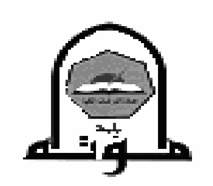


جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

البعد الأمني للعلاقات السعودية اليمنية
للفترة (2000-2010م)

إعداد الطالب

عبد ا سعد عبد ا التمامي

إشراف

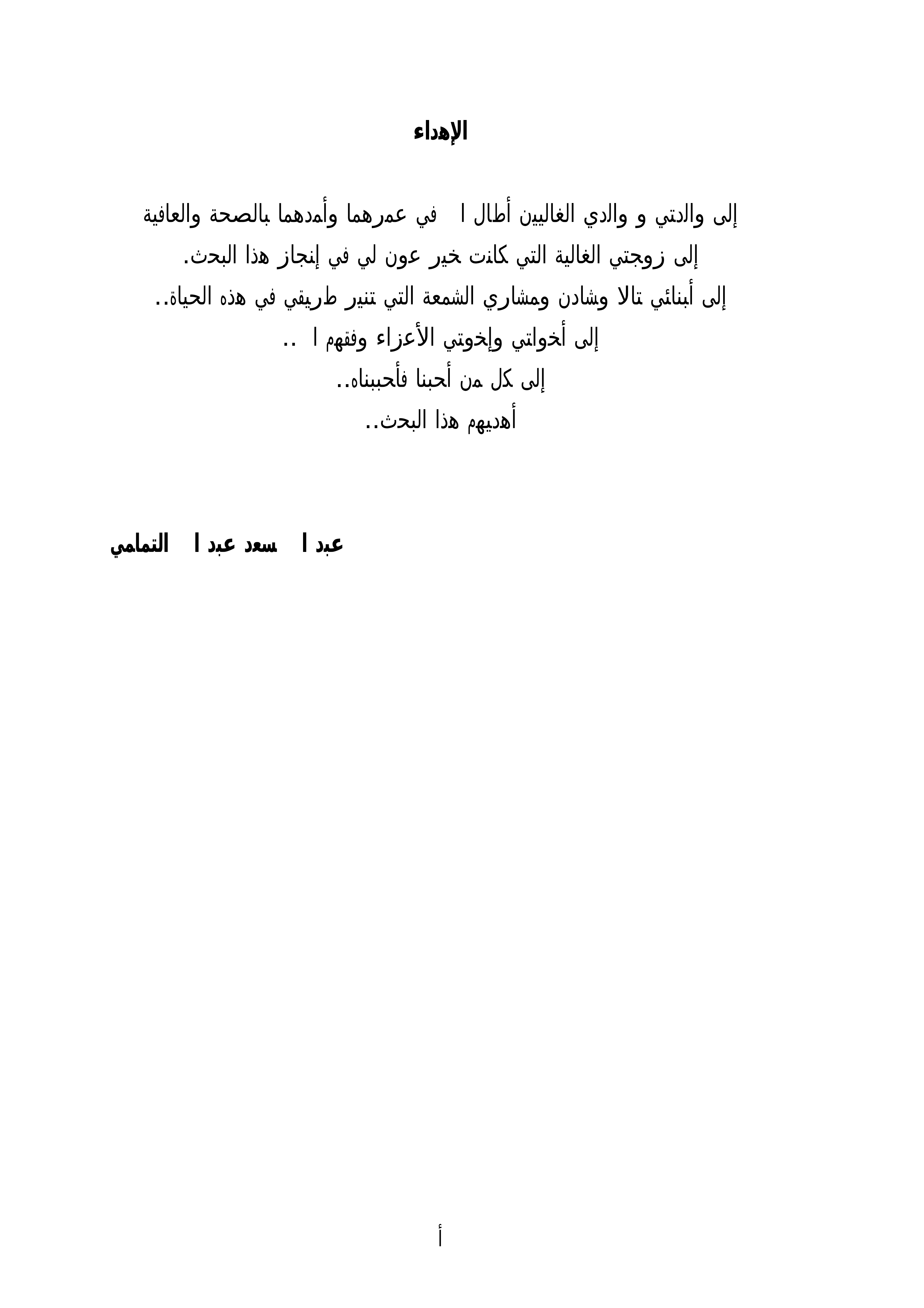
الدكتور محمد حمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــة

جامعة مؤتة 2010



الإهداء

إلى والدتي و والدي الغاليين أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية

إلى زوجتي الغالية التي كانت خير عون لي في إنجاز هذا البحث.

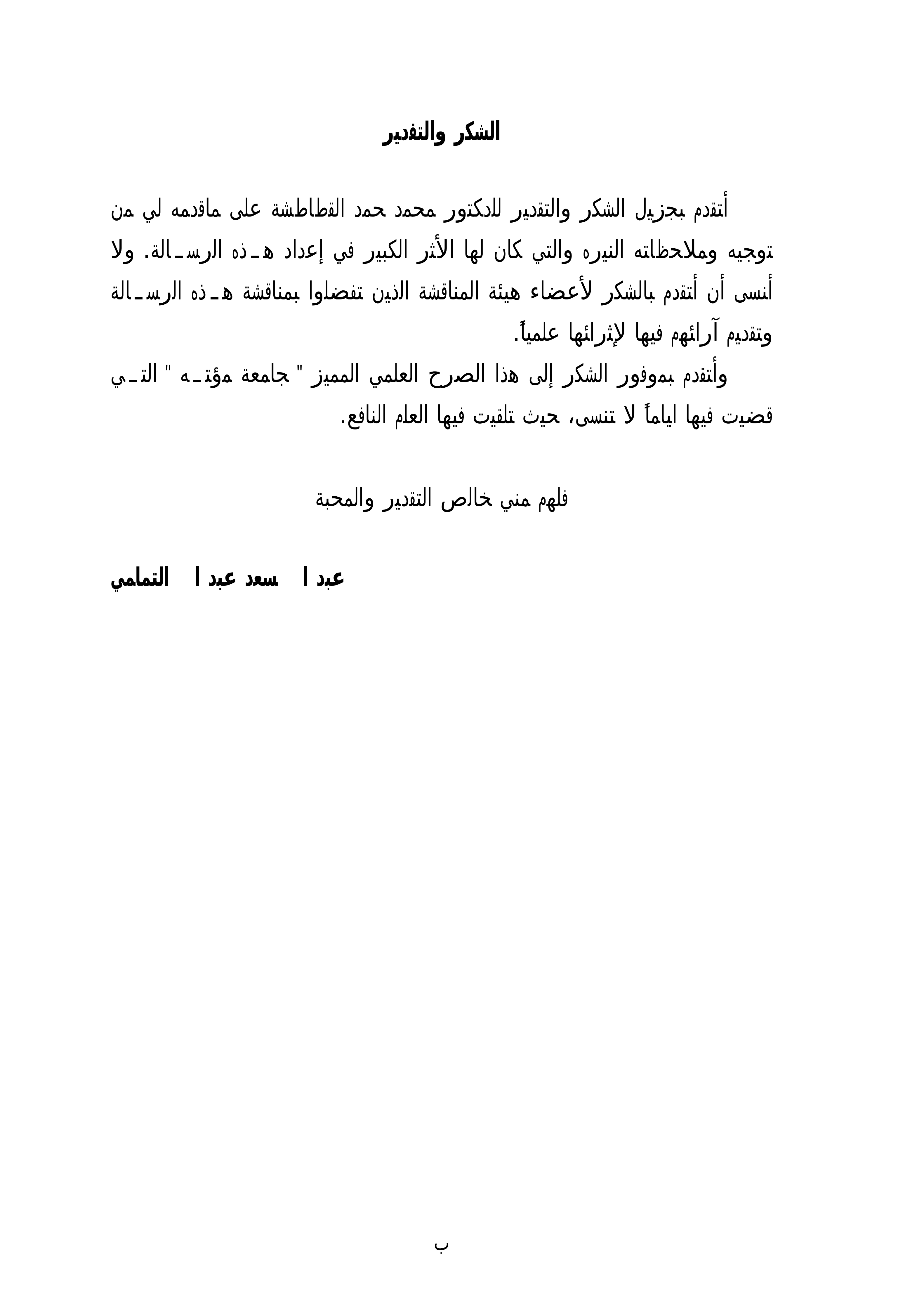
إلى أبنائي تالا وشادن ومشاري الشمعة التي تنير طريقي في هذه الحياة..

إلى أخواتي وإخوتي الأعزاء وفقهم الله..

إلى كل من أحبنا فأحببناه..

أهديهم هذا البحث..

عبد الله سعد عبد الله التمامي



الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور محمد حمد القطاطشة على ماقدمه لي من توجيه وملاحظاته النيره والتي كان لها الأثر الكبير في إعداد هـذه الرسـالة. ولا أنسى أن أتقدم بالشكر لأعضاء هيئة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشة هـذه الرسـالة وتقديم آرائهم فيها لإثرائها علمياً.

وأتقدم بموفور الشكر إلى هذا الصرح العلمي المميز " جامعة مؤتـه " التـي قضيت فيها اياماً لا تنسى، حيث تلقيت فيها العلم النافع.

فلهم مني خالص التقدير والمحبة

عبد ا سعد عبد ا التمامي

فهرس المحتويات

الفصل الثاني الإطار النظري دراسة في مفهوم الأمن الوطن والإقليمي

الفصل الثالث: تطور العلاقات السعودية اليمنية

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

البعد الأمني للعلاقات السعودية اليمنية

للفترة (2000-2010)

عبد ا سعد التمامي

جامعة مؤتة، 2010

تهدف هذه الدراسة الى تحليل تأثير البعد الأمني كمحدد في العلاقات السعودية اليمنية من خلال التطرق للجذور التاريخية وأهم مراحل تطورها، والعوامل المؤثرة على العلاقات بين البلدين وأثر معاهدة جدة في عام 2000 على العلاقات بين البلدين، ودراسة حالة (حرب الحوثيين) في العام 2009م. فالعامل الأمني شكّل محوراً للعلاقات السعودية اليمنية وذلك منذ نشوء الدولتين. من هنا فإنّ الإشكالية التي تطرحها الدراسة : هل شكّل العامل الأمني محدداً رئيسياً في العلاقات السعودية اليمنية في ظل التحولات الداخلية والإقليمية في منطقة الخليج العربي بعد عام 2000 ؟ وللاجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المنهج التاريخي التحليلي .

وقد توصلت الدراسة الى إن السعودية تنظر إلى علاقاتها مع اليمن بنوع من الخصوصية التي تتكامل فيها الجهود والمواقف لما يحقق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم؛ لذا فإن وقوف السعودية إلى جانب اليمن في مواجهة تمرد الحوثيين كان إدراكاً من القيادة السعودية لأهمية أمن اليمن للسعودية كعمق استراتيجي، وأن ترك اليمن وحده يواجه مشكلاته لن يكون في مصلحة الجميع على المدى البعيد, وتوصي الدراسة بضرورة الربط بين متطلبات الاستقرار الداخلي من خلال تحقيق التنمية ومتطلبات الاستقرار الإقليمي، عن طريق منع النزاعات وحلها بالطرق السلمية، وقد فرض هذا الترابط التقارب الجغرافي ومنع التدخل بين شعوب تلك الدول، وتعزيز العلاقات لتحقيق السلام والاستقرار.

Abstract

The Security Dimension in the Saudi Yemeni Relations on 2000-2010
By
Abdullah saad Abdullah Al tamammi
Mu'tah University, 2010

This study aims to analyze the impact of the security dimension as a parameter in the Saudi-Yemeni relations. It focuses on the historical roots and the most important stages of its development. In addition, it deals with the factors affecting the relations between the two neighboring countries and the impact of Jeddah Treaty in 2000 on the relations between the as well as a case study (Houthis war) in 2009. Security factor forms an axis in the Saudi-Yemeni relations since the emergence of them. Hence, the problematic posed by the study: Does the security factor forms a major determinant in the Saudi-Yemeni relations in the light of the changes in the domestic and regional issues in the Arabs Gulf region after 2000? In order to answer this question, the historical analytical approach is used.

The study concludes that Saudi Arabia deals with its relations with Yemen in a priority in which the efforts and attitudes are integrated to achieve security and stability in this vital region of the world; therefore, the Saudi leadership was aware of the importance of security of Yemen to Saudi Arabia as a strategic depth when it supports Yemen in its effort to end the Houthi armed rebellions. Moreover, leaving Yemen alone to face problems will not be beneficial for the stability and security of saudi in a long term. The study recommends that there is a need to link between the requirements of the domestic stability through the development and the requirements of regional stability, by preventing and resolving conflicts through peaceful means. Consequently, it imposes a geographical closeness and preventing interference between nations as well as strengthening the relationships to achieve peace and stability

الفصل الأول
مشكلة الدراسة وأهميتها

1-1 مقدمة:

حرصت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على يد الملك عبد العزيز آل سعود رحمه ا على إقامة علاقات دولية وإقليمية متوازنة، وقد اتسمت هذه العلاقات بالتعاون المثمر البناء، وحرصها على الوقوف صفاً واحداً لخدمة القضايا المحورية التي تهم منطقة الجزيرة العربية والعالم العربي والإسلامي، وتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي.

انطلقت السعودية في علاقاتها الخارجية من ثوابت ارتكزت على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وحماية أمنها الوطني، ولعْب دور رئيسي في الأمن الإقليمي، وسعيها الدائم بأداء الدور الرئيسي من ترسية دعائم الأمن الإقليمي، وفي نفس الوقت رفضت السماح لأي دولة أخرى في التدخل في الشؤون السعودية، وتعد السعودية من أهم دول العالم الإسلامي لاحتوائها الأماكن المقدسة للمسلمين، وتطبق الشريعة الإسلامية كنظام أساسي للدولة، وتنظر السعودية إلى نفسها على أنها جزء من أمة إسلامية واسعة النطاق يجمعها معها وحدة الدين الإسلامي، وجزء من الأمة العربية التي ترتبط معها في اللغة والتاريخ والمصير المشترك. وتسعى السعودية إلى إقامة علاقات دولية وطيدة خصوصاً مع الدول المجاورة لتحقيق التعاون والتكامل الأمني الذي هو أساس النجاح في إقامة العلاقات الثنائية التي تخدم المصالح المشتركة بين أي دوله وأخرى، لكي تكتمل الجوانب الأخرى الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، وغيرها.

وبناء على ما تقدم يتبين لنا الأهمية التي تكْمنْ في العامل الأمني للسعودية والذي ينعكس على استقرار السعودية والدول التي ترتبط معها بحدود سواء برية أو بحرية، ونظراً لارتباط السعودية بحدود طويلة برية مع الجمهورية اليمنية، فقد أدّى هذا الارتباط الحدودي إلى حرص المملكة على تدعيم العلاقات بين الدولتين منذ المراحل الأولى لقيام كل من الدولتين.

شهدت العلاقات السعودية - اليمنية في العصر الحديث بعض مظاهر الخلاف والقطيعة، ومع ذلك فمنذ تأسيس مجلس التنسيق السعودي - اليمني عام 1975م دخلت العلاقات بين الدولتين مرحلة جديدة كان للسعودية دورها في دفع عجلة التنمية لليمن. حيث بلغ الدعم السعودي التنموي لما كان يعرف بـ "الجمهورية العربية اليمنية" خلال الفترة "1975-1987" حوالي مليار وربع المليار ريال سعودي، شملت العديد من المجالات المختلفة. (التقرير الاستراتيجي السنوي، اليمن، 2001: 269)

وأخذت العلاقات الثنائية بين البلدين تقوى منذ عام 1995م، إذ مثلت خطوة التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بالعلاقات بين الدولتين في فبراير 1995م، (**والملحق رقم واحد يوضح اهم بنود المذكرة**) وما تلاها من زيارة الرئيس علي عبد الله صالح في يونيو من نفس العام، بناء على دعوة وجهها له الملك الراحل فهد بن عبد العزيز آل سعود ، وصولاً إلى توقيع اتفاقية جدة في يونيو 2000م، انتصاراً للدبلوماسية السعودية التي نشطت بشكل مكثف لتدعيم علاقاتها مع اليمن. ويمكن القول أنه منذ توقيع اتفاقية جدة والعلاقات بين الدولتين أصبحت تتجه إلى آفاق رحبة جديدة ومتطورة في مجال التعاون والتضامن والتكامل، وأصبحت الزيارات المتبادلة بين القيادات السياسية وكبار المسئولين في البلدين أمراً معهوداً ووارداً لتبادل وجهات النظر والتنسيق في مصالحهما وقضاياهما المشتركة. (مركز دراسات الوحدة العربية، 1996: 372)

أدركت القيادة السياسية السعودية وثمّنت الجهود المتواصلة والسعي الحثيث الذي بذلته القيادة السياسية اليمنية بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح لعودة العلاقات السعودية - اليمنية إلى حالتها الطبيعية بعد حرب الخليج الثانية عام 1990م. كما أدركت القيادة السعودية الأهمية القصوى التي بلغتها التكتلات السياسية والاقتصادية في هذا العصر، والتي أصبحت في نظر الكثير الأداة المثلى لمقاومة تيارات العولمة. لذا فقد حرصت السعودية على دعم كافة مجالات التعاون الخليجي في نتائج قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في مسقط عام 2001م، وأصبح اليمن بموجب ذلك القرار مرتبطًا بالمجلس مؤسّسيّاً واستراتيجيّاً كعضو

مشارك، وتبعتها سياسات وإجراءات مكمّلة، إيماناً منها بأنّ اليمن جزء مـن إقلـيم الجزيرة العربية والخليج العربي.

ولقد أكد الملك الراحل فهد بن عبد العزيز حينها على ضرورة تأهيل الـيمن لضمّه إلى دول الخليج وتوجيه الصناديق الخليجية لدعم برامج التنمية فـي الـيمن، وتأهيل الاقتصاد اليمني لدمجه في اقتصاديات دول الخليج، مما يمكنه مـن تجـاوز المشاكل الاقتصادية التي يعاني اليمن منها، وصولاً إلى اندماج اليمن ليصبح عضوا فاعلاً في المنظومة الخليجية، ويسهم بشكل إيجابي فـي دعـم المـستوى الأمنـي والسياسي والاقتصادي في منطقة الخليج.

وجسّدت السعودية تلك الخطوة من خلال تفعيل اجتماعات مجلـس التنـسيق السعودي – اليمني، الذي شلّت حركته إبان عقد التسعينات من القـرن الماضـي- وبشكل دوري وكل ستة أشهر بدلاً من عام، ليعمل على تسريع الخُطى في اختصار عامل الزمن لتحقيق الانضمام الكامل لليمن بموجب تقرير الشراكة بـين الـدولتين، وفتح العديد من مجالات التعاون في قطاعات التنمية والاستثمار واتخاذ الخطـوات الجادة في البناء.

وقد جاء تناول الباحث لهذا الموضوع (البعد الأمني في العلاقات الـسعودية اليمنية خلال الفترة 2000 – 2010م) لما يشكله هذا الموضوع كحلقة من حلقـات العلاقات العربية – العربية عموماً، والخليجية خصوصاً، وللوقـوف أيـضاً علـى الأسباب التي أدّت إلى خلق الفرقة والنزاع الحدودي، ويمثل موضوع البحث الحالي حلقة تضاف إلى حلقات سلسلة موضوعات دراسة العلاقات بين السعودية والـيمن، وهما دولتان شقيقتان بينهما روابط عميقة متنوعة، وإن كانتا مختلفتين حالياً في نظام الحكم والأيديولوجيات السياسية، ولكن العلاقات بين الدولتين قديمة ووثيقـة وكـان يشوبها بين الحين والآخر مراحل من الانسجام ومراحل من التوتر، وإن طال النزاع أحياناً، إلاّ أن الهاجس الأمني يشكل عاملاً سيدفع الدولتين إلـى تنـسيق وتوحيـد جهودهم في ضوء حالة عدم الإستقرار الأمني التي تواجهه منطقة الخليج العربـي. وقد أخذت هذه العلاقات بعداً جديداً بعد توقيع معاهدة جدّة عام2000م.

ويعتبر تحديد الباحث لهذه الفترة الزمنية من عام 2000م لأنه هو العام الذي توصلت فيه الدولتين إلى معاهدة جـدة بتـاريخ 2000/6/12م لإنهـاء الـصراع الحدودي، وهذا الحدث الهام الذي تم فيه توقيع معاهدة جدة الحدودية بين السعودية واليمن لإنهاء الصراع الحدودي الذي استمر قرابة ستة وستين عاماً وهـي مـشكلة ذات حساسية وطبيعة معقدة ومتداخلة سياسياً وجغرافياً واجتماعياً وأمنياً وإستراتيجياً وحتى عام 2010م وما حدث خلال تلك الفترة من مشاكل وصراع داخلي في اليمن مع جماعة الحوثيين في عام 2004م والذي أخذ أبعاداً مهمة في عام 2009م إلـى قيام حرب أدت إلى تدخل السعودية لحماية حدودها الجنوبية وذلـك بالتنـسيق مـع الحكومة اليمنية.

2-1 مشكلة الدراسة:

أثارت إشكالية وتداخل مفاهيم الأمن الوطني والإقليمي، في منطقة تتـصف بالتعقيد وتشابك المصالح الوطنية والإقليمية والدولية نتيجة لما تتمتع به من ثـروات نفطية كبيرة وموقع جيواستراتيجي مهم، إلى عدم إمكانية الفصل بين الأمن الوطني والإقليمي لدول الخليج العربي وخصوصا المملكة العربيـة الـسعودية وجمهوريـة اليمن.

لقد أصبحت عملية إعادة بناء مفهوم الأمن الوطني تمثل أحد أخطر التحديات التي تواجهها دول منطقة الشرق الأوسط في إطار المتغير الجيوسياسي الكبير الناتج عن احتلال العراق واتخاذه مركزاً لإعادة بناء المنطقة وعولمتها وإعادة تنظيمها، من خلال شراكة أمريكية شرق أوسطية "اقتصادية وسياسية وثقافية" تشكل في حقيقتها جزءاً من عملية إعادة بناء النظام الدولي برمته، وعولمته في نظام عالمي جديد، ولم يعد ممكناً لأي دولة من الدول عموماً وبالذات القائدة والمؤثّرة منها، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط بحكم أنها المسرح الاستراتيجي المباشر لمفاعيل هذا المتغير ومضاعفاته، سواء أرغبت بذلك أم لم ترغب، أن تتجاهله في حساباتها وسياساتها الإقليمية.

تتناول هذه الدراسة البعد الأمني كمحدد في العلاقات السعودية اليمنية من خلال التطرق للجذور التاريخية وأهم مراحل تطورها، والعوامل المؤثرة على العلاقات بين البلدين وأثر معاهدة جدة في عام 2000 على العلاقات بين البلدين، ودراسة حالة (حرب الحوثيين) في العام 2009م. فالعامل الأمني شكّل محوراً للعلاقات السعودية اليمنية وذلك منذ نشوء الدولتين. من هنا فإنّ الإشكالية التي تطرحها الدراسة: هل شكّل العامل الأمني محدداً رئيسياً في العلاقات السعودية اليمنية في ظل التحولات الداخلية والإقليمية في منطقة الخليج العربي بعد عام 2000 ؟

3-1 أهمية الدراسة :

اكتسبت العلاقات السعودية اليمنية أهمية إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب والمتطرفين في منطقة الخليج العربي، وتداعيات احتلال العراق، والتحولات السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي، وتمرد الحوثيين في اليمن ترافق ذلك مع تزايد الاهتمام من قبل دول الخليج، بقضية الأمن في بعدها الوطني والإقليمي، ومن هنا تكتسب هذه الدراسة أهمية لمحاولتها تحليل طبيعة وتطور العلاقات السعودية اليمنية وكذلك تحليل تأثير المحدد الأمني على العلاقات السعودية اليمنية.

ويمكن حصر أهمية الدراسة بما يلي:-

1. قلّة الدارسات والأبحاث التي تناولت موضوع البعد الأمني بشكل متعمق في تحليل العلاقات السعودية اليمنية.
2. أهمية دراسة وتحليل تأثير اتفاقية جده عام 2000م على العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات وخصوصاً المجال الأمني .
3. أهمية الأحداث العالمية والإقليمية مثل الإرهاب، الذي تمثل في تنامي تنظيم القاعدة، ومشكلة الحوثيين وانعكاس الأحداث العالمية على المنطقة بعد تاريخ 11 سبتمبر 2001 واحتلال العراق في 2003.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. دراسة مفهوم الأمن الوطني والإقليمي من منظور سياسي وإستراتيجي.
2. دراسة وتحليل واقع الأمن الإقليمي الخليجي وأثره على العلاقات السعودية اليمنية.
3. السعي لتوضيح العوامل التي من شأنها زيادة وتيرة التعاون بين الدولتين للوصول إلى تنسيق كامل بين الدولتين في المجال الأمني.
4. تحليل لتطور العلاقات السعودية اليمنية وخصوصاً في المجال الأمني خلال الفترة 2000-2010م.
5. دراسة الآثار الأمنية من خلال دراسة حالة (حرب الحوثيين) والتي آلت إلى دخول السعودية في هذا النزاع.

1-5 فرضيات وأسئلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية :

يشكّل العامل الأمني محدداً رئيساً ومؤثراً في العلاقات السعودية اليمنية في الفترة بين 2000-2010م , ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. أثر المحدد الأمني على مستوى تطور العلاقات السعودية اليمنية خلال الفترة 2000-2010؟
2. ساهم التمرد الحوثي في إبراز أهمية البعد الأمني في العلاقات السعودية اليمنية؟

1-6 حدود الدراسة:

يمكن ملاحظة الأطر التي تمثل الحدود العامة لهذه الدراسة والتي تمثلت في:

الإطار الأول:

تقتصر الدراسة على تحليل الفترة من عام 2000م وحتى العام 2010م، ويرجع سبب الاقتصار على تلك الفترة إلى التحولات المهمة في العلاقات بين الدولتين وأهمية معاهدة جدة الحدودية في عام 2000م والمشاكل الداخلية في اليمن

من خلال تمرد الحوثيين، وجرّ السعودية إلى الحرب الحدودية بين السعودية واليمن من ناحية والحوثيين من ناحية أخرى.

الإطار الثاني:

على الرغم من أن العلاقات بين السعودية واليمن لها آثار وأبعاد متنوعة إلا أن الباحث ركز على البعد الأمني للمملكة العربية السعودية من خلال دراسة حالـة (الحوثيين).

7-1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي والذي يقـصد بـه ذكـر الواقعة التاريخية وقت حدوثها والحكم عليها من خلال الظواهر التي وقعـت بهـا ويحاول الإجابة عن ماذا حدث؟ ولماذا حدث؟ وكيف حدث؟ وما الذي يترتب علـى ذلك؟

لذا يصبح من الضروري استخدام المنهج التحليلي لدراسة جـذور وتطـور العلاقات السعودية اليمنية، كذلك سوف يتم استخدام المنهج التحليلي في تحليل تأثير المحدد الأمني على العلاقات السعودية اليمنية.

8-1 الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع العلاقات السعودية اليمنية بشكل عـام إلا أنه لا توجد دراسات تناولت موضوع المحدد الأمني كمتغير رئيسي مؤثر علـى العلاقات بينهما, ومن أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

دراسة (المنصوب، 2008) بعنوان " العلاقات اليمنية السعودية بعد "اتفاقيـة جدة" عوامل التباين وممكنات التعاون. وهدفت هذا البحث الى بيان العوامل التـي ربما تزيد من حدة التباين السياسي بين السعودية واليمن، ويسعى البحث الى توضيح العوامل التي من شأنها زيادة وتيرة التجاذب والتعاون وصولاً الى التكامل والشراكة بين الطرفين.

وقد تباينت التوقعات التي وضعها كل طرف من اطـراف العلاقـة للـدولتين للنتائج التي قد تنجم عن التقارب بينهما، سواء على المـستوى الـشعبي او علـى المستوى الرسمي، وخاصة بعد التوقيع على" اتفاقية جدة "ويبدو ان بعض القـضايا وخاصة المجال الامني ساهمت بشكل ايجابي في ان تأخذ هذة العلاقات طوراً مـن التحسن المضطرد خلال المراحل الماضية .

دراسة (العلي، 1997) بعنوان "العلاقات الـسعودية – اليمنيـة (1932 – 1962م) دراسة في العلاقات السياسية" وهدفت هذه الدراسة إلى تـسليط الـضوء على نموذج من العلاقات العربية – العربية خلال مرحلة هامة من تـاريخ العـرب الحديث، حيث تعرضت الدراسة لبروز دول كانت لا تعرف معنى الحدود, وانتقلت إلى مرحلة تأسيس دول حديثة يفصل بينها حدود متمثلة بالمملكة العربية الـسعودية والمملكة المتوكلية اليمنية، ثم تطرقت الدراسة إلى قـضية عـسير بـؤرة النـزاع السعودية اليمني، حيث وضحت الدراسة كيفية رسم وتحديد حدود الدولتين والمشاكل الناجمة عن رسم الحدود بينهما، وقد ركزت على البعد الحدودي وانعكاساته علـى العلاقات بين البلدين.

دراسة (مطهر، 2008) الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمنـاطق التخوم اليمنية – السعودية (2000 – 2005م) وهدفت هذه الدراسة إلقاء الـضوء على منطقة التخوم الشمالية للجمهورية اليمنية وخط الحدود بين اليمن والـسعودية، كما رسمتها معاهدة الطائف 1934م، ومعاهدة جدة 2000م، وتتناول الدراسة هـذه الفترة الزمنية المحددة ب 2000-2005 لأن العام 2000م شهد حدثاً هامـاً وهـو توقيع معاهدة جدة الحدودية لإنهاء الصراع الحـدودي، وركـزت الدراسـة علـى الاستقرار الداخلي في اليمن والقضايا الاقتصادية التجارية بين البلدين، وبناء الجدار العازل وانعكاساته على العلاقات السعودية اليمنية، وأهم الإصلاحات السياسية فـي اليمن.

دراسة (العلفي، 2003م) "الحل الودي لقضية الحدود اليمنية – الـسعودية"، وهدفت هذه الدراسة لمعرفة وبيان الخلفية القانونية لقضية الحدود اليمنية – السعودية من خلال مذكرة التفاهم عام 1995م، والخلفية القانونية للحل السلمي مـن خـلال

معاهدة جدة 2000م، وتأتي هذه الدراسة بعد توقيع معاهدة جدة التاريخية التي طوت ملف النزاع الحدودي بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية، كما أنه يتعرض للتداعيات التي صاحبت العلاقات بين البلدين منذ بداية القرن العشرين وحتى توقيع هذه المعاهدة، والتي من خلالها تم التوصل إلى حلول مرضية للطرفين، استناداً إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي.

دراسة (مهيوب، 2008م) "أبعاد الدور اليمني في تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج العربي 1990-2004م". وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية يمنية لما يجب أن تكون عليه منطقة الخليج والجزيرة العربية في مواجهة التكتلات الإقليمية والدولية، التي تدفع إلى مثل هذا التكامل فهناك مقومات يمنية تدفع اليمن إلى القيام بدور ما, يساهم في تحقيق أمن واستقرار الخليج، وقد ساهمت بالفعل في ذلك من خلال تسوية خلافاتها الحدودية مع دول الجوار الجغرافي، وأوردت الدراسة ثلاثة أبعاد تتمثل في: الموقع الجيو إستراتيجي والأمن والعسكري، وبعد التكامل الاقتصادي والسياسي، وبعد العمالة، وهذه الأبعاد يمكن لليمن أن تفيد بها دول مجلس التعاون الخليجي.

دراسة لمجموعة مؤلفين: الأزمة الأمنية في المملكة السعودية وآثارها على دول مجلس التعاون الخليجي - التداعيات والحلول، المنامة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2004م. وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التطورات الأمنية التي عاشتها السعودية مع تصاعد عمليات العنف والإرهاب التي تستهدفها، والتي شغلت حيزاً مهما من اهتمامات العديد من المراقبين نظرا لتداعياتها الخطيرة ليس فقط على السعودية بل أيضاً على باقي دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء ما تحظى به السعودية من مكانة مهمة دينيا واقتصاديا وتزداد خطورة وأهمية هذه القضية في ضوء تصاعد المواجهة بين الأجهزة الأمنية في السعودية والعناصر الإرهابية في إطار التطور الذي لحق بإستراتيجية الأخيرة وأسلوب وأهداف عملياتها وتعدد التفسيرات حول المأزق الأمني الذي يواجه السعودية. إضافة إلى ما تمثله السعودية من ثقل سياسي واقتصادي وارتباطها الجغرافي بدول مجلس التعاون الخليجي وتزايد المخاوف من وجود بعض الخلايا النائمة التابعة لتنظيم القاعدة

والجمـ ـاعات المتبنية لمنهجه الفكري وتزايد الأعباء الملقـاة علـ ـ ـى عـاتق الأجهزة الأمنية في دول المجلس سواء في إطار المواجهة أو بالنسبة إلـى أعبـاء تامين المنشآت الحساسة فيها.

دراسة جيمس راسل: المملكة العربيـة الـسعودية فـي القـرن الحـادي والعشرين: معضلة أمنية جديدة، مجلة سياسة الشرق الأوسط، المجلد12، العدد3، 2005م.

James A. Russell.(2005) Saudi Arabia in The 21st Century: A New Security Dilemma، Middle East Policy، Vol.12، Issue 3.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة المشكلة الأمنيـة لـدى المملكـة العربيـة السعودية، ومستقبل التوجهات الأمنية للسعودية فـي القـرن الحـادي والعـشرين، والجهود التي تبذلها لترسيخ الأمن الداخلي وضمان الأمن الـوطني فـي مواجهـة التغيرات الحاصلة في المنطقة الخليجية والعربية.

ويأتي تميز الحالة السعودية – كما تشير الدراسة- من مجموعة من العوامل: مثل السياق المختلف للعلاقة الأمنية بين السعودية والولايات المتحدة، وكذلك البيئـة الأمنية الإقليمية غير المستقرة التي يمكن أن تتدهور بشكل سريع نتيجة للتطـورات الحادثة في المنطقة مثل (العراق وإيران)، ومنطقة الخليج العربي والتي تؤثر علـى السعودية أكثر من غيرها, ومن هنا كان إدراك القيادة الـسعودية لهـذه التحـولات والتكيف معها هو المرتكز الأساسي في صياغة أي مبادرة سياسية للحفـاظ علـى الأمن الوطني والإقليمي سواء على كافة المستويات.

دراسة أنتوني كورسمان ونواف عبيد: الأمن الوطني الـسعودي: التهديـدات وردود الفعل والتحديات، واشنطن: مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، 2005.

Anthony H Corsman; Nawaf E Obaid: (**2005) National Security in Saudi Arabia : Threats, Responses, and Challenges, Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية معمقة وشاملة للأمن القومي الـسعودي، ودراسته من كافة الجوانب، وتقدم معالجة شاملة لمواجهة التهديدات علـى المـدى القريب والمتوسط والبعيد، وفق فكر استشرافي تتوافر له الكثير من عناصر الدقـة

والنجاح. إذ تبدأ الدراسة بمناقشة التهديدات، التي تصفها بأنها تقليدية، لأمن المملكة العربية السعودية، وهي التهديد العراقي، واليمني، والإيراني.

فتشير الدراسة في الجانب اليمني إلى أن مستوى التهديـدات القادمـة منـه عسكرياً وسياسياً قد تراجعت في السنوات الأخيرة، بعد أن تقلص الإنفاق العسكري لليمن كثيراً، وأصبح التهديد متنوعاً يتمثل في تسرب عناصـر إرهابيـة، أو مـن الخارجين على القانون، من اليمن إلى السعودية عبر الحدود المشتركة بين البلـدين كذلك فإن احتمال نشوب حرب أهلية في اليمن لم يعد قائماً، لذا يبقى الإرهاب هـو الخطر الحالي.

دراسة كريستوفر بوتشيك مؤسسة كارنيغي للـسلام الـدولي , برنـامج الشرق الأوسط, العدد110, نيسان (2010) بعنوان : الحرب في صعدة: من تمرد محلّي إلى تحد وطني.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الأساسية للحرب في صعده وكيـف تحولت هذه الحرب من تمرد محلي إلى تحد وطني. فقد بينت الدراسـة أن أسـباب الصراع قد نشأت بسبب شعور الحوثيين بالتهميش الطائفي والتخلـف الاقتـصادي وكيف تحول هذا الصراع من إيديولوجي(حركة الإحياء الديني) إلى تمرد كلاسيكي من خلال انخراط السعودية في الصراع علنا في عام 2009 بعد توغل الحوثيين في الأراضي السعودية.

وأظهرت الدراسة أن اكبر نتيجة للحرب في صعده هي تـدمير للاقتـصاد اليمني واستنفاذها للموارد, مما يؤدي إلى تناقص قدرة اليمن علـى إدارة الأزمـات المتزامنة منذ تقديم الخدمات الإنسانية, وضمان الأمن الغذائي أو مكافحة القاعدة في جزيرة العرب.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها من أولى الدراسات التـي تبحث في موضوع تأثير البعد الأمني كمحدد رئيسي للعلاقات بين السعودية واليمن في الفترة (2000-2010)، فالعامل الأمني شكل محدد ومتغير رئيسي في تطـور العلاقات السعودية اليمنية منذ بداية ظهور الدولتين، ودراسة هذا المحدد سيساعد في

فهم وتحليل تطور العلاقات بينهما خلال فترة الدراسة، فتحليل هذه العلاقة لا يتم إلا من خلال فهم كثير من الجوانب الأمنية التي أصبحت محور رئيسي واحد الأولويات التي تركز عليها السياسية الخارجية لدول منطقة الخليج العربي بعد احتلال العراق, ومحاولات إيران لامتلاك السلاح النووي في ظل هشاشة الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي والتي ساهمت المتغيرات الداخلية في تفاقم هذا الوضع الأمنـي ممـا يزيد من أهمية فهم الأدوار التي يمكن إن تقوم بها كافة دول الخليج بما فيها الـيمن في أمن الخليج والمملكة العربية السعودية بشكل خاص التي تعد أكبر دولة خليجيـة ولها دور مهم في أمن الخليج واستقراره.

9-1 مصطلحات الدراسة :

البعد الأمني كمحدد للعلاقات السعودية اليمنية: لغايات هذه الدراسـة فـأن الباحث يعرف البعد الأمني على أنه مجموعة القضايا والتفاعلات التـي يمكـن أن يكون لها تأثير مباشر على العلاقات السعودية اليمنية فقد ازداد الاهتمـام بالقـضايا الأمنية في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب وخصوصاً بعد أحداث 11 سـبتمبر وتزايـد معدلات الإعمال الإرهابية في السعودية وانتشار التنظيمات المتطرفة ومنها تنظـيم القاعدة مما زاد من الاهتمام بالبعد الأمني والذي يختصر علـى تطـوير مجـالات التعاون بين الدولتين في محور الأمن الإقليمي والأمن الوطني والتي ترتبط بمسائل عدة مثل (الحدود, الإرهاب, الجريمة المنظمة) خـلال فتـرة الدراسـة (2000-2010م).

العلاقات الدولية: هي علاقات تفاعلية (أي تتضمن عمليات الـصراع، كمـا تتضمن عمليات التعاون) بين الأطراف الدولية، كما أنها "علاقة تفاعل دولي، تقـوم في جوهرها على عملية تبادل المعلومات بمختلف وسائطها وأشكالها". (الأغبـري، 1998م :77)

أن "العلاقات الدولية" هي علم يبحث في: علاقات الصراع والتعـاون بـين وحدات متعددة (الدول على الخصوص) من أجل التحكّم في "القـيم"، فـي وسـطٍ

يفترض أساساً أنه "فوضوي" (بدون سلطة عليا مركزية، لا مركزي). (بو قنطـار، ومعلمي، 1988، 44) .

وانطلاقاً من التعريفات السابقة يمكن اعتبار العلاقات الدوليـة بأنهـا " كـل التفاعلات الصراعية والتعاونية بين الفاعلين الدوليين"، وتذهب العلاقات الدولية بنـا في أتجاهين رئيسيين ينبغي دراستهما بشكل متكامل وهما:

العلاقات التعاونية: وتتضمن كل أنواع العلاقات الممكنة خلال فترات الـسلم السائدة بين الأطراف أو الفاعلين الدوليين، مثل التمثيـل الدبلوماسـي، والتعـاون الاقتصادي والتبادل التجاري، والثقافي وغيرها .

العلاقات الصراعية: وتدخل فيها أنواع متعددة من العلاقات التي تنـشأ بـين الأطراف المتصارعة في المجال الدولي مثل ضـرورة إعـلان الحـرب، تحديـد إجراءات تبادل الأسرى، تحديد طرف ثالث لتمثيل أحد الطرفين لدى الآخر، قبـول الوساطة، التحكيم.

الأمن الوطني: هو "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجيـة وداخليـة قـد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلـي وفي تعريف آخر:"أمن الدولة هو مجموع مصالحها الحيوية، ومن ثم فإن تحقيق أمن الدولة إنما يتم بحماية مصالحها الحيوية. (الكيالي، 1979)

الأمن الإقليمـي: إن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو مـا تعلـق بـأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي. (ربيع، 2007)

الأمن الوطني السعودي: هو عبارة عن الإجراءات التـي تتخـذها حكومـة المملكة العربية السعودية في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها، وهي في سبيل ذلك تسعى إلى إيجاد الأجهزة الأمنية القادرة على القيام بهذه الوظيفـة لأنهـا العمود الفقري لجميع مهام الدولة، وبدون هذه الوظيفة لا تستطيع الدولـة أن تبلـغ أهدافها أو تحقق مرادها، فتحقيق الأمن من أهم غايـات الدولـة؛ نظـراً لأهميتـه القصوى لاستقرارها وانطلاقها لتحقيق أهدافها الكبـرى فـي المجـالين الـداخلي والخارجي على السواء.(قدور، 1997)

الفصل الثاني

الإطار النظري

دراسة في مفهوم الأمن الوطني والإقليمي

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشـيوع اسـتخدامه، فإنـه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل، فلا يعد اصطلاح "الأمن" هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علميا داخل علم السياسة – منفصلاً عن علوم الإستراتيجية- تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمـي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلـى قانون يحكم ظاهرة "الأمن الوطني".(حسين، 2000)

ويعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان مـن نتائجـه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمـن القـومي الأمريكـي عـام 1974م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفـة طبقـًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.(حسين، 2000)

وعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن الوطني" فإن مفـاهيم "الأمن" قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية فـي الكثير من الدول، وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينهـا في إطاره، لعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكـي" و"الأمـن الأوروبـي" و"الأمـن الإسرائيلي" و"الأمن الخليجي" وغيرها من المفاهيم التي حاولت أن تحـدد الأبعـاد المختلفة لمفهوم الأمن، والخصوصية الأمنية التي يمكن أن تتمتع بها دولة أو إقلـيم معين، في حين يمكن أن يفتقدها إقليم آخر أو دولة أخرى.

تحاول الدراسة في هذا الفصل تسليط الضوء علـى مفهـوم الأمـن كأحـد المحددات الرئيسية المؤثرة على العلاقات السياسية بين الدول في المرحلة التي تلت

أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وسيتم تناول مفهوم الأمن الوطني وخصائصه وأبعاده والأمن الإقليمي الخليجي.

1-2 العامل الأمني كمحدد للسياسية الخارجية والعلاقات الدولية

إن دراسات "الأمن الوطني" لا زالت حديثة النشأة وتحتاج إلى مزيد من النضج والتطوير، قد شهدت العقود الأخيرة محاولات في هذا المجال، وفي معظم الحالات اقتصر الحديث عن قضايا الأمن سواء أكان قومياً أو وطنياً على الباحثين العسكريين أو أولئك الذين كانوا يعتقدون بأن الأمن هو قضية تختص بها الأجهزة الأمنية والعسكرية فقط، وقد نتج عن هذا أن اقتصرت دراسات الأمن الوطني على الكليات والمعاهد العسكرية، ولم يتطرق الفكر السياسي إلى هذه الظاهرة إلا حديثاً، وفي الستينات أخذت بعض المعاهد والجامعات ومراكز الدراسات الإستراتيجية تخصص حيزاً كبيراً لدراسة قضايا الأمن الوطني (National Security) والإقليمي-3 (Room1993:5) وتُعدّ الدراسات المعمقة عن هذه القضايا وتوسع مجال الاهتمام بها، وبقدر ما أصبح هناك اتفاق على أهمية قضايا الأمن الوطني لأي دولة، بقدر ما ظل الاختلاف قائماً حول العديد من المسائل التي تدخل في صلب هذا الموضوع، وأول هذه الاختلافات هو عدم الاتفاق على معنى محدد لموضوع الأمن، فالأمن بالنسبة للعسكريين يعني تسخير مقدرات الدولة لحماية وجودها من الأخطار الداخلية والخارجية. أو كما يعرفها بعض العسكريين: "تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى الطاقات للنهوض والتقدم والازدهار" (القباع، 1989: 349-350).

قبل تحديد مفهوم الأمن الوطني ينبغي توضيح التداخل بين صفتي "الوطني والقومي" اللتان تستخدمان في الأدبيات العربية من وقت لآخر وبنفس المعنى. حيث يمكن القول أنه عندما تكون "الأمة" موحدة في دولة واحدة، فإن "الأمن الوطني" يتطابق مع "الأمن القومي"، ولا بأس من استخدام هذين التعبيرين ليعبّرا عن نفس المعنى، لأن موضوعهما واحد، فالأمة لها نفس معنى الوطن. ومثل هذا الوضع ينطبق على الأمن الوطني "أو القومي" الياباني والإيراني والأمريكي وغيرها من

الأمم. ويختلف الأمر عندما تتكون الأمة من عدة دول أو أوطان، غير موحدة سياسياً، كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية. فالأمن الوطني هنا لا يعني الأمن القومي. وينسحب على أمن الدولة الواحدة أو القطر الواحد بينما الأمن القومي ينسحب على أمن الأمة العربية جمعاء. مع الإشارة أنه ليس بالضرورة في مثل هذه الحالة أن يكون الأمن القومي هو مجموع الأمن الوطني للأقطار والدول المكونة للأمة (الشهراني، 2003: 11).

1-1-2 الاتجاهات الرئيسية لتعريف مفهوم الأمن الوطني

إذا نظرنا إلى اصطلاح الأمن الوطني فإننا نجده يتكون من عنصرين، عنصر الأمن، وهو في اللغة نقيض الخوف، أما الشق أو العنصر الثاني لهذا المفهوم فهو كلمة وطني وهي هنا تعنى الدولة بعناصرها الثلاثة الأرض، والسلطة، والشعب (إدريس، 2000: 26).

من الناحية اللغوية تشير معظم معاجم اللغة إلى أن كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافقاً، وهو غياب العنف والمخاطر التي تهدد الشخص وحقوقه أو بعبارة أخرى، عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الجسدي (الشقحاء، 2004: 13).

وقد اختلف الفقهاء وأصحاب الاختصاص في تحديد مفهوم الأمن الوطني، وانقسموا بهذا الخصوص إلى مذاهب شتى، حيث تُقدم أحد أهم الأفكار حول الأمن من خلال تعريف واقعي يسيطر عليه التصور حول التفكير الاستراتيجي من خلال سياق تاريخي، يجد بأن التهديدات لأمن الدول تنشأ في الدرجة الأولى من خارج حدودها، ومن هنا فإن هذه التهديدات هي بالأساس عسكرية وتحتاج بالعادة رداً عسكرياً، وهذا الافتراض يلخصه "والتر ليبمان" بقوله: " تكون الأمة آمنة بالقدر الذي تكون فيه بعيدة عن خطر التضحية بالقيم الأساسية لها إذا ما أرادت أن تتجنب الحرب، وأن تكون قادرة إذا ما تعرضت للتحدي أن تحافظ عليها من خلال الانتصار بتلك الحرب" (Rau, 2003: 4). وكما يظهر من المقولة السابقة فإن

التعريف الواقعي للأمن يتضمن بأن الأمن يهتم بقدرة الدولة على ردع وهزيمـة أي هجوم خارجي ذو طبيعة عسكرية خصوصاً.

وتنظر المدرسة الليبرالية إلى الأمن بطريقة مختلفة إذ تركز على أمن الدولـة الداخلي بدلاً من أمنها الخارجي، فالباحثون المنتمون لتلك المدرسة كانوا يركـزون اهتمامهم بشكل أساسي على المساواة بين الأمن الوطني وأمن النظام، فهم يرجعون ذلك إلى الاعتماد المتبادل بين الدول، فأمن الأجزاء لا يمكن تمييزه عن أمن النظـام ككل. فالوصول إلى الدرجة التي يحقق فيها أمنها ورفاهيتها يعتمد كل على الآخـر، ولكي يتم الوصول إلى السلام والأمن الدوليين، فإن النظام الدولي والنظام الـوطني يجب أن يتم الحفاظ عليه، وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عـن التعريـف الـواقعي فتركيزه لا يزال على الدولة باعتبارها وحدة التحليل، والتهديد الخارجي ذو الطبيعة العسكرية يعتبر الموضوع الرئيسي الذي يجب مواجهته لضمان أمن الدولـة مـن خلال تحقيق مبدأ توازن القوى (Rau, 2003: 4).

وتعرّف دائرة معارف العلوم الاجتماعية الصادرة فـي عـام 1968 الأمـن الوطني تعريفاً مشابهاً، وإن تغيرت الألفاظ، فتقول أن الأمن الوطني يعني: " قـدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية". أمـا دائـرة المعـارف البريطانية، فتعرف الأمن الوطني بأنه: "حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية". كما عرفت موسوعة السياسة الأمن الوطني بأنه: "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي". (الكيالي، 1979، 321)

2-1-2 مستويات الأمن الوطني:

وهناك ثلاث مستويات للأمن الوطني هي:

1. مستوى داخلي:

هو أدنى درجات الأمن، وأساسها أيضاً، وهو يعني بالحالة التي يوجد عليهـا الفرد (المواطن)، من استقرار وطمأنينه، وعدم تهديد لوجوده وبقائه، لذلك يعـرف ايضاً بمسمى "الأمن الفردي". وهو ذو مظهرين، أحدهما مادي، وهي مجالات الأمن

الأساسية لدى الفرد من مورد رزق يوفر ضروريات الحياة. يتعلق أيـضاً بحمايـة المجتمع من التهديدات الداخلية وبالذات تلك المدفوعة أو المدعومة بقوى خارجيـة، وأن العنصر المحدد في هذا الصدد أن تكون أهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الجماعية للشعب وقناعاته، وأن تكون سياساته محققة للقـدر لكـافي مـن العدالـة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وأن تسمح مؤسساته بتوفير القنوات اللازمة للمـشاركة الشعبية. (الشهراني، 2003: 11).

2. مستوى إقليمي:

يعبر عن سياسة تنتجها مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، وتـسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيق استقرار لأمنها في محيط الإقلـيم، بمـا يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم، والدول المجاورة المهددة له، وقد انتـشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثاني، بظهور تنظيم إقليمـي اهتمـت معظم دول العالم به، وهو جامعة الدول العربية. وقد أنشأتها الدول العربيـة عـام 1945، اعتماداً على القومية العربية، التي تجمع شعوب هذا التنظيم. إضـافة إلـى تجاورها في المنطقة العربية لتجمع هذه الدول بين الأصل العرقي الواحد، والتشابه السكاني والانتماء الإقليمي الواحد، وهو ما لم يتجمع في أي تنظـيم آخـر.يـرتبط بعلاقات الدولة مع الدول المجاورة من نفس الإقليم أو المنطقة الجغرافية، وهو مـا يطلق عليه في دراسة العلاقات الدولية بالنظام الإقليمي.(الشهراني، 2003: 11).

إنّ الأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو ما تعلق بأمن مجموعة مـن الـدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي، ولقد ذهب "باري بوزان" إلى التوجه نفسه في استخدامه المصطلح المجمع الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره "يتضمن مجموعة مـن الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقـة، بحيـث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها الـبعض". ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليميـة وليـست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسـم

للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمع الأمني، وعلى هذا، فإن مصطلح "المجمع الأمني" في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية (إدريس، 2000: 28).

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي لمفهوم "الأمن" سواء كان على شكل سياسيات أو مؤسسات، وعليه، فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه لـ "الأمن"، حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك مفهوم الأمن ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية- إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر، فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة، ودون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك، فإنه سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

فنظام الأمن الإقليمي، يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليماً، وترتبط في ما بينها بروابط معينة وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم، بيد أنه لا بد من خصائص معينة يجب توافرها للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية، وللوصول إلى ذلك اشترط البعض توافر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون وهي: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق، ثم وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون، وأخيراً وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني. (العجمي، 2006: 7)

وعلى الرغم من تلك الاختلافات، فإن الإشكالية هنا تكمن في كيفية التمييز بين شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية وشروط استمرارها ونجاحها، فإقامة نظم أمنية إقليمية ترتبط بشروط عامة تتصل بالتعاون الإقليمي في جزء منها، وشروط

محددة ذات طبيعة خاصة تتصل بمجال التعاون، كما أن شروط استمرار تلك النظم وفاعليتها ترتبط مع أنماط التأثير في علاقاتها من حيث نشأتها أو استمرارها، بالسمات النظامية التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة، التي تشتمل على خمسة أبعاد هي: وحدات النظام، والتفاعل، والوسط، وحدود النظام، وهيكل النظام، فكل تلك الأبعاد لها تأثيراتها بصورة أو بأخرى في نشأة أو استمرار النظم الأمنية الإقليمية، التي يمكن تحليلها وفقاً لهذه المستويات الأربعة: الخصائص البنيوية للنظام – نمط الإمكانيات- نمط السياسات أو التحالفات بيئة النظام. (العجمي، 2006: 9)

إن عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى، ومن شكل ترتيب أمني إلى آخر، ووفقاً لشروط قيام هذا النظام وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، ونمط التفاعلات السائدة بين أطرافه، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي، بيد أن أدبيات العلاقات الدولية قد أوردت مجموعة من الركائز أو المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، حيث يمكن حصر بعض منها في الآتي (العجمي، 2006: 9).

1. وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعاً للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديداً لأمن وسيادة الإقليم.
2. تخلّي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.
3. سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة، لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلاً من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.
4. العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على الصعد كافة، مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.

5. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، واشتراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.
6. اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.
7. اعتبار الأمن الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.

وهذه الركائز أو المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، لا بدّ من أن تتوافر فيها عدة معايير، يمكن من خلالها قياس فاعلية هذا النظام، ومنها: وجود ارتباط بين المصالح الاقتصادية والأمنية لتلك الدول، مع توافر حد أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح، وكذلك وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات، وضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مستوى هذه التهديدات والالتزامات والقدرات التي تمتلكها دولة الإقليم، ومدى استطاعة تلك الدول توظيف قدراتها في مواجهة تلك التهديدات، إضافة إلى توافر الآليات الكافية والمناسبة التي تكون لها الصلاحيات والإمكانيات لمواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية للحفاظ على استقرار الإقليم، بحيث تتضمن تلك الآليات مجموعة من السياسيات والمؤسسات التي تعمل على تنمية القدرات الذاتية للدول، والدفاع الجماعي عنها، وإقامة التحالفات والتوازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من التهديدات، إلا أن البعض قد اشترط إضافة بعض المتطلبات لزيادة فعالية تلك النظم الأمنية التي لا تقل أهمية عن سابقتها، بل ربما كانت متطلبات لا غنى عنها وهي: تحديد أهداف النظام الأمني، وتحديد مفهوم المصالح المشتركة، وتعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم، واستحداث نظام الجزاءات لرفع كفاءة وفعالية النظام الأمني الإقليمي (الشهراني، 2003: 29).

3. مستوى عالمي أو دولي:

ويشير أيضاً إلى شبكة علاقات الدولة في المحيط الدولي وطابع تحالفاتها الدولية وبالذات مع القوى العظمى، وعلى هذا المستوى تتأثر قدرة الدولة على تحقيق أمنها بخصائص النظام الدولي السائد وطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى.

وهكذا فإن أمن أي دولة هو خلاصة التفاعل بين عوامـل داخليـة وإقليميـة ودولية. والمفهوم العملي للأمن الوطني يجب أن يشمل مستويات الأمـن جميعهـا سواء المستوى المتعلق بالحياة اليومية للمواطن خصوصاً ما يتعلق بظاهرة الجريمة بمعناها ومفهومها التقليدي، أو بالمستوى المتعلق بالاستقرار الأمني وبالأمن والسلم الاجتماعي، أو المستوى المتعلق بأمن الكيان الوطني وضمان المصالح الوطنية أمام الصراعات الدولية، وضد العدوان الخارجي والتدخل العسكري المباشـر أو غيـر المباشر. كما يجب أن يشتمل مفهوم الأمن الـوطني علـى التـداخلات فـي هـذه المستويات إضافة للعوامل الخارجية، بما تمثله من تحـديات وتهديـدات وأخطـار ومصالح وفرص وما تتطلبه من استجابات وسياسات وإستراتيجيات، والأمن الوطني يعني في هذا السياق قيام الحكومات بواجباتها السياسية والأمنية والدفاعيـة. وهـذه مظلة واسعة تشمل أموراً كثيرة تتجاوز تتشابك مع وظيفتي الأمن والدفاع، وتؤسس للأمن الوطني نفسه. (الشهراني، 2003: 13).

3-1-2 خصائص الأمن الوطني

إن الفكرة الأساسية التي يدور حولها مفهوم الأمن الوطني للدولة، هي أن أهم التزامات الدولة الأساسية يكمن في توفير الحماية العضوية والمادية لكـل مـواطن ينتمي للجماعة أولاً، وتوفير الحماية للجماعة ثانياً كحقيقة بشرية، بحيث لا يتعرض كيانها لأية مخاطر. ويمكن حصر خصائص الأمـن الـوطني للدولـة بمـا يلـي: (الشمري، 1998: 31-34).

أولاً: النسبية

إن الأمن المطلق يعني ضمنياً تهديد أمن الآخرين، لأن تحقيق ذلك يـستلزم فرض سيطرة الدولة على العالم بشكل تام وكامل حتى تستطيع تحقيق أمنها المطلق، لذلك فإن الدول تحاول عادة تحقيق هامش مناسب من الأمن يكفل لها أمنـاً وطنيـاً بدرجة معقولة لا تتعارض أو تهدد أمن الآخرين. إن هذه الحقيقة النـسبية للأمـن تفرض على صانع القرار عند وضع أهداف الأمن الوطني للدولة، وأساليب وآليـة تحقيق هذه الأهداف، أمن الدول المجاورة والإقليم الذي تنتمي إليه الدولـة، وذلـك

حتى لا تدخل هذه الدول في سباق تسلح لزيادة هامشها الأمني من أجل الوصول إلى حالة من التوازن يؤدي في النهاية إلى الإخلال بأمن المنطقة، وقد يؤدي إلى الصدام بين هذه الدول أو إلى تنازل أحدها عن جزء من هامشه الأمني.

ومثال ذلك الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في الثمانينيات من القـرن الماضي والتي كانت نتيجة حتمية لمحاولة كل من الدولتين زيادة هامـشها الأمنـي على حساب الأخرى.

ثانياً: المرونة والتغيير

إن مفهوم الأمن القومي متغير ومتطور، وهو يعتمد على مستوى التحـولات في الظروف والمراحل التاريخية والمعطيات الاقتـصادية والاجتماعيـة، ونوعيـة التهديدات التي تواجه الدولة، بل يتغير مفهوم الأمن من عصر إلى عـصر ومـن مرحلة إلى مرحلة أخرى في الدولة الواحدة، حيث أنتقل هذا المفهوم مـن مرحلـة استخدام المجهود الحربي والقوات المسلحة لتحقيقه إلى مرحلة التكنولوجيا الرقميـة الحديثة والقنوات الفضائية والإنترنت التي تؤثر على البناء الاجتماعي والقيم الثقافية التي يحملها الفرد في المجتمع مما يؤثر على الأمن الوطني.

ثالثاً: وضوح مفهوم الأمن الوطني لدى أفراد المجتمع

يجب أن يكون مفهوم الأمن واضحاً ومستساغاً ومقبولاً لدى افراد المجتمـع الوطني وأن يحظى بالاقتناع الحقيقي والالتزام الواعي لدوافعه ومعطياتـه، بحيـث يكون المواطن ركيزة لأجهزة الأمن في الدولة لأداء مهمتها في حفظ أمـن الدولـة وسلامتها، إذ إن الخلاف بين افراد المجتمع من جهة وأجهزة أمنه من جهة أخرى، وعدم اقتناعهم بما تقوم به أجهزة الأمن يؤدي إلى إحباط مشاريع الدولـة وإفـشال خططها، وبالتالي ضياع الأمن في الدولة، إن وضوح مفهوم الأمن الـوطني لـديهم وإدراكهم لمصادر تهديده تخضع لعدة مقاييس تختلف من دولة لأخرى، ولعل درجة انتشار الوعي الأمني بين افراد المجتمع من أهم هذه المقاييس وهـي مهمـة تقـع مسؤوليتها الأدبية على النخبة فيما تقع مسئوليتها الوظيفية على صانعي القرار فـي الدولة، كما أن مقياس المستوى الثقافي العام بالدولة يأتي في مرتبـة متقدمـة مـن

الأهمية حيث يوضح ارتفاعه زيادة حاسة الإدراك لدى افراد المجتمـع للمـؤثرات المختلفة على أمن الوطن.

رابعاً: بيان التهديد الواضح لاستراتيجيات الأمن الوطني

يجب أن تحدد استراتيجيات الأمن في الدولة - وعلـى كافـة مـستوياتها - بصورة واضحة المضامين، وأن تحدد التهديدات والتحديات التي تواجـه الدولـة، بحيث تكون الصورة واضحة ومفهومة لدى الشعب الذي يكون شريكاً في تحقيق هذه المضامين، ودرء التهديدات المحتملة بدلاً من العمل في غموض يؤدي إلى الريبـة والتشكيك في أهداف أجهزة الأمن، بل ينبغي أن تحدد هذه الاستراتيجيات والتهديدات والمخاطر التي تواجه الدولة، لا في حاضرها الراهن فحسب، بل وفـي مـستقبلها، ومراحل حياتها المقبلة؛ كما يجب وضع الخطط والدراسات اللازمة لمواجهـة كـل مرحلة من المراحل، وأن يكون شعار الأمن دائماً، لكل حادثة حديث، فتوضع فـي المقام الأول الثوابت الأساسية في حياة الدولة كحماية كيانها الـسياسي، واسـتقلالها وسلامة أراضيها ومصالحها الأساسية والوطنية، أضف إلـى ذلـك حمايتهـا مـن العدوان الخارجي بجميع أشكاله، وحمايتها من المهددات الداخلية بأشكالها المتشابكة، مع تقسيم هذه التهديدات إلى عناصرها المختلفة من جوهرية وثانوية أياً كان موقعها في محيط الدولة من جوانبه الثلاثة: المحلي والإقليمي والدولي. وعلى هـذا يلـزم الدولة أن تحرص على كشف البعد الذي تتجمع حوله المهددات، والمكـون الـذي تصطدم به، والهدف الذي تحاول الوصول إليه، ومن أهم خطوات كشف تهديـدات الأمن الوطني أولاً: أن تدرك الدولة وجود هذا التهديد، وكلما كان الإدراك شـاملاً كانت الإجراءات لإزالة التهديد أكثر فعالية، فالمصدر الذي لا يتم اكتشافه وإدراكـه لن يحسب له حساب ولا توجه ضده أي إجراءات للتصدي له والتغلب عليـه، أمـا الخطوة الثانية لاكتشاف مهددات الأمن الوطني فهي تحديد مصادر هذا التهديد بعـد إدراكها سواء كانت رئيسية أو ثانوية، وإذا ما كانت متعلقة بالمجال الـداخلي أو أن علاقتها بالمجال الخارجي. (الشمري، 1998: 32)

خامساً: الثوابت والمتغيرات في المجال الأمني

لابد من التمييز بين الثوابت والمتغيرات في مجال الأمـن الـوطني علـى المستوى الإقليمي والدولي وعلى المستوى الوطني، وكذلك التمييز بين الحد الأدنـى والحد الأعلى المطلوب للأمن في الدولة في كل مرحلة من المراحل وفـق جهـود مدروسة للوصول إلى المستويات المطلوبة في كل مرحلة، ولتوفير قياسات لحـدود الأمن الوطني في المراحل المختلفة، مع الوضع في الاعتبـار المراحـل الحاسـمة والخطرة في حياة الدولة وأمنها وسلامتها، وتلعب العـادات والتقاليـد والمعتقـدات الدينية ومعدلات النمو الاقتصادي دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن الوطني للدولة وذلك من خلال زيادة تماسك كافة الأطياف السياسية والاجتماعية في المجتمع.

4-1-2 ركائز الأمن الوطني

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة مـن الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.

أهم ركائز الأمن الوطني: (حسين،2000)

أولاً: إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ثانياً: رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

ثالثاً: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المـسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

رابعاً: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معهـا. وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء خارجيا أو داخليا.

وتغطي المملكة العربية السعودية ما لا يقل عن 80 % من مجموع مـساحة شبه الجزيرة العربية، وتعتبر ثالث دولة عربية من حيث اتساع رقعتها الجغرافيـة، وتشير الإحصاءات الجغرافية لعام 2007 إلى أن مـساحة المملكـة تبلـغ حـوالي (2.149.690) كم مربع، وتعتبر المملكة الدولة الأولى في العالم من حيـث كثـرة

الدول المجاورة معها، إذ لديها حدود سياسية مع ثمانية دول (وقد كانت تسع دول قبل الوحدة اليمنية)، بالإضافة إلى حدودها السياسية على الخليج العربي والبحر الأحمر، وتبلغ هذه الحدود البحرية حوالي (2.640) كم، بينما يبلغ مجموع طول الحدود البرية حوالي (4.431) كم، تتوزع على سبع دول هي العراق (814) كم، والأردن (744) كم، والكويت (222) كم، وعمان (676) كم، وقطر (60) كم، والإمارات العربية المتحدة (457) كم، واليمن (1.458) كم، بينما لا يوجد حدود مباشرة للسعودية مع البحرين .

ولعلّ أول ما يلفت الانتباه في هذا المجال هو أن سعة رقعة السعودية وتباعد أطرافها وأقاليمها قد حتم عليها أن يكون لديها سلطة مركزية قوية وأن تكون سياستها الأمنية متحفزة ويقظة، وبقدر ما تشكل ضخامة المساحة من أعباء أمنية ودفاعية فهي، من ناحية أخرى توفر عمقاً استراتيجياً لا يستهان به من حيث القدرة على الحركة وتعبئة الموارد وتوزيع المرافق والمنشآت الصناعية والعسكرية والاقتصادية للبلاد، ويلاحظ أن الحقول النفطية الرئيسية في السعودية والعديد من المرافق البحرية الحيوية وأيضاً المدن الرئيسية تقع على الخليج مقابل إيران. كما أن على السعودية أن تتعامل مع حقيقة أن الانتشار السكاني يتوزع بين مدن متباعدة، مما يجعلها حساسة لأي هجوم يستهدفها، إضافة بالطبع لوضع المرافق النفطية الحيوية المتركز والحساس.

إن السعودية بحكم موقعها بالنسبة للدول المحيطة بها فإنها كغيرها من دول العالم الأخرى تتأثر سلباً وإيجاباً بالدول التي تجاورها وذلك لأن أمن الدولة واستقرارها وتحقيق وظائفها الداخلية والخارجية رهين بصورة علاقاتها مع دول الجوار، ولعله من حسن الطالع أن تحاط السعودية بدول عربية ترتبط معها تاريخياً وحضارياً واقتصادياً وتتشابه معظمها مع تركيبتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى أن معظم هذه الدول صغيرة وضعيفة-باستثناء العراق واليمن كدول كبيرة ويمكن أن تشكل خطراً على أمن السعودية الوطني- مما عمّق من أواصر الأخوة وعلاقات حسن الجوار والعمل المشترك في شتى المجالات لتحقيق القوة بمعناها العريض (التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية)، وقد أضاف

ذلك هدوءاً واستقراراً انعكس على مستوى أداء وظائفها الداخلية والخارجية وبالتالي على سياستها الخارجية وأهميتها الاستراتيجية، ولم تقتصر علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطة بالسعودية فحسب بل طالت كل الدول في العالمين العربي والإسلامي لأهمية مكانتها الدينية. (الشمري، 1998)

إن الأمن الوطني السعودي- كما هو حال جميع دول العـالم- هـو نطـاق يتكامل مع بقية نطاقات الأمن الأخرى للسعودية؛ الأمن الإقليمـي المعنـي بالـدول المجاورة التي تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد، تسعى من خلاله إلى تنظـيم تعـاون أمني وعسكري فيما بينها "مجلس التعاون لدول الخلـيج العربيـة، جامعـة الـدول العربية". أما النطاق الثالث فهو الأمن الدولي أو الأمن الجماعي الدولي؛ الهادف في المقام الأول إلى تثبيت الاستقرار والسلم الدولي بتكاتف المجتمع الدولي من خـلال المنظمات الدولية.

5-1-2 أهداف الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

إن الهدف الأسمى للأمن الوطني هو حماية القيم الداخلية للسعودية، وحفظ كيانها وحقها في البقاء، وهذا الهدف الأساس يتمثل في مرتكزات وغايات تشمل: (الحوشان، 17:2010)

1. الحفاظ على الضرورات الخمس (الدين والنفس والعقل والنسل والمال) لكل من يعيش على أرض الوطن، وحماية الإرادة الوطنية؛ وذلك بمختلف الوسائل التي تحقق هذا الهدف.
2. إشاعة الشعور بالأمن والاستقرار والسكينة، على نحو يحقق أمن الوطن، وأمن المواطن، بحيث ينتفي التهديد لأي منهما.
3. السعي إلى تحقيق الرفاهية، بتحقيق الأمن والحرية والكفاية الإنتاجية والعدالة الاجتماعية .

وهذه الأهداف في مجملها تشمل جميع الغايات التي تسعى حكومة الـسعودية إلى تحقيقها كما تشمل جميع أوجه النشاط فـي الدولـة مـن النـواحي الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. والمتأمل لهذه الأهداف يجدها تـشمل نـشاط

الدولة، وكأنما الدولة جهاز كبير يقوم بوظيفة واحدة هي أمن هذا المجتمع.

2-2 الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي

يقع الخليج العربي بين دائرتي عرض (16 و 31) درجة شمالاً، ويظهر هذا الموقع أن للخليج العربي قوة جيوإستراتيجية كبيرة، كونه أحد العناصر الرئيسية المؤثرة في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ عقود طويلة. ويعدّ الخليج حالياً من الخلجان الدولية المهمة، أي جزءاً من أعالي البحار، وتكون للسفن حرية المرور فيه ما عدا الجزء الذي يخضع للاختصاص الإقليمي للدول الساحلية المطلة على الخليج العربي (رجب،1997: 20).

يمتد الخليج جغرافياً من مدخله في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة (500) ميل من جزيرة مسندم حتى شط العرب، ويبلغ أقصى عرض للخليج (200) ميل، ويكون عميقاً قرب الجانب الإيراني عادة، ولكن بالنسبة إلى مضيق هرمز فإن العمق في الجانب العربي أكبر منه في الجانب الإيراني، والخليج بحر شبه مغلق أدى تكوينه الجيولوجي إلى وجود العشرات من الجزر الصغيرة المتناثرة ذات القيمة عسكرياً، إضافة إلى أن وجود مخرج واحد للخليج وهو مضيق هرمز الذي كانت له فائدة إستراتيجية عظيمة، إذ زادت هذه البوابة الوحيدة للمنطقة من أهمية الخليج وجعلت المنطقة المحيطة بهرمز من أكثر مناطق العالم أهمية، كما كان لضعف عمق الخليج أثر على التوجه نحو الموانئ العميقة في الخليج، حيث احتل البرتغاليون هرمز، والهولنديون بندر عباس وجزيرة خرج، بالإضافة إلى إطماع الروس في المحمرة، والبريطانيين في بوشهر ولنجة وهنجام (المرهون، 1997: 49).

أن الخليج من ناحية الجغرافيا السياسية أكثر اتساعاً من الخليج من ناحية الجغرافيا الطبيعية، إذ يضم بالمعيار الجيوسياسي عدداً من الوحدات السياسية التي ليست لها سواحل خليجية، فيتسع الحديث عنه ليشمل اليمن وباب المندب حتى قناة السويس، حيث أن هناك تواصلاً حضارياً ودينياً منذ القدم، وأيضاً هناك ارتباط بالمحيط الهندي، باعتبار أن هذه المناطق هي مناطق متصلة بالخليج ، حيث نجد الخليج في مطلع القرن العشرين امتداداً للهند في دوائر الحكم البريطانية، سياسياً

واقتصادياً وعسكرياً، وهو امتداد لحلف شمال الأطلسي بحكم أن إيـران والعـراق وباكستان، كلها دول على أطراف الخليج، تمثل حلف بغداد الذي تقف مـن خلفـه بريطانيا والولايات المتحدة، كما تمد تركيا يديها بين الحلفين لتظهر مدى تطابق مـا يرميان إليه من خطط وأهداف، كما يظهر ارتباط الخليج بجنوب آسيا فـي مطلـع السبعينيات من القرن العشرين، حيث كان من نتائج الحرب الهندية – الباكستانية عام 1971 أن مالت الهند إلى عدن في جنوب الجزيرة العربية، وإلى بغداد في أقـصى شمال الخليج ، فيما توثقت العلاقات الباكستانية مع السعودية وإيران التي التزمـت بأمن باكستان منذ عام 1973، ولولا أنّ الحرب البحرية خلال المعارك الباكـستانية – الهندية كان مسرحها بحر العرب وخليج البنغال، لكانت إيران جزءاً منهـا ضـد الهند على أطراف مضيق هرمز، كما نجد أن باكستان من خلال قـوات "البلـوش" كانت جزءاً من الجهد السلطاني في حرب ثوار ظفار في عمان في السبعينيات مـن القرن العشرين .(العجمي، 2006)

1-2-2 أمن منطقة الخليج العربي :

إن الأهمية المتعددة الجوانب للخليج العربي جعلت الدول الكبرى تتسابق من اجل فرض سيطرتها عليه أو إيجاد موطئ قدم لها بالقرب منه وهذا أدى إلى خلـق حالة من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة وجعلها ساحة حرب للـدول العظمـى المتنافسة على خيرات الخليج العربي وذلك يستدعي بناء إستراتيجية عربية خليجيـة موحدة لمواجهة جميع الإخطار التي تحدق بها، تواجه دول مجلس التعاون تحـديات كبيرة تؤثر على أمنها واستقرارها ولقد آن الأوان لوضع إستراتيجية واضحة المعالم تعنى بشؤون الأمن، وقادرة على وضع الأسس الواقعية والـسليمة لمواجهـة هـذه التحديات .

في البدء لا بد من تحديد المقصود بأمن الخليج في مفهوم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست المملكة العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وعمان. فالمقصود بأمن الخليج فـي نظـر هـذه الـدول بالأساس هو أمنها كدول مطلة على الخليج، أي من شاطئ الأخر للخليج - أن كان

يؤثر في أمن الدول العربية المشاطئة – لا يعتبر جزءاً عضوياً أساسيا من مفهـوم الذي تنظر من خلاله الدول من خلاله لمسألة أمن الخليج وتنظر دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية إلى الممرات المائية في الخليج كشريان حيوي لنقـل النفط. ومن ثم فان حماية هذه الممرات المائية يكتسب أهمية بالغـة. ولكـن هـذه الممرات هي ممرات مائية دولية ومن ثم فان أمنها وحمايتها هي مـسؤولية الـدول الواقعة على الخليج فقط. أي أن هناك مستويات ثلاث لمفهوم أمن الخليج هي: أمـن دول الخليج العربية، أمن الشاطئ الشمالي لدول الخليج (إيران) ثم أمـن الممـرات المائية في الخليج. أن دول الخليج العربية الست أعضاء مجلس التعاون يـصرفون اهتمامهم وجهدهم أساساً إلى المستوى الأول أي إلى الأمن الوطني لتاك الدول. وهم يهتمون بالدرجة الثانية بأمن الممرات المائية في الخليج، غير أنهم يعتبرون حمايتها وأمنها مسؤوليتهم وحدهم. وهم يدركون أن أمن الشاطئ الشمالي المقابل لهم يـؤثر في أمنهم ولكنهم لا يتصرفون كفاعلين مؤثرين أو رئيسيين في شأن ذلك المـستوى من مستويات أمن الخليج. (مقلد، 1998)

لقد شهدت قضية الأمن الخليجي متغيرات جديدة في مرحلة ما بعد انتهـاء الحرب الباردة في عقد التسعينيات، أن المعطيات والتفاعلات الإقليمية والدولية على الساحة الخليجية تشير إلى أن هذه المنطقة أصبحت تتسم باحتكاك المصالح الإقليمية والدولية وتقاطعها وتناقضها وغدت بذلك ميداناً للصراع والصدام بفعل الانكـشاف الأمني للمنطقة.

يشهد أمن الخليج تداخلاً بين أبعاده الوطنية والإقليمية والدولية بدرجـة قـل نظيرها في أي نموذج آخر. وإذا كان أمن الخليج قد ارتبط عـضوياً اليـوم بـأمن الطاقة النفطية، فإنه ارتبط قبل ذلك ولا يزال بأمن الممرات الإستراتيجية بين الشرق والغرب.

ومع أن أمن الخليج يعد أمناً إقليمياً بالمعنى النظامي للمصطلح، أي أنه يرتبط بأمن مجموعة من الدول الواقعة ضمن نطاق جغرافي محدد، فإن نمـط المحـددات الداخلية في صياغة هذا الأمن تدفع باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثيـراً حيـزه الإقليمي. ويمكن القول هنا إن أمن الخليج يتفاعل مع أمن البحر الأبيض المتوسـط

تماماً بموازاة تفاعله مع أمن البحر الأحمر، وإن مضايق هرمز، وبـاب المنـدب، وقناة السويس مرتبطة فيما بينها على مـستوى الحاسـة الإسـتراتيجية والتكامـل الوظيفي. وإذا كانت هذه هي الامتدادات النطاقية لأمن الخليج، بمعيار التداخل بـين الممرات الإستراتيجية، فإن الخليج امتداداً آخر يتمثل في تحكمـه بعـصب الطاقـة النفطية، وهو يتداخل بهذا المعنى مع أمن العالم برمته.(إدريس، 2000: 28)

وعلى صعيد بيئة الأمن الخليجي، يمكن تشخيص متغيرات أساسية تتمثل في: زيادة وتيرة العنف الداخلي المسلح، والمتغير العراقي، أو لنقـل متغيـر الـسياسة الأمريكية في العراق، وقضية البرنامج النووي الإيرانـي، والمقاربـة الأمريكيـة الخاصة بها، والتوجه الجديد لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وسعيه لمد أدواره إلـى منطقة الخليج، والاتجاهات الجديدة نحو الإصلاح السياسي وما تفرضه من مفاعيـل على مستوى الساحات الوطنية كما على المستوى الإقليمي العـام. وهنـاك متغيـر سادس يتمثل في البيئة الراهنة للعلاقات الأمريكية الهندية وانعكاساتها الإقليمية. في حين يبدو أمن الطاقة الصيني متغيراً سابعاً ذا صلة بأمن الخليج.

شنّت الولايات المتحدة الأمريكية حربها الأخيرة على العراق عـام 2003م، لأهداف كثيرة وغير معلنة، وقد انتهت الحرب بسرعة كبيرة إلا أن تبعاتها ونتائجها على العراق لم تنتهي حتى اليوم، إن تردي الأوضاع فـي العـراق واسـتمرارها بالتدهور، سيؤدي حتماً إلى نتائج وخيمة على العراق، ومنطقـة الخلـيج العربـي، والعالم بأسره. فالعنف المتواصل يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الفوضى، ومعانـاة أوسع للشعب العراقي وشعوب الدول المجاورة ولكن بنسب متفاوتة. كمـا أن عـدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق سيزيد في ضعف الدولة لتصبح غير قادرة على تلبية احتياجات شعبها، وقد تتبع ذلك كارثة إنسانية مـن تـصفية للأقليات وإجبار اللاجئين على الانتقال من أماكنهم داخل العـراق أو إلـى الـدول المجاورة كالأردن وسوريا وإيران، علاوة على انتشار الأوبئة والأمـراض وذلـك بسبب نقص الأدوية وسوء التغذية وخاصة بين الأطفال والنساء، وبالإضـافة إلـى الكوارث الاجتماعية والثقافية والتعليمية، إن كل هذه العوامل مجتمعة تـؤثر علـى طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

قبل الاحتلال الأمريكي للعراق كانت الأزمات في الخليج موجـودة ومتجـددة ولكن الصراع في الإقليم كان يتخذ فصولاً من التصاعد والهبوط بحيث تـنعم دول الخليج بفترة يقل فيها الهاجس الأمني والتهديدات الخارجية والإقليمية، ولكن العامين السابقين شهدا نوعاً من التصعيد غير المسبوق، حيث تتجه المخاوف نحو الاعتقـاد باقتراب جولة جديدة من الصراع، فقد فشلت الولايات المتحدة في تأسـيس عـراق هادئ حتى بعد اكتمال العملية السياسية وإقرار الدستور في الوقـت نفـسه الـذي تصاعدت فيه أزمة الملف النووي الإيراني وتصاعدت معها نبرة وحـدّة الخطـاب السياسي الإيراني حيث أعيد إحياء أفكار كان قد تم إهمالها أو على الأقل تم السكوت عنها في الفترة المعتدلة التي سبقت تولّي أحمد نجاد رئاسة الجمهورية مما أعاد إلى الأذهان إمكانية اتجاه إيران إلى العمل على تصدير مبادئ الثورة الإسلامية بما يعنيه هذا من هواجس أمنية خليجية لا تقل في حدتها عن الهواجس التي يثيرها الطمـوح النووي الإيراني .(العجمي، 2006)

2-2-2 التحديات المحلية المؤثرة على دول مجلس التعاون الخليجي

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي بعض المشاكل التي تصل الى مـستوى التحديات لكونها مشاكل تؤثر على خطط التنمية ومـسيرة التطـور، ومـن هـذه التحديات: (المرهون, 1997, ص27)

أ. **المشاكل الحدودية،** إن من أكثر المشكلات تعقيدا هي تلك التي تتمثل في المشاكل الحدودية وما يمكن إن تتركه من آثار سلبية على مجلس التعـاون الخليجـي، وخصوصا وان هذه المشكلة يتم إثارتها بـين الحـين والأخـر مـن الـدول الاستعمارية كوسيلة ضغط على دول مجلس التعاون، ومـن هـذه المـشاكل الخلاف البحريني – القطري، مشكلة الحدود الكويتية العراقية، مشكلة الحـدود بين السعودية وقطر.

ب. **الكثافة السكانية المحدودة،** إن قلة عدد السكان قياسا مع عـدد سـكان الـدول المجاورة يشكل عقبة في تطوير قدرات مجلس التعاون الخليجـي الدفاعيـة، وتشكل تهديدا خطيرا في جميع المجالات وخصوصا في مجال تأمين وحمايـة

الحدود والأراضي الواسعة لدول المجلس، كما تؤثر على الإنتـاج الزراعـي والصناعي والتجاري مما يؤدي الى الاستعانة بالعمالة الأجنبية.

جـ. **نقص الموارد المائية،** إن شح المياه في المنطقة يشكل تحديا لـدول المجلـس وخصوصا في المجال الاقتصادي، حيث ان نقص المياه يؤدي الـى ضـعف الانتاج الزراعي وبالتالي استيراد المواد الغذائية من الخارج مما يترتب عليه اعتماد الدولة في غذائها على دول اخرى مما يؤدي الى استخدام ذلك كوسيلة ضغط لتحقيق اهداف معينة.

د. **الاعتماد على العمالة الأجنبيـة،** ان الاعتماد على العمالة الاجنبيـة بحجمهـا الحالي الكبير يعتبر مصدر خطر يمكن ان يشكل تهديـدا علـى دول مجلـس التعاون خصوصا اذا علمنا ان عدد العمالة الوافدة في دول المجلـس يـشكل حوالي 40% من مجموع السكان، كما ان وجود نسبة كبيـرة مـن العمـال الاجانب يؤدي الى تغيير في التركيب السكاني من حيث الـسلوك والعـادات والتقاليد، كما ان العامل الاجنبي في الغالب ليس له ولاء وانتماء تجاه الدولـة المقيم فيها وتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة للدولة.

هـ. **الخلافات العرقية والمذهبية،** إن وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة ووجود عدد كبيرا منهم من ايران ويدينون بالمذهب الشيعي ومعظم سـكان الخلـيج يتبعون المذهب السني الذي يمكن ان يكون مصدرا لتهديد محتمل في حال قيام ايران بمحاولة شن حرب ضد دول مجلس التعاون الخليجي، كمـا ان هنـاك محاولات ايرانية تهدف الى الغاء النزعة القومية العربيـة واحـلال النزعـة الفارسية محلها بواسطة الاقليات الايرانية المنتشرة في دول المجلس مما يؤدي الى اضطرابات وتصدير العنف ونشر التوتر ويبـدد الطاقـات والامكانيـات والموارد المتاحة لدول المجلس.

أهم العوامل التي ساهمت في زيادة الاهتمام بأمن الخليج العربي: (المومني, 1988: ص58)

أ. وجود مجلس التعاون الخليجي هو اقل عمل يمكن ان تقوم به الـدول الخليجيـة لتحقيق وحدتها السياسية والعسكرية اضافة الى الوحدة الاقتـصادية لتـستكمل

بذلك الوحدة الاجتماعية التي لم تنقطع يوما رغم وجود الحدود السياسية التي خططها الاستعمار وقسم بموجبها أراضي الخليج إلى عدة دول من خلال هذه الحدود المصطنعة، فالمنطقة لم تكن في الماضي تعرف الحدود.

ب. برزت أهمية منطقة الخليج العربي بشكل كبير في الاقتصاد العالمي بعد حرب عام 1973 واستخدام العرب لهذه السلعة كسلاح في الحرب كسلعة إستراتيجية يؤدي توقفه لأي سبب من الأسباب الى توقف عجلة الصناعة في العالم تغيرت النظرة إليه وأصبح مادة إستراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها ويجب اتخاذ كافة الإجراءات بما في ذلك القوة العسكرية المباشرة لضمان تدفقها ووصولها إلى العالم الغربي ومن هنا تصاعدت الصراعات للسيطرة على المنطقة.

جـ. إن الصراع الغربي على منطقة الخليج لن يتوقف وستبقى تهديداته دائما موجودة ما لم تعتمد دول الخليج على نفسها وتعمل على إنشاء جيش خليجي موحد يمتلك إمكانيات كبيرة يستطيع من خلالها مواجهة كافة التهديدات المحتملة.

د. إن التحديات التي تواجهها الدول الخليجية تتمثل في أخطار داهمة على أمنهم القومي وليس موضوعا للخلاف إن أهم هذه الأخطار يتمثل في محاولة الهيمنة التي تفرضها الدول الكبرى على دول الخليج.

هـ. ان الصراعات الإقليمية التي مرت على المنطقة في السنوات الماضية كالحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، والحرب الأهلية اللبنانية والصراع الصومالي الإثيوبي، ثم مشكلة ارتيريا مع إثيوبيا وحرب الخليج الثالثة، وما يمكن ان تواجهه منطقة الشرق الأوسط مستقبلا من صراعات يمكن ان تثور في اية لحظة، كل هذه يجب ان نتعلم منها ونعلم ان التهديدات المحتملة عديدة ومصادر التهديد قائمة سواء على المستوى الداخلي او الخارجي وان الوقوف في وجه هذه الأخطار يتمثل في الوحدة العسكرية التامة لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص والدول العربية بشكل عام .

و. تسعى إيران دوما لإثارة القلاقل الداخلية لدول الخليج العربية بإثارة الشيعة الذين يسكنون تلك الدول وتنهج سياسة تصدير الثورة وتسعى للتشكيك في أنظمة الحكم بتلك الدول وترعى العمليات التي تهدد السلام الداخلي فيها كما حدث في موسم الحج منذ عدة سنوات حين وقعت مصادمات دموية بين حجاج إيرانيين مسلحين وبين السلطات السعودية، ولا يزال الحجاج الإيرانيون يصرون على استخدام وسائل دعاية وممارسة أنشطة عدائية في الأراضي المقدسة لا تتفق وجلال المناسبة او حرمة أماكن الحج، وهذا من أوضح الأدلة على ان إيران تتخذ من الدين شعارات تخفي وراءها أطماعها في السيطرة على المنطقة وزعزعتها، ويظهر عداء إيران للمنطقة متمثلا في سعيها الدائم للتصدي لمحاولات دول مجلس التعاون الخليجي لبناء قوات دفاعية خليجية بالتعاون مع دول شقيقة او صديقة لحفظ أمن المنطقة واستقرارها وهو ما يزيد من قلق الدول الخليجية تجاه نوايا ايران المستقبلية في الخليج.

ز. ان التقسيم السياسي لمنطقة الخليج العربي مصدر ضعف نظرا لتعدد الوحدات السياسية وتجزئتها الى كيانات صغيرة وما اتحاد دولة الامارات العربية الا عمل ايجابي للرد على هذا التقسيم، ويعتبر قيام مجلس التعاون الخليجي خطوة ايجابية على طريق الوحدة الخليجية والوقوف بحزم في وجه اطماع الطامعين.

ح. الاعتماد بشكل رئيسي على إنتاج البترول يجعل اقتصادها عرضه للمخاطر اذا ما تم احتلال منابعه من الدول الكبرى.

ط. ان الاستمرار في إنتاج البترول بكميات كبيرة وبيعه بأسعار زهيدة يجعله عرضة للنضوب في هذه الأقطار.

ي. ان البلد الذي يعتمد على مصدر واحد في اقتصاده الوطني يكون ضعيفا وعديم التطور.

ك. ان وجود البترول بكميات كبيرة واعتماد الدول الأوروبية والصناعية على هذا البترول يجعل منطقة الخليج العربي مهددة باستمرار.

إن المناخ الأمني الراهن في دول الخليج يتميّز بعدد من الخصائص هي: (العجمي، 2006)

الأولى: أن الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة مستمرة ومتزايدة، فقد احتفظت منطقة الخليج بأهميتها الإستراتيجية وارتباطها الوثيق بالقضايا الأساسية التي تهم الكثير من القوى العالمية بدءا من الحرب على العراق واحتلاله ومروراً بالأزمة النووية الإيرانية وانتهاء بالتأثيرات الأوسع للإرهاب وحالة عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما يجعل أمن الخليج قضية ليست إقليمية فقط ولكنها قضية لها صيغتها الدولية والعالمية.

الثانية: أن قضايا الخليج قد اكتسبت مع مرور الوقت الصفة الدولية، وقد أصبحت قضايا الأمن الإقليمي تمثل جزءاً من حسابات الأمن الوطني لكثير من الدول التي تعتمد على الخليج سواء لإمدادها بالبترول أو حتى لاكتساب شرعية وتأييد من خلال تحقيق مصالح داخلية معينة مرتبطة بأمن الخليج.

الثالثة: أن ثمة رؤية مفادها أن مسار التفاعلات داخل النظام الإقليمي الخليجي والذي يشمل الولايات المتحدة وإيران والعراق ودول الخليج ينقسم إلى عدة مسارات فرعية وهى في أغلبها مسارات متصارعة ما عدا مسار تفاعلات الولايات المتحدة - دول الخليج.

لقد شهدت قضية الأمن القومي متغيرات حادة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة في عقد التسعينيات أدت إلى تراجع أهمية قضية الأمن الدولي وبروز قضايا الأمن الإقليمي في مناطق كثيرة من العالم، كما شهد مفهوم الأمن تطورات هامة في مضمونة بسبب انتهاء القضايا التقليدية التي شكلت هذا المفهوم.

إن المعطيات والتفاعلات الإقليمية والدولية على الساحة الخليجية تفيد بأن هذه المنطقة أصبحت تتسم بالغليان واحتكاك المصالح الإقليمية والدولية وتقاطعها وتناقضها وغدت بذلك ميداناً للصراع والصدام بفعل الانكشاف الأمني للمنطقة.

وفي محاولة للخروج من المأزق الأمني في المنطقة عمدت دول مجلس التعاون إلى تشكيل قوة مشتركة من قوات المجلس وهي "قوات درع الجزيرة" وهي خطوة تحتل أهمية بالغة على طريق السعي الجاد نحو تشكيل جيش خليجي قوي موحد يسد الانكشاف الأمني لدول المجلس، ويكون بديلاً عن الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة.

إن منطقة الخليج العربي تمثل عمقاً استراتيجياً مصيرياً بالنسبة للسعودية نظراً لارتباط تلك المنطقة والتصاقها بشتى مقومات حياتها ووجودها ومصيرها، وقد سعت من ناحية أخرى لتطوير وتحديث قدراتها الدفاعية وتوثيق مجالات التعاون والدفاع مع دول الخليج العربي لمواجهة شتى الأخطار الإقليمية والدولية المشتركة.

3-2-2 البعد المرتبط بالمتغيرات والأحداث المحلية والإقليمية والدولية

من خلال واقع حال اليوم وكما تفرضه الأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية، فإنه لم يعد أمام دول شبه الجزيرة العربية، إلا أن تعيد ترتيب أوضاعها وبناء علاقاتها الاقتصادية بالصورة القادرة على التفاعل والتعامل الإيجابي مع مختلف تحديات عصر العولمة، لقد أثبتت التطورات والأحداث العالمية، خاصة منها أحداث 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية والأحداث الأخيرة سواء على الساحة العراقية أو على مستوى منطقة الخليج العربي خاصة والعالم العربي عامة، بأنه لا وجود ولا مستقبل لدول شبه الجزيرة العربية، بل وللعالم العربي خارج إطار التضامن والشراكة الاقتصادية، لذلك فإن التعاون والتكامل الاقتصادي في العديد من المشاريع الاقتصادية بين جميع دول المجلس بما فيها اليمن وبين الدول العربية الأخرى يعطي الأمة العربية صوتاً مسموعاً في المحافل الإقليمية والدولية التي لم تعد تسمع إلا صوت القوة (عسكرية أو اقتصادية)، والدول العربية لا تملك حالياً سوى القوة الاقتصادية للتأثير بها على المجتمع الإقليمي والدولي. (المحيشي، 2009)

إن ما يجب أن يدركه صانعو القرارات السياسية والإستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي هو أنه في ظل التغيرات والتطورات الحالية وفي ظل الوضع الحالي لقضية العمالة الوافدة والتي أصبحت تشكل نسبة عالية (يمكن أن تصل إلى أكثر من 70%) من إجمالي القوى العاملة في دول المجلس بحيث غدت تشكل حالة خطيرة، والتي من المتوقع لها أن تتفاقم خلال السنوات العشر القادمة إذا بقيت وتيرة العمالة الوافدة تسير كما هي عليه حالياً، حيث أنه في ظل هذه التطورات والتغيرات

العالمية والاتفاقيات الدولية التي تصب كلها في صالح العمالة الوافدة وخاصة العمالة غير العربية، من خلال السعي إلى توطينها ومساواتها مع العمالة الوطنية في كافة الحقوق من أجور ورعاية صحية وتعليمية ومشاركة فاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية، والخطورة المستقبلية المتوقعة، في حالة انضمام دول مجلس التعاون لاتفاقيات العمل الدولية، تكمن في المخاطر التالية: (المحيشي، 2009)

1. المخاطر الأمنية نتيجة الكثافة العمالية الوافدة وخاصة منها الأسيوية التي أصبحت تشكل خللاً كبيراً في التركيبة السكانية لدول المجلس.
2. مخاطر زيادة معدلات البطالة الوطنية (السافرة والمقنعة) والناتجة عن نمو أعداد الداخلين الجدد إلى أسواق العمل الخليجي كل عام نتيجة زيادة السكان وبالتالي زيادة القوى العاملة.
3. مخاطر الضعف التدريجي للغة وللثقافة وللعادات الخاصة بالمجتمع الخليجي العربي والتي كلها في نهاية المطاف ستؤدي إلى أن المواطنين الأصليين سيتحولون إلى أقليات بل وسيفقدون هويتهم الخليجية العربية.

لذلك، وبالرغم من أن تفضيل العمالة الأسيوية كان في السابق سائداً، حيث كان يستبعد احتمالات مطالبتها مستقبلاً بحقوق سياسية أو إقامة دائمة على النحو الوارد في حالة العمالة العربية، لكن بعد إحداث 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية والأحداث الأخيرة، سواء في منطقة الخليج العربي بشكل خاص أو في المنطقة العربية بشكل عام، وفي ظل نظام العولمة وحرية التجارة، فإن عامل تفضيل العمالة الآسيوية لم يعد عاملاً إيجابياً كما كان يعتقد في السابق، بل أصبح عاملاً سلبياً بشكل خطراً كبيراً على أمن واستقرار دول شبه الجزيرة العربية بل ويهدد فقدان هويتها الخليجية العربية على المدى المتوسط والطويل (10-15 سنة القادمة) خاصة إذا ما استمرت وتيرة الهجرة الوافدة، خاصة الآسيوية منها تتدفق كما هو عليه الحال.

إنه لا يمكن النظر إلى ما حققه مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال التعاون الأمني والدفاعي على أنه إنجاز يستحق التقدير، منذ إنشائه عام (1981م)، لكننا لو نظرنا إلى ما لم يحققه الكيان العربي القومي (الجامعة العربية منذ تأسيسها

عام 1945م) وتبنّيها لمعاهدة الدفاع العربي التي تـم إخراجهـا إلـى النـور فـي (1950م) سنجد أن ما حققه مجلس التعاون الخليجي أفضل بكثير من العجز العربي شبه الكامل في مجال التعاون العسكري.

فمجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد إنشائه بثلاثة أعوام أنشأ أول تجمـع عسكري موحّد في سنة 1984م سمّي قوات درع الجزيرة بلـغ عدده مـا بيـن (3-5) آلاف جندي، ولكنّ هذا التجمع العسكري لم يتم الاهتمام بتطـويره خـلال الفترة من (1984-1990م) مما أثبت وجود بعض الملاحظات في قدرته على القيام بأية مهمة قتالية عند اعتداء العراق على الكويت عام (1990م) وكـان لـه بعـض الأدوار مع القوات المشتركة مما يجعل من مراجعة هذه التجربة أمر ضروري في تطوير مسار دول المجلس نحو التقارب والتوحّد.

إن ما يشهده العالم اليوم من تغيرات سريعة وتحولات اقتصادية كبيرة تصب في صالح الدول المروّجة لمفاهيم العولمة وتحرير الاقتـصاديات وفـتح الحـواجز والحدود وبما يحقق مصالحها يحتم على الدول العربية والإسـلامية ومنهـا الـيمن والدول الخليجية العمل على حماية اقتصادياتها وشعوبها من الآثار السلبية للعولمـة وتحرير التجارة من خلال السعي نحو التكتل الاقتصادي سواء في شكله الإقليمي أو القومي، شأنها شأن البلدان الأخرى التي سعت إلى إيجاد ترتيبات إقليمية لهـا مثـل (الإتحاد الأوروبي- الآسيان- الكوميسا- والنافتا). (الأشعل، 1990: 38).

إن ما أفرزته الأحداث التي عايشتها المنطقة العربية ابتداء مـن أحـداث 11 سبتمبر 2001م وانتهاء بالاحتلال الأمريكي للعراق قد ترك آثـاراً عديـدة علـى اقتصاديات المنطقة وأمنها الإستراتيجي، الأمر الذي ينبغي معه العمل على تعزيـز وحماية المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية للمنطقة، وهذا لن يتحقق ما لم يكن هناك تنسيق كامل وعلى مستوى رفيع بين القيادات العربية وفي كافـة المجـالات وأهمها التكامل والتعاون الاقتصادي.

4-2-2 اليمن وأمن منطقة الخليج العربي:

إن ارتباط اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي وفق صيغة مما لا شك أنـه سيضيف عاملاً مهماً إلى معادلة الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة العربية، ويعمل على تعظيم مصالح دول المجلس واليمن بما يعزز مكاسبها السياسية والاقتـصادية والاجتماعية والثقافية. (الأغبري، 1998: 68)

تنطوي علاقة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي على تفاعلات بينية ألقـت بظلالها خلال السنوات الماضية على مجمل الحراك السياسي والأمني لتلك العلاقة، وقد اتسمت هذه التفاعلات بالتجاذب الإيجابي حيناً والسلبي حيناً آخر، غير أن هـذه العلاقة برغم ثوابتها وتغيراتها وتفاعلاتها وبرغم أن منطق العصر يقتضي التخلـي عن تبني سياسات عدوانية أو تجاهليه أو انعزاليه تجاه الجيران، ويفـرض إحـلال أنساق إقليمية جديدة تتسم بالتعاون والتوازن لم تتمخض عن ميلاد إطار منظم يبلور الأبعاد الإستراتيجية الكامنة فيها ويوازن ما بين الإمكانيات والمصالح، والأهـداف والوسائل، والقول والممارسة، والواقع والمتاح، ويتمكن من إحداث نقلة نوعية فـي طبيعة هذه العلاقة ويحررها من أسر ظروفها الراهنة ويدفعها للشروع فـي رسـم صورة مشرقة للمستقبل الآتي.

وثمة مقاربة نظرية وسياسية لواقع وآفاق علاقة الـيمن مـع دول مجلـس التعاون الخليجي قوامها أن هوية دول المجلس تتبلور في خيارين أحـدهما خليجـي والآخر على مستوى الجزيـرة العربيـة (مرهـون، 1997: 190-192)، وهمـا يتبلوران في الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول: اتجاه جيو – سياسي يقوم على خيار خليجي – إقليمي أعدّه التعـاون والتنسيق العام بين كل من مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق، وذلك علـى اعتبار أن وحدة الجغرافيا وتداخلها تفضي بالضرورة إلى الكثافة في التفـاعلات الاجتماعية والاقتصادية وربما السياسية بين الدول.

الاتجاه الثاني: اتجاه جيو – سياسي أيضاً وقوامه خيار خليجي – عربـي يـنهض على تصوّر كتلة جغرافية تمتد من مدينة صلاله العمانية على بحر العرب جنوبـاً حتى مدينة زاخو في شمال العراق، وتجد عمقها الشمالي في سوريا التي سـتوفر

لها إطلالة إستراتيجية على البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فإن هذه المنطقة ستكون حلقة وصل بين أوروبا وإفريقية وتكون مؤثرة في منطقتين حيويتين هما البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.

الاتجاه الثالث: وهو اتجاه جيو – سياسي أيضاً وقوامه خيار جزيري – عربي وينهض على تصور منطقة تمتد من الكويت شمالاً إلى مضيق باب المندب جنوباً ومن الشارقة شرقاً إلى ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر غرباً، وتجد عمقها الغربي في مصر التي ستوفر لها إطلالة إستراتيجية على البحر الأبيض، وهي بالتالي لا تشمل العراق أو إيران.

الاتجاه الرابع: وهو اتجاه جزيري – اجتماعي وينطلق من مقولة أن التماثل أو التقارب في البنى الاجتماعية والنسيج الثقافي بين كل من مجلس التعاون الخليجي واليمن هو الدالة التي يجب أن تقود إلى تفضيل الخيار الجزيري على الخيار الخليجي.

تمثل اليمن حزاماً أمنياً لدول مجلس التعاون الخليجي في بعد الأمن الداخلي لها وما يتصل بذلك من قضايا العنف السياس التي عانت منها بعض دول المجلس على النحو الذي تطرقنا إليه خلال تناولنا للأخطار التي تهدد أمن الخليج.

إن المساهمة اليمنية في بعد الأمن الداخلي لدول المجلس يمكن أن تتبلور من خلال الاتجاهات التالية: (مجلة المسيرة الجديدة، العدد 35، إبريل 1997: 7)

أ. إن أحداثاً مثل انفجار الرياض والخبر وتفجيرات البحرين والكويت ومثيلاتها تؤكد أن دول المجلس لا غنى لها عن التنسيق والتعاون والتكامل مع اليمن ذلك لأن اليمن إذا جعلت أبوابها مشرّعة أمام بعض الجماعات السياسية المعارضة لبعض أنظمة دول المجلس والتي يتبنى بعض منها العنف السياسي وسيلة لتحقيق أهدافها فإن أحداثاً مثل تلك الأحداث ستتفاقم وتتكاثر وقد تطول مصالح أكثر حيوية مثل منشآت النفط وغيرها، وخاصة أن اختراق الحدود مسألة ميسورة وشراء السلاح أمر متاح.

ومن الواضح أن الإدارة اليمنية تتعامل بمسؤولية عالية تجاه مثل هذه القضايا حرصاً منها على أمن واستقرار منطقة الجزيرة والخليج، وقد أكد الدكتور عبد

الكريم الإرياني نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية بأن اليمن ترفض تقـديم أي مساعدة لمعارضين سعوديين أو منحهم حق اللجوء السياسي معتبراً ذلك مبدأ يمنيـاً لا حياد عنه.

ب. القدرة اليمنية على المساهمة الفاعلة في إنشاء مجلس أمن إقليمي لدول الجزيرة والخليج يتولى مهمة مواجهة متطلبات الأمن في المنطقة وتوفير آليات تحقيقـه، وهو ما تفتقر إليه المنطقة وذلك على الرغم من المـدركات المتعلقـة بالبيئـة الداخلية لدول المجلس.

إن هذا الحديث يصبح ذو قيمة ومعنى عند إدراك العديد من القضايا والمشاكل الداخلية التي تعاني منها دول المجلس مثل تهرب المخدرات والأسلحة وغيرها، وقدرة اليمن على منع تسرب وتسلل تلك الظواهر الخطيرة عبر أراضيها.

5-2-2 العلاقات الاقتصادية اليمنية الخليجية:

تكتسب العلاقات الاقتصادية اليمنية الخليجية أهمية خاصة في إطار العلاقـات والروابط التي تربط اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي، بل يمكن القول إنه خـلال السنوات المقبلة ستصبح للعوامل والمحددات الاقتصادية بين الـيمن ودول الخلـيج أهمية كبرى قد تفوق العوامل والمحددات السياسية والأمنية وذلك للاعتبارات التالية: (البشيري، 2006: 62-66)

1. تمثل الدول الخليجية كتلة اقتصادية مهمة على مستوى العالم نظـراً لكونهـا أكبر قوة نفطية في العالم سواء من حيث الاحتياطي أو الإنتاج أو الصادرات، حيث تقدر احتياطياتها من النفط بحوالي 474 مليار برميل، أي ما يعـادل 46 في المائة من الاحتياطي العالمي وتنتج حوالي 24 % من إجمالي إنتاج النفط في العالم، كما تبلغ حصة الدول الخليجية من الصادرات النفطية العالمية حولي 40%، الأمر الذي يعني استمرار تدفق عائدات النفط وبمبالغ كبيرة على الدول الخليجية ولفترة طويلة نسبياً.
2. تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من نقص حاد في الموارد البشرية حيث تعد الدول الخليجية، باستثناء المملكة العربية السعودية، من الـدول الـصغيرة

قليلة السكان، ويقدر عدد سكان الدول الست بحوالي 28 مليون نسمة، الأمـر الذي فرض عليها استيراد العمالة الأجنبية لتغطية احتياجاتها، في الوقت الذي يعاني فيه اليمن من زيادة في النمو السكاني، حيث جاوز عدد سكان اليمن 20 مليون نسمة، الأمر الذي يعني قدرة اليمن على المساهمة فـي سـد الفجـوة الخليجية بين قدراتها المالية الضخمة وقدراتها البشرية الضعيفة.

3. إن ارتباط الدول الخليجية بمنطقة تجارة حرة منذ الثمانينات وباتحاد جمركـي منذ العام 2003م يعني الدخول ضمن سوق واحدة ومفتوحة مما يعمل علـى زيادة قدراتها الإنتاجية الداخلية ويعزز من مقدرتها التنافسية، وبالتـالي فـإن انضمام اليمن إلى عضوية مجلس التعاون سيعمل على توسيع حجم هذا السوق من ناحية ومن ناحية ثانية سيمثل فرصة كبيرة لليمن للاستفادة من إمكانيـات وقدرات هذا السوق.

4. هناك العديد من المميزات والإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد اليمني يمكـن أن تسهم مساهمة إيجابية ومباشرة في مسيرة التكامل الاقتـصادي الخليجـي، وتعمل على تعزيز الروابط والعلاقات الاقتصادية اليمنيـة الخليجيـة وعلـى رأسها: (أبو طالب، 1993: 23)

أ . الموقع الجغرافي المتميز وما يمكن أن يلعبه في خدمة اقتصاديات المنطقة في جعل الموانئ اليمنية محطة ترانزيت أساسية لنقل المنتجات الخليجيـة باتجاه البلدان الإفريقية، كما يمكن أن يساهم الموقع الجغرافي للـيمن فـي توفير خط آمن لنقل النفط الخليجي إلى بحر العـرب والمحـيط الهنـدي مباشرة عن طريق خط أنابيب إلى السواحل الجنوبية للـيمن بعيـداً عـن اختناقات الخليج العربي وأزماته السياسية والأمنية المختلفة.

ب. شهد الاقتصاد اليمني خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين تغيـرات هيكلية واسعة ساهمت في استقراره وتحسّن مؤشـراته المختلفـة، حيـث تراجعت مؤشرات التضخم وعجز الموازنة العامة ويزخر اليمن بإمكانيات استثمارية كبيرة ومتنوعة وفي مجالات مختلفة (الزراعة والأسماك- النفط والغـاز- صـناعات اسـتخراج المعـادن - الـصناعات التحويليـة-

السياحة...الخ). الأمر الذي يعزز من إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة ويقوي إجراءات التعاون والتكامل الاقتصادي، والمطلوب هو تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد اللازمين لتوفير بيئة استثمارية ملائمة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل عام والخليجية على وجه الخصوص لاسيما أنّ الأموال الخليجية المهاجرة تقدر بأكثر من تريليون دولار. (البشيري، 2006: 65).

ج. تمثل دول مجلس التعاون الخليجي شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة لليمن، وتعد دول المجلس المصدر الأول بالنسبة لليمن، كما تستوعب الجزء الأكبر من صادراته غير النفطية وبالذات الصادرات الزراعية والسمكية.

يمكن القول أن حرب العام 1994 الأهلية في اليمن، قد أضافت رصيداً آخر لمناخ التوترات اليمنية الخليجية، التي كانت قد وصلت ذروتها مع حرب الخليج الثانية. فقد قادت حرب الخليج إلى اهتزاز علاقات الخليجيين، ليس مع شمال اليمن أو جنوبه، بل اليمن الذي كان لتوّه قد عاد موحداً. وحينها حاولت صنعاء أن تستنفد ورقتا طهران وبغداد معاً، للضغط على الداخل الخليجي. فقد طار عبد الكريم الأرياني إلى طهران، التي أدركت كما يبدو، طبيعة المعادلة المستجدة، وسارعت للتوقيع على اتفاقية صداقة مع صنعاء. وكان في الالتقاء اليمني الإيراني تطوراً لا يخلو من مغزى في حسابات النفوذ الإقليمي. ولكن دون أن يعني ذلك أنّ أياً من الطرفين قد نجح بالضرورة في تحقيق ما أراد.

وعلى خط موازٍ، تمسكت صنعاء بتعزيز علاقاتها مع بغداد، التي باتت معزولة إقليمياً ودولياً. واستنفدت صنعاء معطيات الوضع العراقي، ليكون مادة تعبئة محلية موجهة ضد الخليجيين. وفي التحليل الأخير يمكن القول أنّ حرب العام 1994 الأهلية في اليمن، قد ولدت من رحم حرب الخليج الثانية نفسها. بيد أنّ علاقات صنعاء مع جيرانها الخليجيين، اتجهت لاحقاً نحو شيء من الدفء ما لبث وتعزز. وجاء اتفاق الحدود اليمني العماني، ليمثل علامة بارزة على هذا الطريق، على أنّ التحول الاكثر في مناخ العلاقات اليمنية الخليجية، قد جاء مع توقيع اتفاقية الحدود السعودية اليمنية. (المرهون، 2005: 133-134).

بعد مرور عشر سنوات على قيام الوحدة اليمنية وبعد أن توصلت اليمن إلى حل خلافاتها الحدودية مع عمان قبل عدّة سنوات والخلافات الأكثـر تعقيـداً مـع السعودية مؤخراً، فإن الحديث عن انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجـي سـوف يطرح نفسه في المستقبل القريب وخاصة أن الحديث قد دار حول انضمام عدد مـن الدول كإضافات محتملة للدول الست، غير أن اليمن تظل الدولة الوحيدة التي تقدمت رسمياً بطلب انضمامها للمجلس. والسؤال اليوم، وبعد أن استطاعت اليمن حل جميع خلافاتها الحدودية مع جيرانها، الأمر الذي سيشكل عاملاً رئيساً وأساسياً فـي أمـن واستقرار المنطقة، ويدعم جهود نبذ عوامل الفرقة بين الأشقاء ويفتح آفاقاً أوسع في علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي والانتقال بها من مرحلة الجوار فقط إلى مرحلة التكامل والشراكة، ولتؤمّن للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً ومستقراً.

وأن اليمن قد تلعب دوْراً في الترتيب الأمني فـي المنطقـة الـذي يعتبـر ضرورياً، وأن انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي سوف يعطي للمجلـس بعـداً استراتيجياً، فموقعها على باب المندب، المضيق الذي يربط بين خليج عدن والبحـر الأحمر يجعلها تسيطر على أحد أهم خطوط الملاحة التجارية في العالم. وقد كـان التنافس للتأثير على منافذ تلك الطرق الحيوية التي تمتلكها اليمن. فاليمن تتمتع بأحد أعمق الموانئ الطبيعية في العالم، حيث يمكنها أن تقدم خـدمات للـسفن التجاريـة والعسكرية الضخمة والتي تستطيع دخول الميناء بيسر. من ناحية أخرى فإن موقـع جزيرة سومطرة يجعلها ذات قيمة إستراتيجية كقاعدة لجمع الإشارات الإسـتخبارية ومراقبة طرق الشحن في الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر. كما أنهـا تبعد عن المدى ذات التهديد المحتمل والمتوافر حالياً في المنطقة.

ويمكن القول أن الاتصالات اليمنية الخليجية التي تتم على أعلى المـستويات من زيارات بين المسئولين والتي تكللت في الـشهر الماضـي بمـشاركة خليجيـة بحضور الاجتماع الطارئ للإتحاد البرلماني العربي لهو خير دليـل علـى وجـود مؤشرات إيجابية في العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي وأن هنـاك تفاؤلاً لتحسّن هذا المستوى من العلاقات الذي يتم على جميع المستويات، وفي هـذا السياق يمكن إضافة نوع آخر من الحوار يفتح آفاقاً جديدة فـي العلاقـات وبـصفة

خاصة بين المثقفين والأكاديميين ودوْرهم في تنسيق العلاقات، وفي التأكيد على مصداقية السياسة الخارجية اليمنية تجاه علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة أن هذه العلاقات تمر بمرحلة دقيقة وحساسة للغاية فيها كثير من القضايا المستقبلية التي يجب استثمارها وتوظيفها بشكل كبير من أجل مزيد من توطيد العلاقات والاستجابة لاعتبارات وعوامل الاستقرار في المنطقة والرقي بها نحو تطلعات وطموحات شعوب المنطقة وتوحيد مواقفها عبر انطلاقها من المجال القطري إلى المجال الإقليمي الأوسع والتأثير فيه بشكل فاعل وقوي بحكم ما يشكّله الموقع الجغرافي لهذه الدول وما تتمتع به من ثقل سياسي واقتصادي وديموغرافي، الأمر الذي سيمكنها من لعب دوْر فاعل ومؤثر في الترتيبات الخاصة بالأمن الإقليمي لخدمة واستقرار المنطقة، وسيضع هذه الدول على أعتبا مرحلة جديدة من التحوّل الذي يقود دول المنطقة إلى نبذ الشتات والفرقة والسير على طريق التضامن والتوحيد.(الأزهري، 2006)

إن العمق الديموجرافي هو أحد المقومات الأساسية التي يناط بها قدرة الدول على الحفاظ على إراداتها واستقلالها وأمنها وإن (النصر في أوقات الحروب مرهون بعدد من يمكن حشده من الرجال في الميدان وما يمكن تعبئته من الرجال والنساء في الجبهة الداخلية كقوى مساندة، فما كان لدولة أن تنال قسطها من العزّة والمنعة إذا لم يتهيأ لها العدد اللازم من السكان) (غنيمة، 2001: 100) .

لقد أدى صغر مساحة دول المجلس مع قلة عدد السكان إلى فقدان ميزة العمق الدفاعي الذي توفره الساحة الواسعة وكبر عدد السكان وانتشارهم، الأمر الذي ترتب عليه زيادة قابلية هذه المنطقة لأن تردع من قبل الآخرين دون أن يكون في مقدروها تكوين إمكانية ردع حيث لا توجد قدرة على توجيه ضربة ثانية، لهذا لم تجد إيران أي مقاومة حين احتلت جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى الإماراتية في مستهل السبعينات (أيوب، 1993: 27).

إن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه اختلال أمني عميق بفعل محدودية هيكلية قدراتها العسكرية التي جعلتها لا تستطيع أن تعتمد على ذاتها في تأمين الأمن

القومي المطلوب، وهو الأمر الذي جعلها عرضة للابتزاز السياسي والعسكري يمكن تجاوزه عبر تنسيق خليجي شامل.

لقد أفرزت حرب الخليج تغيرات على مستوى الأمن في المنطقة تجلـت فـي الوجود الأجنبي فيها وخاصة التواجد الأمريكي ولا يعقل أن يكـون هنـاك وجـود أمريكي دائم وإلى الأبد في المنطقة ولا يعقل أن تعتمد دول الخليج في أمنها علـى القوات الأجنبية كما أن شعوب دول المجلس لن تقبل هذا التواجد الأمريكي والأجنبي إلى الأبد، وقد اعترف روبرت بليترو مساعد وزير الخارجية السابق بهذا الأمر حث أكد أن الخليجيين لن يستمروا بقبول التواجد الأمريكي في المنطقة إلى الأبد ، وهنـا يكون الحديث عن مساهمة اليمن في إنشاء جيش خليجي ذو معنى سواء فيما يتعلـق بحماية المنطقة أو في تجريد الوجود الأجنبي من الشرعية ومن ثم تحرير المنطقـة منه، ويمثل هذا الجيش المدخل الحقيقي لسد الفراغ الأمني الناشئ في المنطقة.

إن الكلفة الاقتصادية – المالية للجوء دول مجلس التعاون المستمر إلى القوات الأجنبية هي من الارتفاع بمكان بحيث أصبح تكرار أرقامها مرهقـاً ومـملاً، وإن مقارنة بسيطة للاحتياطات المالية الخليجية قبل وبعد حرب الخليج الثانية تفصح عن التدهور المالي الذي أصيبت به دول المجلس، أما الكلفة الاجتماعية لوجـود قـوات أجنبية على أراضي عربية فلا يمكن قياس تأثيرها البشري على العـادات والتقاليـد والنظم الأخلاقية لسكان عرب مسلمين محافظين إلا بعد مرور سنوات عدة (الريس، 1997: 281)، وهي أبعاد تفرض ذاتها للبحث عن مخرج عقلاني واقعي يتمثـل أحد أوجهه في ضرورة العامل الأمني اليمني في المشهد الخليجي لتجنـب الكلفـة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية الناشئة عن الوضع الراهن، وحتى فـي ظل التوجه نحو إنشاء جيش خليجي حديث ومتطور فإن الكلفة المالية تظل أيضاً اقل منها في ظل اللجوء إلى الخارج.

لقد أدّت عملية إعادة تحقيق الوحدة اليمنية إلى تعزيز الوضع العام في اليمن بما في ذلك القطاع العسكري الذي تحرك من موقع أدنى فـي خريطـة التـوازن العسكري في المنطقة إلى موقع أعلى بفعل اندماج الجيشين في شطري اليمن، وهو الأمر الذي يعزز الحديث عن إمكانات اليمن في المساهمة بإحداث التوازن المطلوب

في منطقة الجزيرة والخليج فيما يتعلق بالاختلال بين قدرات دول المجلس الدفاعيـة وقدرات كل من العراق وإيران، وخاصة وأنه لا يتوقع أن تتمكن بـرامج تحـديث القوات المسلحة في دول المجلس التي تفتقر إلى الأعداد الكافية من الأفراد المدربين أن تجعل هذه الدول منفردة أو مجتمعة تعادل إيـران أو العـراق فـي المـستقبل المنظور، فيما من المتوقع أن يؤدي عامل مشاركة الـيمن فـي جـيش خليجـي – جزيري إلى تحقيق توازن في المنطقة ينمي عناصر الوفاق فيها ويهمـش عوامـل الخلاف ويساعد على احتواء نوازع الهيمنة ذاتها خاصة وأن اليمن تتمتع بعلاقـات متوازنة مع كل من العراق وإيران من شأنها أن تعزز فرص انبثاق نظام تعـاوني جديد في المنطقة.

الفصل الثالث

تطور العلاقات السعودية اليمنية

1-3 الجذور التاريخية للعلاقات السعودية اليمنية قبل عام 2000م

تنطلق السعودية في سياستها الخارجية من ثوابت راسخة بعضها أملته عقيدتها الإسلامية الخالدة، وبعضها الآخر جسّدته عضويتها في المنظمات الإقليمية والدولية، والبعض الثالث حكمته مصالحها الوطنية ونظرتها الشاملة إلى مصالح الدول والشعوب الأخرى، والسعي المتواصل لتوطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول الجوار ومنها دولة اليمن. وقبل توقيع معاهدة جدّة بين الدولتين الشقيقتين عام 2000م لإنهاء مشكلة الحدود بينهما، مرّت العلاقة بين البلدين بعدّة مراحل منها:

المرحلة الأولى 1962 - 1967م

وهي مرحلة الصدام، حيث وقفت السعودية موقفاً متشدداً ومعارضاً من الثورة اليمنية منذ قيامها سنة 1962م إلى حد تدخلها عسكرياً ومادياً ومعنوياً لمساندة الملكّيين وهذه خطوة بارزة وهامة في السياسة السعودية التي تقف دائماً موقف المتحفظ، ولكن قيام ثورة اليمن داخل نطاق الجزيرة العربية بجوار السعودية التي تتداخل مع اليمن جغرافياً قد دفعها للتحرك لإجهاض هذه الثورة التي مثلت تحدياً خطيراً واستمر هذا الموقف المتشدد إزاء الثورة حتى العام 1967م حين انتقلت العلاقات بعدها إلى مرحلة جديدة. (الزنداني، 1989)

المرحلة الثانية 1967-1970م

وهي مرحلة الحوار والتعارف، وتتميز هذه المرحلة بالمرونة في سياسة كل من الطرفين اتجاه الآخر حيث قدمت حكومة اليمن بعد حركة نوفمبر سنة 1967م التنازلات التي مهدت لاعتراف السعودية بالنظام الجمهوري في اليمن عام 1970م ودفعت السعودية إلى التخلي عن مساندة مسعى الملكيين وأسرة حميد الدين للوصول إلى الحكم، وجرت المفاوضات بين الدولتين في هذه المرحلة حيث ساهمت في التقارب بينهما وساعدت على استقرار الأوضاع في اليمن مما أدى إلى اقتناع

السعودية بالنظام الجمهوري القائم فيها واطمئنانها إلى عدم حدوث أي خطـر قـد ينجم على حدودها وعلى أمنها القومي. (المنصوب، 2008).

المرحلة الثالثة 1970-1980م

وهي مرحلة الوفاق، وتعتبر من أهم المراحل الحاسمة في تاريخ العلاقـات بين الدولتين حيث بدأت العلاقات تدخل في طور جديد قوامه الود والتفاهم والتقارب وبخاصة بعد اعتراف السعودية بالنظام الجمهوري عام1970م وتفاعـل الـسياسة السعودية مع الأحداث الخارجية وخروجها عن التحفظ المألوف الذي كانت تتسم به في الماضي ولا شك أن هذه السياسة قد انعكست بدوْرها على سياسة الـيمن التـي انفتحت على العالم الخارجي وبخاصة العالم الغربي. وبدأت هذه المرحلة تشهد فترة نمو وازدهار في العلاقات تدفقت خلالها المساعدات السعودية بمختلف أنواعها على اليمن لتساهم في تدعيم اليمن اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً (أبو طالب، 1993).

المرحلة الرابعة 1980-1990م

ويمكن القول بأن العلاقات بين الدولتين قد شهدت في هذه المرحلة نوعاً من التوتر وبخاصة بعد اكتشاف النفط في شمال اليمن عام 1984 بالقرب من مأرب في أقصى الطرف الشمالي الشرقي لشمال اليمن، وهي منطقة لم يتفق فيها على خـط الحدود، وعندها بدأت السعودية تؤكد على دعاوى إقليمية في المنطقة التي اكتـشف فيها البترول وفي مناطق أخرى, حيث أدعت اليمن أن السعودية مارسـت ضـغطاً على شركات البترول العالمية لعدم مساعدتها في اكتشاف البترول والتنقيب عنه في الأراضي اليمنية، بالإضافة إلى الخلافات الحدودية بين الدولتين (برجا وأخـرون , 2002: 175) .

المرحلة الخامسة 1990-2000م

أدّى قيام الجمهورية اليمنية الموحدة في 22 مـايو 1990م، ومـا عايـشته الحياة السياسية والاقتصادية اليمنية إلى إعادة ترتيب الأوضـاع الداخليـة لتـسهيل عملية الدمج السياسي والاقتصادي بين النظامين الشمالي والجنوبي. فتم دمـج كـل القضايا بما فيها قضية النزاع الحدودي مع السعودية التي تم أخذها في أولويات سلّم

الاهتمام اليمني، وتعاملت معها دولة الوحدة بسياسة خارجية يمنية موحدة خاصةً في السنتين الأوليين من قيامها. (المنصوب، 2008)

وبالرغم من تزامن الوحدة اليمنية مع اندلاع أزمة الخليج الثانية عام 1990م فقد اثر ذلك سلباً على علاقات اليمن بمجلس التعاون الخليجي خصوصاً مع كل من دولة الكويت والسعودية. ويمكن القول أن تأثيرات إقليمية كان لها انعكاسات على دولة الوحدة وعلى العلاقات بين اليمن والدول المجاورة وأهم هذه الدول السعودية التي بدأ التوتر يؤثر في العلاقات معها نتيجة تفاعلات حرب الخليج الثانية، التي تزامنت مع بروز مشكلة الحدود فشهدت العلاقات نوعاً من التوتر نتيجة لثلاثة عوامل هي: (إدريس، 2000).

1. قيام الوحدة اليمنية الذي ولّد الإحساس بالخطر لدى الرياض من الدولة الموحدة.
2. الاكتشافات النفطية في اليمن وتوجيه السعودية إنذارات إلى الشركات العاملة بالتوقف عن التنقيب في بعض المناطق بدعوى أنها مناطق متنازع عليها .
3. قرب انتهاء سريان اتفاقية الطائف عام 1994م.

فقد تأثرت علاقات اليمن الخارجية نظراً للموقف الذي اتخذه اليمن ولم يجد قبولاً، خصوصاً عند دول الخليج التي ردّت بإجراءات ذات طابع عقابي، مثل إلغاء كافة الامتيازات التي كانت تمنح للمغتربين اليمنيين في السعودية مما دفع بأكثر من 700 ألف منهم إلى العودة، ووقْف معونات دول الخليج الاقتصادية، وشن حملات إعلامية على المواطن اليمني، ومن ثم توترت العلاقات اليمنية – الخليجية. وقد تبلور الموقف اليمني من أزمة الخليج على النحو التالي: (القباع، 1989)

1. عدم الموافقة على غزو العراق للكويت وضمه لها بالقوة. والطلب من العراق الانسحاب منها .
2. رفض التدخل العسكري في المنطقة والعمل على حل القضية في إطار الأسرة العربية.
3. إدانة الإجراء العسكري الهادف إلى تدمير القوة العسكرية العراقية الصاعدة.

أن العلاقات اليمنية – السعودية ازدادت تدهوراً بعد أزمة الخليج، خاصة بعد تصاعد الحملة الإعلامية بين البلدين. وسحبت السعودية سفيرها وطاقم سفارتها من

اليمن مخففة من حجم بعثتها إلى أدنى حد، ففي تاريخ 1990/9/23م قامت بترحيل العديد من الدبلوماسيين إلا الذين يديرون أعمال الجالية السعودية في اليمن. (القباع، 1989).

لقد دعا هذا الأمر مصدراً مسئولاً في وزارة الخارجية اليمنية لاستنكار تلك الإجراءات المذكورة التي اتخذتها السعودية فحاولت اليمن تجاوز تلك المواقف داعية إلى البدء بصفحة جديدة في العلاقات العربية وإصلاح النظام العربي. ودعت إلى إعادة العلاقات مع الدول الخليجية بصفة عامة، ورحبت بأية وساطة يقوم بها أي طرف عربي أو غير عربي لإعادة العلاقات اليمنية الخليجية وبصفة خاصة مع السعودية إلى طبيعتها السابقة, شريطة عدم فتح ملف الأزمة الذي سببت تدهور هذه العلاقات، ودعا الرئيس علي عبد ا صالح في 1992/5/12م في الذكرى الثانية لقيام الوحدة إلى التكاتف العربي مرة أخرى، وعبّر عن حرص اليمن على علاقاته مع أشقائه بقوله: إن التحديات الراهنة تحتّم على الأشقاء العرب استعادة التضامن العربي وإعلاء المصالح القومية فوق أي اعتبار آخر.(النعيم، 2000).

فلقد أخذت العلاقة بين الدولتين اتجاه النزاع الحدودي مع السعودية شكلين من أشكال التعامل، يقوم الأول على التعامل مع المبادرات المطروحة لغرض التسوية، وذلك إما بتقديم اليمن لبعض هذه المبادرات التي طُرحت سواء من قبل الجانب الأجنبي أو من جهات خارجية تدخلت لتسوية النزاع، ويقوم الثاني على التعامل مع مبدأ التفاوض الذي أدى إلى الاتفاق والوصول إلى عملية التسوية مع رفضها أي عمل عسكري في إدارة النزاع. وهو ما سنوضحه في الآتي:

شهدت قضية النزاع الحدودي بين السعودية واليمن العديد من المبادرات التي تقدم بها طرفا النزاع، وأخرى تقدمت بها أطراف خارجية سعت جميعها إلى تسوية هذا النزاع وأهمها ما يلي:

1-1-3 المبادرة اليمنية بتاريخ 20 يونيو 1990م:

وتتمثل هذه المبادرة في مضمون أول بيان لأول رئيس وزراء لليمن - حينها- حيدر أبو بكر العطّاس الذي يعتبر إعلاناً صريحاً وواضحاً عن استعداد

اليمن لحل قضاياه الحدودية كافة مع جيرانها براً وبحراً، وعلـى أسـاس الحقـوق التاريخية والقانون الدولي. (الريس، 1997).

إلا أن الجانب السعودي قابل هذا البيان بالانزعاج ، ووصفه بالسلبي كوْنـه يتضمن لفظ الحدود التاريخية الذي يعتبر تشكيكاً في معاهدة الطائف وملحقاتها التي يرى أنها قد ألغت مبدأ الحقوق التاريخية بمجرد أن تمّ التوقيـع عليهـا مـن قبـل الجانبين، ولا يمكن فتح هذا الملف مجددا.

جاء الرد السعودي على هذا البيان في ابريل عام 1992م وإن كان متـأخراً بسبب اندلاع أزمة الخليج الثانية، وتمثل الرد السعودي بتوجيه رسائل إنـذار إلـى جميع الشركات النفطية التي حصلت على حق الامتياز في التنقيب عن النفط من قبل اليمن داخل الأراضي الواقعة جنوب خط جبل (ثار) وبأعتبارها أراضـي سـعودية متنازع عليها.

3-1-2 المبادرة السعودية 1992م:

على أثر زيارة قام بها وفد من الخبراء اليمنيين في 28 سبتمبر عام 1992م للبحث مع نظرائهم السعوديين حول الاتفاق على آلية للتفـاوض لمعالجـة مـسألة الحدود العالقة بين البلدين، سلّمت السعودية الوفد اليمني مذكرة توضح وجهة النظر السعودي، تضمنت ما يلي: (الهيصمي،2000)

1. تشكيل لجنة لتحديد العلامات المقامة على خط الحدود وفقاً لتقارير الحدود المعدة بموجب اتفاقية الطائف سنة 1934.
2. رسم ما تبقى من الحدود وفقاً لإتفاقية الطائف، وذلك بأن يقدم كل طـرف فـي وقت واحد تصوره لخط الحدود الذي تتناوله اتفاقية الطائف سنة 1934.
3. تعيين الحدود ورسمها في المنطقة التي لا تتناولها اتفاقية الطائف حتـى حـدود سلطنة عمان بان يقدم كل جانب تصوره لخط الحدود في هذه المنطقة.
4. تعيين الحدود البحرية بين الدولتين .

ونلاحظ أن الجانب السعودي في هذه المبادرة قد ركّز على اتفاقيـة الطـائف كوْنها الأساس الذي يجب أن تبدأ منه أي مفاوضات قد تجري مستقبلاً بين الجانبين،

وبالمقابل انتقد اليمن هذه المبادرة معتبراً أن اتفاقية الطائف ملغاة منذ سبتمبر مـن العام 1992م ويعارض تجديدها.

نلاحظ مما سبق أن الخلاف الدائر بين الجانبين حول دخول اتفاقية الطـائف كأساس في حل النزاع أو عدم دخولها يعتبر السبب الرئيسي لفشل جميع المبادرات السابقة، أضف إلى ذلك التوتر الذي ساد العلاقات اليمنية السعودية بعد أزمة الخليج الثانية حتى وصلت إلى القطيعة من قبل الجانب السعودي ضد الجمهورية اليمنية.

بالرغم من فشل جميع المبادرات التي قدمت لحل النزاع بين الدولتين، إلا أن اللقاءات والمفاوضات التي جاءت لدراسة هذه المبادرات كانت سبباً في إيجاد اتفاق مبدئي حول كيفية تسوية النزاع، ولكن الأوضاع السياسية والأمنية داخل اليمن منـذ بداية 1993، والتي تحولت إلى أزمة سياسية حادة واندلاع حرب الانفصال في مايو 1994م (غنيمة، 2001).

إلا أن الجانب اليمني حاول بعد انتهاء الأزمة السياسية في يوليو عام1994م أن يتجاوز تداعياتها، وفتح صفحة جديدة مع الجانب السعودي سعياً منه إلى تـسوية الخلاف الحدودي القائم، حيث التقى الرئيس اليمني علي عبد ا صالح بولي العهـد السعودي الأمير عبد ا بن عبد العزيز انذاك أثناء مشاركته في اجتماعات مـؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد بالدار البيضاء في13 ديسمبر 1994، واعتبـر هـذا اللقاء بداية لانفراج العلاقات بين البلدين.

لكن لم يدم هذا الانفراج طويلاً، ففي يناير عـام 1995م حـدثت مناوشـات عسكرية بين البلدين، وحشد كل طرف قواته العسكرية على الحدود الواقعة بينهمـا، كما تبادل الجانبان الاتهامات باختراق كل منهما لأراضي الآخـر، وهـدد الجانـب السعودي بشن الحرب على اليمن، إلا أن الوساطة السورية في 16 ينـاير 1995م نجحت في وقف التصعيد العسكري وتهدئة حدة التوتر، ودفعت بعجلة المفاوضـات لتدور بين الجانبين، كما نتج عن هذه الوساطة البيان السعودي – اليمني المـشترك الذي أكد على استئناف المحادثات بينهما. وتأكيداً على النوايا الصادقة مـن قبـل الجانب اليمني في تسوية الأزمة الحدودية فقد أعلن الرئيس علي عبد ا صالح أثناء زيارته لباريس في 17 يناير 1995م قبوله اتفاقية الطائف لعام 1934م كمنظومـة

متكاملة لتسوية قضية الحدود بين البلدين، ليصبح هذا الإعلان اليمني حـلاً لنقطـة الخلاف الرئيسية التي أعاقت عملية التسوية لسنوات طويلة. الأمر الذي مهد الطريق لاحقاً لاتفاق الجانبين على التسوية، (غنيمة، 2001)

3-1-3 مذكرة التفاهم السعودية اليمنية الخاصة بالعلاقات بين الدولتين 1995م:

بدأ التفاوض بين الجانبين السعودي واليمني في28 يناير 1995م، وعقـدت العديد من المباحثات واللقاءات المتواصلة، التي انتهت بإعداد مـا سـمي "مـذكرة التفاهم" التي وقّع عليها الجانبان في مكة المكرمة بتاريخ 25 فبراير 1995م. ولقـد تم التأكيد من خلالها على التطبيق الكلي لاتفاقية الطائف وتمسك الجانبين بشرعيتها وإلزاميتها. كما كلّفت إحدى اللجان الفنية المشتركة بإعادة تثبيت العلامات الحدودية لخط 1934م ليصبح خطاً حدودياً دائماً ونهائياً يبدأ من رأس المعوج النقطة الساحلية على البحر الأحمر ويمتد حتى "جبل ثار" آخر نقطة برية حدودية بين البلدين، وبذلك انتهت نقطة الخلاف الرئيسية التي كانت عالقة بين الشمال اليمني سابقاً والسعودية. أما فيما يتعلق بحدود اليمن الجنوبي فقد تم الاتفاق عليها لاحقاً. (الهيصمي،1997: 181)

وقد تضمنت مذكرة التفاهم تشكيل لجنة مشتركة مهمتها تجديد العلامات مـن نقطة الحدود الساحلية إلى جبل الثأر، وأن تستمر لجنة أخرى لتحديـد الإجـراءات اللازمة والخطوات التي تؤدي إلى ترسيم ما تبقى من الحدود بدءاً من جبـل الثـأر وحتى منتهى حدود البلدين، كما تم تشكيل لجنة عسكرية مشتركة رفيعة المـستوى من الطرفين لضمان منع أي استحداث أو تحركات عسكرية أو غيرها وذلك علـى الحدود بين البلدين. ساد التفاؤل بقرب التوصل إلى حلول نهائية بشأن تعيين الحدود البرية والبحرية بين البلدين الشقيقين ليغلق بذلك باب كان يمكن أن يعـوّق تطـور العلاقات الودية بينهما في مختلف المجالات، غير أن وقتاً طويلاً قد انقضى والأمر على حاله مما أثر سلباً على موقف كل طرف، فقد أبدى الجانب اليمني رغبته فـي عرض هذا الموضوع على هيئة تحكيم دولية، أو على محكمة العدل الدولية، وقد ردّ الجانب السعودي باستعداده لإحالة موضوع الخلاف الحدودي مع اليمن إلى التحكيم

الدولي أو على محكمة العدل الدولية، وإن كان قد عبّر عن رأيه في تفضيل حل هذا الخلاف عن طريق المفاوضات المباشرة مـع الـشقيقة الـيمن، لأنهـا ستحـصل بالمفاوضات أفضل مما ستحصل عليه بالتحكيم. (سرحان، 1980)، ولقد قُدّر لخيار السعودية أن يجد له حيزاً في مجال التطبيق العملي، حيـث وقعـت، فـي صـيف 2000م، في 27 رمضان عام 1415هـ الموافق 26 فبراير 1995م، وقّعت المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية في مكة المكرمة على مذكرة تفاهم تناولت في أحكامها مسألة تعيين حدودهما البحرية فالمادة الأولى من مذكرة التفـاهم تحـرص على التأكيد على تمسك الطرفين المتعاقدين بشرعية وإلزامية اتفاقية الطـائف لعـام 1934م، وملاحقها المختلفة. ومن المعلوم أن هذه المعاهدة عنيت بتحديد النقطة التي يبدأ منها قياس الحدود البحرية بين البلدين، أي نقطة الحدود البحرية (رصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) بين ميدي والموسم على ساحل البحـر الأحمر) (المادة الثانية من مذكرة تفاهم مكة المكرمة لعام 1995م).

أما المادة الرابعة من المذكرة فقد قررت تشكيل لجنة مشتركة تتولى التفاوض بشان تعيين الحدود البحرية وفقاً للقانون الدولي ابتداء من نقطة الحـدود الـساحلية المذكورة.

وقد تضمنت مذكرة التفاهم تشكيل لجنة مشتركة مهمتها تجديد العلامات مـن نقطة الحدود الساحلية إلى جبل الثار وأن تشكّل لجنة أخـرى لتحديـد الإجـراءات اللازمة والخطوات التي تؤدي إلى رسم ما تبقى من الحدود بدءاً من جبـل الثـار وحتى منتهى حدود البلدين. (المادة الخامسة من مذكرة التفاهم.)

وكذا تشكيل لجنة وزارية عليا مشتركة للعمل على تسهيل مهمّـات اللجـان المذكورة وإزالة ما قد يتعرض سير عملها من معوقات وصعوبات. (المادة السابعة من مذكرة التفاهم) (إدريس، 2000).

وقد انتهى الوقت الذي أثر سلباً على موقف كلا الطرفين بالنـسبة للجوئهمـا إلى هيئة تحكيم دولية، أو إلى محكمة العدل الدولية.

ويفسر ذلك سياسة السعودية التي أرساها الملك عبد العزيز، التي تقوم علـى حل الخلافات مع الأشقاء عن طريق المفاوضات المباشرة لأن من شأن ذلك احترام

ما للدولتين من السيادة الوطنية. وأن الحلول التي يتوصل إليها من خلال المفاوضات التي لا تتقيد بالقواعد القانونية الصارمة حيث تتمتع الأطراف حيالها بقدر كبير من حرية الحركة، مما يجعلها تأتي متوافقة ومصالحها الخاصة، على خلاف ذلك فإن الحلول التي يتم التوصل إليها من خلال اللجوء إلى التحكيم أو المحاكم الدولية، وإن كانت تتم على أساس من القانون، إلا أن تلك الأحكام تتضمن قوة قانونية ملزمة، مع عدم أخذها الظروف الخاصة بالأطراف المعنية في الحسبان، مما قد يعيق تنمية وتطوير علاقاتهما الودية لاحقاً. (سرحان، 1980: 509-515)

4-1-3 مشكلة الحدود البحرية بين السعودية واليمن

تُطِلّ السعودية واليمن على ساحل البحر الأحمر، ويقابل سواحل البلدين المتجاورين عدد كبير من الجزر، وبالرغم من أن معظم هذه الجزر لا يصلح للسكن لصغر مساحاتها وعدم توفر مقومات الحياة فيها، فقد تباينت وجهتي نظر البلدين بشأن السيادة على هذه الجزر نظراً لما تمثله من أهمية للدولة الساحلية، سواء من الناحية الإستراتيجية، أو الاقتصادية، أو السياسية.

أما من الناحية الإستراتيجية فتشكل الجزر الموجودة في جنوب البحر الأحمر أهمية عسكرية بالغة، بالنسبة للدولتين المعنيتين، وتزداد هذه الأهمية، إذا ما أدركنا حجم الارتباطات والتحالفات السياسية التي تربط بعض دول المنطقة غير العربية ببعض الدول المعادية للأمة العربية كإسرائيل، ومن جهة ثانية فإن قرب هذه الجزر من المضايق البحرية وخطوط الملاحة البحرية في المنطقة قد أضفى عليها أهمية مضاعفة، إذ يتيح هذا الوضع للدول الساحلية التي لها السيادة عليها الإشراف ومراقبة الملاحة البحرية في هذه المنطقة الإستراتيجية من البحر الأحمر.

أما من الناحية الاقتصادية فأن أهمية الجزر الحدودية بالنسبة لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية تتجلى في تأثيرها البالغ على الحدود البحرية لكلتا الدولتين، ويعود ذلك إلى أن المادة (2/121) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م، قد ساوت بين الامتدادات البحرية للأقاليم القارية وتلك التي تمنح للجزر، فتحديد البحر الإقليمي للجزيرة ومنطقتها المتاخمة ومنطقتها الاقتصادية

الخالصة وجرفها القاري يتم بذات الطريقة التي تنطبق على الأقاليم البرية الأخرى، وعلى ذلك يكون للدولة الساحلية (المملكة العربية السعودية، أو الجمهورية اليمنيـة) التي يعترف لها بالسيادة على الجزر حق التمتع بكافة الحقوق والاختصاصات التـي يقررها لها القانون الدولي للبحار، على امتداداتها البحرية، سواء من حيث الصيد أو الملاحة أو استخدام الفضاء الجوي فوق الامتدادات البحرية، أو استغلال الثـروات الحيّة أو غير الحيّة الموجودة بقاع البحار أو ما تحت القاع، أو وضع منشآت فـوق القاع، أو بناء جزر صناعية.

اما من الناحية السياسية فتتأثر العلاقات بين الدول الـساحلية المتجـاورة أو المتقابلة سلباً أو إيجاباً تبعاً لاختلافها أو اتفاقها بشأن تعيين حدودها البحريـة ومـا تحتويه من جزر تقع في المسطحات البحرية المحصورة بينها، فكثيراً مـا تـسبب النزاع بين الدول الساحلية حول السيادة على الجزر الحدودية إلى نشوب المنازعات، أو التهديد بنشوبها فيما بينها، تماماً كما يحدث بين تركيا واليونان بسبب النزاع حول السيادة على جزر بحر إيجه، وكذلك ما حدث بين اليمن وأرتيريا حول جزر حنيش، وإذا كانت المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية قد تمكنتا من تجنب مثل هذه المنازعات فإن ذلك يعود إلى تعامل قيادتي البلدين مع موضوع تعيـين حـدودهما البحرية والسيادة على الجزر الحدودية بقدر كبير من الحكمة، انطلاقاً ممـا يـربط شعبيهما من عرى الأخوة والمودّة وصلة القربى، ونزولاً على أسس ومبادئ الـدين الإسلامي الحنيف التي قوامها التعاون على البرّ والتقوى.

5-1-3 تعيين الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية.

مرّ تعيين الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنيـة بالعديد من المراحل، وأهمها يتمثل في إبرام البلدين للاتفاقيات التالية والتي تناولـت بشكل أو بآخر، هذا الموضوع : اتفاقية الطائف لعـام 1934م، ومـذكرة التفـاهم الموقعة بمكة المكرمة لعام 1995م، وأخيراً معاهدة الحدود الدولية في جـدة لعـام 2000م، لم تهتم هذه المعاهدة بصفة أساسية في موضوع تعيين الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، غير أن ذلك لا يعني عدم إدراك قادة

البلدين آنذاك بأهمية البحـار وجزرهـا مـن الناحيـة الإسـتراتيجية والملاحيـة والاقتصادية، ولكن يجوز تفسير هذا الموقف بأن المعاهدة تم إبرامها من أجل وضع نهاية للمشاكل الحدودية وللحرب البرية التي نشبت بين البلدين حول الـسيادة علـى مناطق حدودهما البرية، ولإرساء حالة سلم دائم وصداقة وطيدة بتحديد حدود البلدين البرية تحديداً يمنع نشوب الحرب بينهما في المستقبل. ومع ذلك فإن المعاهدة لم تأتِ خالية تماماً من المبادئ التي تمسّ، من قريـب أو بعيـد، موضـوع حـلّ جميـع المنازعات والاختلافات بين البلدين بروح الودّ والصداقة وعدم اللجوء إلـى القـوة، وربما يكون هذا النص ضمن عوامل أخرى كعلاقات الأخوة وحسن الجـوار، هـو الذي دفع البلدين إلى التمسك بحلّ خلافاتهما حول تعيين الحدود البحريـة بـالطرق الودية، وعدم اللجوء بشأنها إطلاقاً إلى الوسائل العسكرية.(الحبيشي،1992)

كما أن الجمهورية اليمنية تمتلك عدداً كبيراً من الجزر في البحـر الأحمـر وتتحكم في مضيق باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتشرف على خليج عدن الذي يعد هو الآخر المدخل إلى المحيط الهندي. وتشترك مع سلطنة عمان في الإشراف الكامل على البحر العربي. وبذلك يمكن للجمهورية اليمنية أن تكون عمقاً استراتيجياً للمنظومة الإقليمية التي تعيش فيها وقوة لا يستهان بها. وجاء الاعتراف بقيمة الديمقراطية وحق اليمنيين في التنظيم متلازماً مع إنجاز الوحدة وهـو تـلازم يواكب التغيرات الأخرى التي حدثت في العالم وأدّت إلى شيوع الديمقراطية وحقوق الإنسان وآليات السوق. ولا شك أن لقيام الوحدة آثاره المباشرة على التـوازن فـي المنطقة الإقليمية المحيطة فقد اقترنت الوحدة بالسعي إلى فهم الدول المجاورة بـأن قيام الوحدة اليمنية يوفر درجة اكبر من الاستقرار الإقليمي ويعني عدم التصادم مع المصالح المشروعة للإطراف الإقليمية (إدريس، 2000).

6-1-3 معاهدة جدة لتعيين الحدود الدولية 2000م

وقّع البلدان في 12 يونيو 2000م معاهدة الحدود الدولية في جدة، بـصورة نهائية وشاملة(والملحق رقم (ب) يبين نص المعاهدة وبنودها)، بعـدما ظـل هـذا الموضوع يراوح مكانه في علاقات البلدين لأكثر من ستة وستين عاماً، ولقد جـاء

توقيع هذه المعاهدة تتويجاً للعلاقات الأخوية والودية التي تربط بين قـادة البلـدين الشقيقين، ونتيجة للزيارة التي قام بها الأمير عبدا ابن عبدالعزيز وليّ العهد آنذاك إلى الجمهورية اليمنية، وكذلك الزيارة التي قام بها الرئيس علي عبدا صالح إلـى المملكة العربية السعودية، فعلى إثر هاتين الزيارتين والمباحثات الجادة والمثمرة بين قيادتي البلدين تم حسم جميع المسائل المتعلقة بتعيين حدود الدولتين البرية والبحرية بين البلدين بما في ذلك تعيين موقع النقطة الساحلية التي يبدأ منهـا خـط الحـدود البحرية بين البلدين، وبعد ما تحقق للبلدين ذلك، استطاعا التوصل إلى وضع نهايـة لكافة المسائل المتعلقة بموضوع الحدود، والتي كانت محلاً للخلاف مما أثمر عـن توقيع هذه المعاهدة التي نالت الإعجاب والتقدير على كافـة المـستويات العربيـة والإسلامية والدولية، وبذلك انتهى النزاع السعودي اليمني حول مشاكل الحدود وتـم ترسيم حدود نهائية بين البلدين.

استمرت العلاقات السعودية اليمنية بعد توقيع مذكرة التفاهم تراوح مكانها بيد أن مطلع القرن الجديد تضمن نوعاً من التحول في طبيعة العلاقات الإقليمية لـدول الخليج والجزيرة العربية كانت سمته الرئيسة محاولة إيجاد نـوع مـن التـسويات السلمية للخلافات الحدودية. وفي إطار هذه التحولات تم توقيع معاهـدة جـدة بـين السعودية واليمن في الثاني عشر من حزيران/ يونيو 2000 قصد بها الطرفان إيجاد تسوية نهائية لخلافاتهما الحدودية البرية والبحرية.

وكان من ثمار توقيع المعاهدة بين الطرفين الاتفاق على إحياء مجلس التنسيق السعودي اليمني الذي بدأت دورات انعقاده في الانتظام. وأعقـب ذلـك مـشاركة سعودية رفيعة المستوى على رأسها الأمير عبد ا في احتفالات الـيمن بالـذكرى الحادية عشرة لقيام دولة الوحدة اليمنية، وهي الذكرى التي أكد فيها الرئيس صـالح أن "اليمن هو العمق الاستراتيجي والظهر الدافئ للأشقاء في المملكة". وكـان هـذا مقدمة لدخول العلاقات السعودية اليمنية مرحلة جديدة سمتها الأساسية تعزيز منظمة التفاعلات التعاونية بين لطرفين أفضت إلى حدوث تحـول جـذري فـي الموقـف الخليجي من قضية علاقة اليمن بمجلس التعاون الخليجي اتضحت معالمه في قمـة مسقط الأخيرة. ولا ريب أن التطورات الإيجابية التي لحقت بعلاقات اليمن بمجلـس

التعاون الخليجي في أعقاب ذلك تؤكد أهمية معاهدة جدة في تغيير مـدرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبرهن في الوقت نفسه أهمية الدوْر المحوري الذي تمارسه السعودية في شبكة التفاعلات اليمنية الخليجيـة. (المركـز الـوطني للدراسات الإستراتيجية، 2003)

شهدت العلاقات اليمينة السعودية تطورات مهمة خلال المرحلة التي سبقت عام 2000 ومرت بعدة مراحل مهمة, وتأثرت بمجموعة مـن المتغيـرات المرتبطـة بالمنطقة وخصوصاً على المستوى الخليجي, ومنها حرب الخليج الثانية عام 1990, واستمرت حالة التوتر بين الدولتين إلا أن تم توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بالعلاقات بين البلدين عام 1995, والتي ساهمت في البدء في المفاوضات الجادة للتوقيع على اتفاقية جدة عام 2000, التي ساهمت في إنهاء مشكلة الحدود, وعودة العلاقات الـى مستواها الطبيعي, وأثمرت عن وصول البلدين لتوقيع العديد من الاتفاقيات التعاونية في مختلف المجالات.

2-3 العلاقات السعودية اليمنية بعد عام 2000

اتسمت هذه الفترة بتعاظم المشاكل والتحديات السياسية والاقتـصادية التـي تواجهها اليمن وامتداد تداعياتها إلى الحـدود الجنوبيـة للـسعودية، وتزايـد حـدّة الاستقطاب الطائفي في المنطقة، واتجاه العلاقات بين الولايات المتحـدة الأمريكيـة المتفرّدة بقيادة النظام الدولي وبين القوة الإقليمية الإيرانية الـصاعدة نحـو التـوتر السياسي وربما العسكري.

أولاً: على المستوى الدولي

اتسم السياق الدولي للعلاقات اليمنية الخليجية خلال العقدين الأخيرين بتأكيـد هيمنة القطب الأمريكي على معظم مصادر القوة السياسية في العـالم، واسـتمرار أهدافها التقليدية في المنطقة (حماية إسرائيل، ومـصادر الـنفط، والـنظم العربيـة الموالية) إلى جانب هدف مركزي آخر هو ضرب القـدرات العـسكرية والفكريـة لتنظيم القاعدة والجماعات الجهادية القريبة منه, مما كان له تأثير مباشر علـى دول منطقة الخليج العربي وخصوصاً السعودية واليمن وهما من أكثر دول الخليج العربي

التي عانت من ظاهرة الإرهاب وتعرضت للعديد من العمليات الإرهابية, مما أثـر على التوجهات السياسية للدولتين نحو أهمية البعد الأمني في علاقتهما.

ثانياً: على المستوى الإقليمي

مثّل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م حدثاً دراماتيكياً كان له تداعياته على ميزان القوى الإقليمي وعلى ظاهرة التنافس الطـائفي فـي المنطقـة وتـوتر العلاقات بين المسلمين السنّة والشيعة , فقد أدى الاحتلال الأمريكي للعـراق إلـى بروز إيران كقوة إقليمية مؤثرة في النظام الإقليمـي الخليجـي, وكـذلك تـداعيات برنامجها النووي على المنطقة, وبرز الـصراع الطـائفي فـي المنطقـة العربيـة وخصوصاً بين السنة والشيعة بعد احتلال العراق والذي انتشر في المنطقة ليعبر عن مستوى التوتر في العلاقات بين إيران والعرب وقد جاءت حرب الحوثيين في عـام 2008 لتؤكد حجم هذا التوتر, وهذا انعكس على العلاقات السعودية اليمنية ومستوى التنسيق الأمني بينهما .

ثالثاً: على المستوى الداخلي

وقد كان للأوضاع الداخلية اليمنية وعدم قدرة الحكومة اليمنية على السيطرة على الأوضاع الداخلية وانتشار تنظـيم القاعـدة , ومطالبـات الحـراك الجنـوبي بالانفصال , حيث تفاقمت التحدّيات والمشاكل التي تواجهها الـيمن والتـي كانـت بذورها الأولى قد تشكلت خلال عقد التسعينيات، فقد تفاعلت الأحداث في محافظـة صعدة على نحو أدّى إلى اندلاع حرب مسلحة بين القوات الحكوميـة مـن جهـة وأنصار حسين بدر الدين الحوثي من جهة ثانية، واستمرت المعارك بين الطـرفين في جولات متتالية, كما استمرت تطورات الأحداث في عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية، وتبلورت الاحتجاجات هناك وتحولت شعاراتها مـن شـعارات مطالـب وحقوق إلى شعارات انفصال ومناطق، في ظل أجواء من الشحن العاطفي والتعبئـة الثقافية، والتعامل السلبي من قبل السلطة الحاكمة.

وبنفس المسار أخذت الهوّة تتسع بـين القـوى الـسياسية خـصوصاً بعـد الانتخابات الرئاسية 2006م، واستمرار الأوضـاع الاقتـصادية نحـو التـدهور المتواصل.

وبالنسبة لتنظيم القاعدة فلا يقع خطره فقط على السعودية واليمن ، وإنما نراه يقوم بأعماله الإرهابية في العديد من دول افريقيا وآسيا وأوروبا. وهناك خلايا يـتم القبض عليها في العديد من البلدان، ووجود القاعدة أصبح يمثل مـن وجهـة نظـر الحكومة والشعب اليمني عنصراً مضرّاً بمصالح المواطنين ويعيق تحقيق التنميـة. وفي نهاية الأمر فعناصر القاعدة هم مجموعات ينحصر دوْرها في الخراب والتدمير وليس رؤية تُسهم إيجاباً في مستقبل الأمّة الإسلامية، التي تتطلّع لأن تكون أمّة فاعلة في العالم وفي الحضارة الإنسانية. (عايش، 2010).

1-2-3 مؤشرات الوضع السياسي والأمني لليمن

1. تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية .
2. أدّى انتشار الفساد السياسي والمالي والإداري في اليمن فـي الفتـرة الانتقاليـة (1990م-1993م) ونقل الأفراد والمؤسسات أثناء إتمام عملية الوحدة، والفـساد أثناء الفترة الانتقالية (1990م-1993م) إلى تبديد موارد الدولـة الاقتـصادية. واندلاع الحرب الأهلية صيف عام 1994م على أثر تدني العلاقـات بـين مـا عرف بشريكي الوحدة (الرئيس ونائبه) (والحزب الاشتراكي وحزب المـؤتمر الشعبي العام) تمّ تدمير معظم موارد الدولة الاقتصادية، ووصل الاقتصاد اليمني فيها إلى حافة الهاوية، وتزامن ذلك مع تفشّي مظاهر العبـث المـالي والإداري والذي استنزف قدراً كبيراً من الإمكانات المالية والاقتصادية للدولة.
3. أزمة التمرد في صعدة.
4. أزمة الحراك في المحافظات الجنوبية.
5. تنامي قدرات التيارات الجهادية وتنظيم القاعدة.
6. انعدام الثقة بين القوى السياسية اليمنية.

إنّ أهمية معاهدة جدّة ليست في الجانب القانوني وتثبيت الحدود الدولية لكـلا البلدين فحسب، بل ظهرت أهمية هذه المعاهدة على التعاون الاقتـصادي والأمنـي المشترك. فبعد معاهدة جدة أُبرمت العديد مـن الاتفاقيـات الأمنيـة بـين البلـدين استطاعت إقفال الباب على الزمرة القليلـة مـن الإرهـابيين ومهربـي الأسـلحة

والمخدرات. كما برزت أهمية معاهدة جدّة إقليمياً ودولياً في المساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار في جنوب الجزيرة العربية واليمن بوجه خاص على اعتبار أنها البوابة الجنوبية للوطن العربي، وحل مشكلة الحدود بطرق سلمية مبنية على حسن الجوار واحترام الحقوق الدولية. (محفوظ، 2010)

شهدت الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً وملموساً خصوصاً في مجال التعاون الأمني بين البلدين تمثل في توقيع اتفاقية للتعاون الأمني المشترك بين البلدين وخصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب والتي تمخض عنها تسليم السعودية لمجموعة من الأشخاص المتهمين بالضلوع في القيام بأعمال إرهابية في اليمن فضلاً عن الزيارات المتبادلة للمسئولين في البلدين في مختلف المجالات والتي تلعب دوراً في تطوير وتوسيع آفاق التعاون المشترك والمثمر بين البلدين.

ولعل ما يمكن أن يقال حول الثمار والنتائج الإيجابية المتمخضة عن عودة انتظام أعمال مجلس التنسيق هو أنه شكل نجاحا للآليات والوسائل الخاصة بتحويل مستوى العلاقات بين البلدين من التعاون إلى الشراكة التي تستمد حيثياتها من العلاقة التاريخية بين البلدين ومن العمر الممتد لأكثر من 27 عاما لمجلس التنسيق أضف إلى ذلك الوجود الجيو سياسي للبلدين في منطقة تشهد مستجدات تستدعي من البلدين تعزيز مستوى التعاون والشراكة بينهما للوقوف تجاه المخاطر التي تهدد المنطقة والأمة العربية بكاملها.

وفي إطار التعاون الوثيق فقد عقد مجلس التنسيق السعودي اليمني دورته التاسعة عشرة في مدينة الرياض بتاريخ 1431/3/13هـ الموافق 2010/2/27م بتوجيهات القيادة الحكيمة للبلدين الشقيقين بحث الجانبان السعودي واليمني أوجه العلاقات الثنائية وأبرز القضايا السياسية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك للجانبين. وأعرب الجانبان عن ارتياحهما التام لما تم تحقيقه بخطوات إيجابية في سبيل دعم وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال التعاون المثمر والمستمر في شتى المجالات بين البلدين الشقيقين. وأكدا عزمهما على التعاون والتنسيق في كافة المجالات التي تحفظ للبلدين الشقيقين أمنهما واستقرارهما والعمل على تحقيق الغايات والأهداف الكريمة لمستقبل مفعم بالخير العميم على أسس من الإيمان

بالعقيدة السمحة والانتماء العربي الأصيل ومبادئ حسن الجـوار. ونـوه الجانبـان بنتائج الاجتماع رفيع المستوى حول اليمن الذي انعقد في لندن يـوم 2010/1/27م الذي أكد على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله والالتزام بعـدم التـدخل فـي شئونه الداخلية.

أشاد الجانبان بالتعاون القائم بين البلدين في المجال الأمني في إطار اتفاقيـة التعاون الأمني بينهما الموقعة في مدينة جدة بتـاريخ 12 ربيـع الأول 1417هـ ـ الموافق 27 يوليه 1996م. ورحب الجانبان باستمرار الفعاليات فـي عقـد لجـان سلطات الحدود من الدرجة الثالثة واجتماعات اللجـان الإشـرافية وفريـق العمـل الميداني المشترك لحصر الممتلكات والحقوق ونوها بالجهود المبذولـة باسـتمرار تفعيل الاتفاقيتين النافذتين في مجال مكافحة المخدرات ومجال تنظيم سلطات الحدود والتعاون المستمر في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومـات والتنـسيق بـين الجهات المختصة الذي أسهم في ضبط كميات كبيرة من المخـدرات والأشـخاص المطلوبين وقضايا تزييف العملة.

وثمّن الجانب اليمني مساهمة السعودية في دعـم الإدارة العامـة لمكافحـة المخدرات بالجمهورية اليمنية بسيارات وبعض المعـدات وعقـد دورات تدريبيـة لمنسوبيهم وإلحاق الطلبة اليمنيين بكلية الملك فهد الأمنية والتنسيق بين الجانبين للحد من ظاهرة المتسللين اليمنيين والجنسيات الأخرى إلى السعودية عبر الحدود اليمنية. كما تم الاتفاق على أن تقوم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع جامعـة صنعاء بدراسة ظاهرة تهريب الأطفال، وأن يتم التعامل معها وفق اتفاقية التعـاون الأمني بين البلدين.

الفصل الرابع

العلاقات السعودية اليمنية وأثر المحدد الأمني على تطور العلاقات بين الدولتين

في 10 ربيع الأول 1421هـ الموافق 12 يونيو 2000م وقّع البلدان الشقيقان في جدة معاهدة الحدود الدولية، بصورة نهائية وشاملة، بعدما ظلّ هذا الموضوع يراوح مكانه في علاقات البلدين لأكثر من ستة وستين عاماً.

ومن ناحية أخرى فإن هذه المعاهدة قد أخذت بمبدأ "التنازلات المتبادلة" بين الطرفين فيما يتعلق بالجزر، والمبنية على ما يجمع البلدين من روح المحبة والود وعلى الرغبة في التوصل إلى حلول ودية تلبي مصالح الطرفين، بهدف حماية حقوق ومصالح كل منهما. وهكذا تكون قيادتا البلدين الشقيقتين قد قدمتا للعالم نموذجاً يحتذي به في مجال حل المنازعات الحدودية بالطرق الودّيّة. ولا ريب أن هذه المعاهدة سيكون لها أطيب الأثر في توثيق عرى الصداقة والقربى التي تربط بين شعبي البلدين والضاربة بجذورها في أعماق التاريخ.

1-4 البعد الأمني وأثره في العلاقات بين الدولتين

بعد فترة زمنية طويلة من الخلافات الحدودية بين السعودية واليمن ، ونتيجة للإرادة السياسية والرغبة لدى البلدين لحل قضايا الحدود العالقة بينهما من خلال الحوار المباشر بالقيام بالزيارات المتبادلة . ولقد عزز من صحة هذه الرؤيا قيام الرئيس اليمني بزيارة إلى مدينة جدة أوجدت تسوية نهائية لخلافاتهما الحدودية البرية والبحرية، حيث شملت هذه المعاهدة العديد من البنود ذات الأهمية البالغة: (التقرير الاستراتيجي السنوي اليمني، 2000 : ص85-86).

1. التأكيد على إلزامية وشرعية إتفاقية الطائف وملحقاتها، ومذكرة التفاهم التي سبق الإشارة إليها.
2. رسم خط حدودي فاصل ونهائي بين البلدين يشمل الحدود الشمالية الغربية (حدود الشطر الشمالي سابقاً) والشمالية (حدود الشطر الجنوبي سابقاً) والبحرية. ويتكون خط الحدود من ثلاثة أجزاء، يبدأ الأول من رأس المعوج على البحر

الأحمر عند جبل "ثار"، وينتهي عند النسق الجغرافي عند خط عرض 19 شمالاً مع خط طول 52 شرقاً، ويتعلق الجزء الثالث بالحدود البحرية.

3. إخلاء أي مواقع عسكرية تبعد مسافة تقل عن خمسة كيلومترات عن خط الحدود المشترك بين البلدين .

كان اتجاه العلاقة بين الدولتين يسير نحو تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق الثنائي بين البلدين، خصوصاً بعد توقيع معاهدة الحدود السعودية - اليمنية ، ويتمثل هذا الاتجاه في الزيارات المتبادلة بين قادة البلدين وعودة مجلس التنسيق السعودي – اليمني إلى الانعقاد بعد توقف دام عشر سنوات احتجاجا على موقف صنعاء من الغزو العراقي للكويت عام 1990.

وبذلك انتهى النزاع الحدودي بين السعودية واليمن الذي يعتبر من النزاعات الأكثر تعقيداً في المنطقة العربية، وعادت العلاقات السعودية - اليمنية لتشهد تحسناً كبيراً في المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية، وتحديداً بعد استئناف عمل مجلس التنسيق السعودي اليمني برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع لكلا البلدين، وعضوية جميع وزراء حكومتي البلدين. (التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن، 2001: 269)

ومنذ توقيع معاهدة جدة في يونيو عام 2000م التي وصفها الرئيس علي عبدا صالح العلاقات السعودية اليمنية بأنها «مرضية وجيدة للطرفين ولا يوجد بها إنقاص أو إجحاف لأي من الطرفين»، وبعد إغلاق ملف الحدود ورسم الحدود البرية والبحرية بين الدولتين فإن علاقة البلدين تتجه للتطور بشكل ايجابي.

وكان لزيارة ولي العهد السعودي والوفد المرافق له الذي زار اليمن في مايو 2001م لحضور احتفالات اليمن بالذكرى الحادية عشر للوحدة اليمنية الاثر الكبير لتمهيد والاستمرار لتصفية الاجواء، وكان للزيارة التي سبقتها عام 2000 الدور الرئيسي لدفع بالتنسيق لاعمال المجلس التنسيقي السعودي-اليمني نحو آفاق أكثر جدية وفائدة للبلدين.

وفي منتصف يونيو 2002 عقد مجلس التنسيق السعودي –اليمني اجتماعه الرابع عشر في مدينة جدة بالسعودية برئاسة الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب

الثاني لرئيس المجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفـتش العـام بالمملكـة العربية السعودية، وعبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية.

وقد نتج عن هذا الاجتماع توقيع سلسلة من الاتفاقيات بين الرياض وصـنعاء شملت منح السعودية قروضاً لليمن لتمويل عملية بناء شبكة من الطـرق الجديـدة، بعضها يربط اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي، وتمويـل سـتة عـشر مركـزاً للتدريب الفني والمهني، حيث وصلت قيمة القروض إلى نحو 350 مليـون دولار، كما وقع الجانبان على اتفاقات أخرى في مجال الثقافة والشباب والرياضة والتعاون البريدي والمواصفات والمقاييس والنقل البري للأفراد والبضائع وكانت الرياض قـد قدمت في وقت سابق خمسين مليون دولار لتمويل بناء محطة الطاقـة الكهربائيـة بالغاز في مأرب وتوسيع محطات الطاقة في كل من صنعاء وعدن.

وطبقا للإحصاءات، يوجد في السعودية نحو 750الف يمني يعمل غالبيتهم في الوظائف الخدمية والتجارية وإعمال البناء والتشييد حيث قدرت تحويلاتهم بنحو 1.4 مليار دولار، والأهم من ذلك أن مجلس التنسيق منذ عودته إلى النشاط عام 2000، أنجز العديد من اتفاقيات التعاون بين البلدين.(حميد، 2002)

ومن المؤشرات المبشرة بتوثيق علاقة البلدين وسيرها فـي خـط تطـوري متنامي ومستمر الزيارات المتبادلة المضطردة بين القيادات الـسياسة والمـسئولين السياسيين في البلدين لتبادل وجهات النظر في القضايا المشتركة في تنسيق مواقـف الدولتين في السياسات والقضايا الخارجية، ومن الأجهزة الرسمية الفاعلة في توطيد وتنسيق التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين البلدين مجلس التنسيق السعودي- اليمني. وقد تزايدت فعالياته ودروسه حيث شهدت مدينـة المكـلاّ فـي محافظـة حضرموت يوم الأربعاء الموافق 2006/5/31م أعمال الدورة السابعة عـشر لهـذا المجلس، حيث ترأس الجانب اليمني الأستاذ عبد القادر باجمال رئيس الوزراء ومن الجانب السعودي ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، الذي كان لـه الدوْر الفاعل والمتميز في إنهاء ملف الحدود بين البلدين وفـي تطـوير العلاقـات السعودية- اليمنية، كما تجدر الاشارة بأن التطورات القائمة والمتنامية فـي علاقـة الدولتين على مستوى المجتمع الأهلي والمجتمع المدني وفي المجالات الاجتماعيـة

والثقافية وفي مجال المشاريع الاستثمارية المشتركة الصناعية والزراعية والتجارية والمصرفية والسياسية. ونتوقع لهذا الجهد وهذا البعد المزيد والمزيد من التطور والترابط بما يسهم إيجابياً في توثيق الترابط والتداخل بين البلدين وبين الشعبين وفي كافة الميادين.

وتحتل العلاقات الاقتصادية السعودية – اليمنية أهمية خاصة ناتجة عن التقارب الجغرافي والحضاري بين البلدين ومما لا شك فيه أن الاقتصاد اليمني يعتمد بشكل كبير في دعم مسيرته الاقتصادية على علاقاته مع دول الجوار، حيث تشكل اليمن عمقاً استراتيجياً وامتداداً جغرافياً وديموغرافياً طبيعياً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتؤكد الجداول الإحصائية للتدفقات الاستثمارية بين الجانبين أن تلك التدفقات ليست فقط من جانب دول المجلس لوحدها، كما يصف البعض، بل تشير الأرقام إلى أن التدفقات متقاربة حسب المعايير المطلقة، وربما متساوية حسب المعايير الاقتصادية. وتقدر الاستثمارات الخليجية في اليمن خلال 1995-2005م بحوالي 529 مليون دولار، في حين بلغ حجم الاستثمارات اليمنية في دول المجلس 418 مليون دولار خلال نفس الفترة. وتشكل الاستثمارات السعودية أكثر من 80% من الاستثمارات الخليجية في اليمن، ويصل إلى السعودية 70% من صادرات اليمن.

وقد أكد وزيرا التجارة والصناعة في البلدين على تسهيل وتشجيع ودعم مبادرات وخطوات القطاع الخاص لإقامة أية شراكة تستهدف تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين. وكان موضوع زيادة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي على رأس اهتمام وأولويات الجهات المعنية في البلدين والاجتماعات المشتركة للبلدين على مختلف المستويات. ولا شك أن الرعاية الكريمة لقيادة البلدين أسهمت إلى حد كبير في تذليل الصعوبات والعراقيل أمام انسياب الصادرات من الجانبين، الأمر الذي أسهم في ارتفاع حجم التبادل التجاري بشكل كبير، خصوصاً فيما يتعلق بالصادرات الزراعية والسمكية اليمنية إلى السعودية. وقد حصلت بعض الشركات اليمنية على نظام الإجازة الأوروبية لتصدير الأسماك إلى الأسواق الخليجية

والأوروبية. وأبدى الجانب السعودي في مجلس رجال المال والأعمال المشترك تفهمه واستعداده للتعامل الثنائي بين الجانبين.

ويسعى مجلس رجال الأعمال السعودي – اليمني إلى معالجة كافة الإشكاليات وفتح المجالات بشكل أكبر وأكثر للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين القطاع الخاص في البلدين وبما يضمن الحفاظ على مصالح المستثمر السعودي في اليمن والمستثمر اليمني في السعودية، والتطلع إلى مستقبل يعزّز الأواصر بين شعبينا الجارين اللذين يتّكئان على إرث من العلاقات المميزة والتعاون المشترك المثمر ويعمل في السوق السعودي أكثر من ثمانمائة ألف يميني واليمن تقدّر عالياً مواقف السعودية الداعمة والمساندة لليمن ووحدته والبصمات الواضحة في توجيه مسار شراكة اليمن مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي على المستوى الثنائي والجماعي، والتي تجلّت مؤخراً في قرار قمة مسقط لدول المجلس في إعلان دول المجلس استعدادها لاستيعاب المزيد من العمالة اليمنية والتي أقرت انضمام اليمن إلى هيئة المقاييس الخليجية ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية وغيرها.

تكشف الإطلالة على الأرقام التي حقّقها التبادل التجاري بين البلدين خلال الأعوام الماضية عن الآفاق الواعدة لعلاقات تجارية أكثر ازدهاراً، عمودها الفقري رجال المال والأعمال وضمانتها وحافزها الأكبر مناخ الاستثمار وعلاقات الأخوّة والجوار الراسخة بينهما، حيث تكشف الأرقام تصاعداً مضطرداً من عام إلى آخر بزيادة تتجاوز 89%، وقد بلغ العجز التجاري لليمن مع السعودية 119.5 مليار ريال يمني في عام 2008م، مقارنة بحوالي 46.8 مليار ريال عام 2004م، بزيادة 108%. وتضعنا هذه الأرقام أمام حقائق على الأرض وتشكل حافزاً للعمل باتجاه تعزيز التبادل التجاري وتعزيز النشاط الاستثماري لرجال المال والأعمال في البلدين, حيث أن أنه من الممكن للمملكة العربية السعودية الاستفادة من الموارد البشرية اليمنية في حال تم تدريبها وتأهيلها وفق متطلبات سوق العمل السعودية ,وهذا مرتبط باستقرار الوضع الداخلي في اليمن , ويشير جدول النفقات العسكرية لكلا الدولتين لحجم الإنفاق العسكري الكبير وهذا يعكس أهمية الأمن بالنسبة لهما وحجم التهديدات التي تتعرض لها الدولتان, (صلاح، 2010).

الجدول رقم (1)

النفقات العسكرية للسعودية واليمن في ا لفترة 1997-2006م

بحسب سعر الدولار الأمريكي الثابت لعام 2005 (مليون دولار)

الدولة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
السعودية	17749	20500	18248	20112	21421	18805	18944	21060	25372	29032	211243
اليمن	565	543	589	700	744	943	973	793	1009	-	6859

المصدر: كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، "سيبري" – الكتاب السنوي 2007.الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

الجدول رقم (2)

مكونات إجمالي الناتج المحلي في السعودية واليمن حسب كل قطاع للعام 2007

(بالنسبة المئوية)

البلاد	2001			2007		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
السعودية	3.5	51.2	43.6	3.0	64.4	32.7
اليمن	14.7	41.5	43.8	12.3	41.7	46.1

المصدر: تم استقاء بيانات العام 2001 من موقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (UNESCWA) على الإنترنت، أما بيانات العام 2007 فقد تم تقديرها من قبل وحدة الاستقصاء الاقتصادي (EIU) .

1-1-4 التحديات التي تواجه الأمن الوطني السعودي والمرتبطة بالأبعاد الإستراتيجية الجغرافية والأعباء السياسية الإقليمية هي: (الأعظمي،1992)

أولاً: اهتمام السعودية بما يجري في منطقة الخليج العربي، على أساس أنها تمثل المجال الحيوي جغرافياً وسياسياً للسعودية، وهذا الاهتمام عبر عن نفسه في قضايا تحقيق استقرار النظم الخليجية وتسوية الحدود وأمن الخليج.

ثانياً: إتباع سياسة خارجية، تقوم على مفهوم التوازن وعدم إثارة المطالب التاريخية، وقد وضح هذا الجانب في سياسة السعودية تجاه إيران الشاه الذي كان يلمح إلى حق إيران في ملكية بعض الجزر العربية في الخليج، وكذلك ظهور الخلاف الذي يفرضه التنافس بين الطرفين حول قضية أمن الخليج، واستمرار هذا

التنافس بعد سقوط الشاه من خلال الموقف السعودي المساند للعراق في حربه مع إيران، إذ نظر الكثيرون إلى هذا الموقف على أنه امتداد لسياسة سعودية تهدف إلى عدم تمكين إيران من أن تنفرد بالسيطرة فعلياً على أمن الخليج سياسياً وعسكرياً.

ثالثاً: الاهتمام بالتطورات الحاصلة في البحر الأحمر لا سيما من زاوية مدى تغلغل النفوذ الإسرائيلي في أي من الدول الأفريقية المطلة على شواطئه.

رابعاً: الحرص على عدم تواجد قوى دولية، غير منتمية إلى دول الجزيرة العربية في أي من دولها خصوصاً إذا كانت هذه القوى غير صديقة للسعودية ولا تخدم أهدافها، وهذا يتضح من خلال مواقف السعودية إزاء كل من: الوجود البريطاني في الخمسينات والستينات، والوجود العسكري المصري في اليمن الشمالي بعد ثورة اليمن عام 1962، والوجود الإيراني في إقليم ظفار في سلطنة عمان بداية السبعينات.

خامساً: إن التصاق حدود السعودية الشمالية مع العراق والأردن، إضافة إلى دول أخرى ذات أبعاد قومية ودينية، قادت السعودية إلى الاهتمام بالصراع العربي – الإسرائيلي وتطوراته، وإلى الحد الذي أصبحت فيه أحد الأطراف المباشرة في إدارته على الرغم من أنها جغرافياً لا تعد من دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل، مع أنها ساهمت في جميع الحروب العربية الإسرائيلية، سواء في حرب 1948م أو1967م أو1973م .

من جهة أخرى ساهم البعد التاريخي للموقع الجغرافي للسعودية في خلق تصورات معينة في ذهن صانع القرار السياسي السعودي حول الأمن الوطني السعودي، فقد تكونت المملكة العربية السعودية في العشرينات من القرن الماضي عن طريق مجموعة من عمليات الضم والتوحيد التي قامت بها نجد في مختلف الاتجاهات في شبه الجزيرة العربية (شرقاً في الإحساء، وشمالاً في حائل، وغرباً في الحجاز، وجنوباً في عسير) (حمزة،2001)، وكادت نجد في تلك العمليات أن تهيمن على كل شبه الجزيرة العربية لولا التدخل البريطاني لحماية مشيخات الخليج آنذاك، وقد أدى هذا التطور الذي يطلق عليه بعض الدارسين (ثقل التاريخ) إلى هيمنة التقاليد السياسية للبادية النجدية التي مثلها الملك عبد العزيز والمتمثلة في روح

الاستقلال ورفض النفوذ الأجنبي المباشر، فالسلطة السعودية نشأت نتيجة قوة اندفاع ذاتية محلية تعكس التحالفات داخل نجد وشبه الجزيرة أكثر منهـا تعكـس الإرادات الأجنبية.(سلامة، 1980)

كذلك فقد رسخ مفهوم مركزي لدى صانع القرار السعودي يدور حول الدور القائد للسعودية في شبه الجزيرة العربية، سواء في تحديد التوجهات الاستراتيجية أو أطر الأمن الإقليمية، أو ما عبر عنه بعض الباحثين بأن شبه الجزيرة العربية هـي "منطقة نفوذ خاصة" وتصور النظام الإقليمي لشبه الجزيرة العربية على انـه نظـام فرعي "تراتبي" ينبغي أن تلعب فيه السعودية الدور الأكبر، كما أن هـذا الـدور لا ينبغي التفريط فيه لحساب قوى إقليمية أخرى، أو حتى أطر تنظيمية تضم دول شبه الجزيرة أو الخليج. (سلامة، 1980)

وقد ترتب على ذلك تفضيل العلاقات الثنائية، وعدم إقامة هياكل أمنية بعيـدة عن السيطرة السعودية، ومما دعم من هذا المفهوم ظهور السعودية فيما بعد كأقوى دولة في شبه الجزيرة العربية من حيث القدرات الاقتصادية والعسكرية، فهي تمتـد على أكثر من (80%) من مساحة شبه الجزيرة العربية، كما أن دخولها النفطية تكاد تعادل الدخول النفطية لدول شبه الجزيرة الأخرى، ونظراً لانتقال مركز الثقل فـي شبه الجزيرة العربية إلى الخليج نتيجة تركز الثروة النفطية فيه، فإن مصطلح شـبه الجزيرة قد حل محله مصطلح الخليج .

تأثرت العلاقات بين دولتي اليمن من جهة والسعودية من جهة ثانيـة خـلال عقد الثمانينيات بالانقسام في اليمن، الذي ظلّ سائداً في اليمن طـوال ذلـك العقـد، وتراجع المخاطر المرتبطة بالتنظيمات والتيارات اليسارية والقومية على المـستوى الداخلي للدول الخليجية لحساب المخاطر المرتبطة بإمكانية إثارة التكوينات المذهبية والطائفية داخل تلك الدول، وأولوية المخاطر التي تمثلها القوى الإقليميـة: إيـران والعراق، وتداعيات الاستقطاب الدولي والحرب الباردة، والزحف الشيوعي، وهو ما سنعرض له بإيجاز في الآتي:

أ . المتغيرات الداخلية:

تنضبط العلاقات السعودية اليمنية بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كل من اليمن والسعودية، ومن الطبيعي أن يكون الواقع اليمني هو الأكثر تأثيراً لاعتبارات تتعلق بأنه الأضعف في القدرات السياسية والاقتصادية، والأكثر مواجهة للتحديات المتنوعة والمعقدة التي تجعله في حاجة للدعم من السعودية، وبقدر أقل من ذلك بكثير فإن التطورات السياسية الداخلية لدول الخليج العربي، ونوعية التحديات التي تواجهها مجتمعاتها ونظمها السياسية يمثل أحد العوامل المؤثرة في العلاقات بين اليمن من جهة والدول الخليجية من جهة ثانية.

ب . المتغيرات الإقليمية:

ظلّ التمحور في أقطاب متنافسة سمة عامة للعلاقات العربية – العربية، بحسبان ذلك مظهر من مظاهر الضعف الذي يعتري الأمة العربية والإسلامية في تاريخها المعاصر. فقد تمحور التنافس خلال عقد الخمسينات بين النظم السياسية الهامشية والنظم العربية الأخرى، وأخذ الانقسام شكلاً آخر خلال عقد الستينيات، إذ حدث فرز واستقطاب بين ما كان يعرف في ذلك الوقت "بالدول التقدمية"، و"الدول المحافظة"، وكانت اليمن ساحة مفتوحة لحرب إقليمية بين الدول التقدمية والدول المحافظة، ولم ينته هذا الاستقطاب إلا بعد هزيمة حزيران عام 1967م، وحدوث تحول في القيادة السياسية المصرية. ومن جهة ثانية فإن علاقة السعودية بشطري اليمن تأثرت في تلك الفترة بطبيعة التطورات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، ونقصد بها الأوضاع السياسية الداخلية والطموحات الإقليمية لكل من إيران والعراق، وطبيعة العلاقات فيما بينها.

مع أوائل عقد التسعينيات توفرت أسس جديدة للعلاقات السعودية اليمنية في ظل متغيرات يمنية وإقليمية ودولية مهمة أبرزها توحد شطري اليمن، وتفكك المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفيتي، واندلاع أحداث حرب الخليج الثانية ثم أحداث الحادي عشر من أيلول وبعدها حرب الخليج الثانية. وقد كانت لهذه الأحداث الثلاثة تداعيات أسهمت في خلق أرضية جديدة، ومرحلة جديدة في مسيرة

العلاقات بين اليمن (الجمهورية اليمنية) من جهة، والدول الخليجية المنـضوية فـي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي من جهة ثانية.

كان للمتغيرات الدولية تأثير واضح على العلاقـات بـين الـدول المختلفـة ولاسيما الدول العربية والإسلامية، فقد اتسمت الأوضاع الدولية في عقد الثمانينـات من القرن الماضي بحالة الاستقطاب الثنائي بين المعسكر الغربي بقيـادة الولايـات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، وكانت منطقة الخليج والجزيرة العربية تقع في قلب ذلك الاستقطاب والتنافس نظراً لموقعها الاستراتيجي، ولما تمتلكه من إمكانيات اقتصادية تؤثر في النظام الاقتصادي العالمي. ولهذا كانت موضعاً للتنافس الدولي. فالولايات المتحدة كانت تعدّ هذه المنطقـة مـن المنـاطق الحيوية بالنسبة لأمنها القومي، وتقاوم أي محاولة للتواجد السوفييتي فيهـا، وبـذات الوقت فقد كان الاتحاد السوفييتي يسعى للإقتراب من منابع الـنفط فـي المنطقـة، ويعمل على تثبيت وجوده في المناطق القريبة منها.

من الامور التي لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح أن الأحداث التي تقع في أي من البلدين لها تأثير كبير على الأمن في البلد الآخر سواء علـى نحـو سـلبي أو ايجابي، فالترابط الجغرافي يحتم على الطرفين معا الالتفات إلى هذه النقطـة، وقـد لاحظ أنه باستثناء التنسيق في المواقف بين الرياض وصنعاء أثناء فترة مواجهة المد اليساري في جنوب اليمن، فقد ظل التعاون اليمني السعودي فـي الاطـار الامنـي مفقوداً، وأن ما غلب على العلاقة الأمنية بينهما هو طابع الشك وعدم الثقة المتبادلة، وهذا أمر يبدو طبيعياً بالنظر إلى تاثير عوامل الاختلاف والتباين بين الدولتين.

مثلت نقطة تحول جوهرية في تلك العلاقات؛ حيث عرفت دخـول البلـدين مرحلة جديدة من التعاون والتنسيق المثمر، ففي شهر ابريل 2001م، وقع الطرفـان اتفاقية للتعأون الامني تلتزم كلا الطرفين تسليم المشبوهين والمطلوبين إلى الطـرف الآخر، وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات الاستخبارية بين الأجهـزة الأمنيـة فـي البلدين، فضلاً عن التنسيق على المستوى اللوجيستي والعملياتي خاصة في المناطق الحدودية والتي يقوم فيها الطرفان بجهود مشتركة لكبح عمليـات تـدفق وتهريـب الاسلحة والمتفجرات، وضبط تنقلات الأشخاص على جانبي الحدود.

وقد تبادلت السعودية واليمن تسليم وتسلّم عدد من الاشخاص المطلوبين من قبل الأجهزة الأمنية في البلدين والمشتبه بانتمائهم لتنظيم القاعدة، وضلوعهم في الأعمال التخريبية والإرهابية كحادثة المدمرة الامريكية "يو. اس. اس. كول" التي وقعت في ميناء عدن عام 2000.

ويرى (الفهيدي، 2003)، أن تكثيف الحوارات، واللقاءات اليمنية السعودية خصوصا في جانبي الحدود،والامن يعود إلى ادراك القيادة السياسية في البلدين ضرورة حل كل المسائل المتعلقة بالترسيم النهائي للحدود بهدف القضاء على المشاكل التي تواجهها السعودية واليمن في هذا الجانب،على صعيد عملية الانتقال والتنقل للاشخاص المشتبه بضلوعهم في تنفيذ العمليات الارهابية التي وقعت في البلدين من ناحية، ومن ناحية ثانية، التخلص من مشاكل التهريب الذي يتم عبر الحدود، والتي تمتد لتشمل تهريب المخدرات والأدوية، والسلع الغذائية والمنتجات الصناعية باشكال غير شرعية، ويربط ذلك بالحملة الدولية لمكافحة الارهاب حيث يرجع ذلك التقارب إلى وجود تعأون امني بين البلدين وبين الولايات المتحدة من جهة اخرى بسبب الاعمال الارهابية التي نفذت في اليمن ،اضافة إلى التفجيرات التي شهدتها العاصمة السعودية (الرياض) الأمر الذي فرض على الجانبين زيادة عملية التعاون، والتنسيق بينهما من أجل محاصرة، ومنع تنفيذ عمليات جديدة.

أن هناك تركيزاً سعودياً على المسألة الأمنية في اليمن، وعلى الصعيد الإقليمي على الأقل خلال السنتين الماضيتين من خلال حرب صعدة، وتهريب المخدرات، والتسلسل عبر الحدود، وغيرها. فكلا البلدين يواجهان حالة انكشاف ومواجهات داخلية مقلقة ومثيرة للطرفين، بالإضافة إلى موضوع الملف النووي الايراني، والتحركات الدولية والأمريكية، وتعرضها للوضع في العراق، ومخاوف النفط، والخطر الشيعي كل ذلك يضاعف من حجم الهموم السعودية اليمنية ويوضح أن الموضوع الاكثر مدعاة للنظر والاهتمام هو ضرورة تعزيز علاقة الثقة المتبادلة بين الطرفين، والادراك الاستراتيجي لحجم التحديات الراهنة.

اليمن هو أكثر الدول أهلية للتضامن والتحالف والتكامل مع دول شبه الجزيرة العربية في ظل قياداتها وفي ظل حكوماتها، واليمن يسعى ويتطلع منذ عقد من

الزمن إلى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي بهدف ربط اسـتقراره ومـصيره السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي بأخوته في هذا المجلس وتطلعه إلى هـذا الهدف هو تطلع مشروع باعتباره الركن الجنوبي للجزيرة العربية والامتداد الطبيعي الجغرافي والأمين لهذه الدول والشعوب.

إن منطقة الخليج هي منطقة إنتاج النفط ومنطقة البحر الاحمر هـي الحـزام الأمني لاستمرار تدفق النفط إلى الأسواق الدولية الواقعة إلى الشمال، وهنـا فـإن الوحدة العضوية للعملية الاقتصادية النفطية قد تحققت بشقيها الإنتاجي والتسويقي إذ أن كلاً منهما يكمل الآخر، وقيام اليمن بدور تأمين استمرارية تدفق نفط دول مجلس التعاون يمثل جزءاً من عملية الإنتاج ذاتها بالمفهوم الواسع لعملية الإنتاج.

إن مفهوم الأمن الاقتصادي أصبح يحتل أهمية حيوية لدى صانع القرار فـي منطقة الخليج العربي وحتى لدى المثقفين الخليجيين الذين يستـشعرون المـسؤولية تجاه مجتمعاتهم، وأن اليمن قادرة على العطاء والإسهام في هذا المجـال باعتبـاره جزءاً من عملية الإنماء والأمن العربي الضرورية للخروج بالأمـة العربيـة مـن الأزمة الراهنة التي تعاني منها.

أن الحاجة إلى إعادة الوحدة العضوية لمنطقة الخليج والجزيرة لم تعد مطلبـاً يمنياً بقدر ما تعتبر ضرورة موضوعية يمليها الواقع بتحدياته المتزايدة علـى كـل المستويات، الأمر الذي يقتضي من صناع القرار فـي المنطقـة تغليـب التعـاون والتكامل على التقيد بالمتغير السياسي الذي لعب دوراً سـلبياً فـي الحيلولـة دون تجسيده (فقيرة، 2007: 40).

وتفيد حقائق الجغرافيا الثابتة – وهي حقائق تفـرض نفـسها بقـوة سياسـياً واقتصادياً وأمنياً – أن اليمن تحتل موقعاً استراتيجياً رئيسياً في الخارطـة الأمنيـة لمنطقة الجزيرة والخليج فهي التي تمسك بمفاتيح الباب الجنـوبي للبحـر الأحمـر فتتحكم في لقائه الجغرافي بالمحيط الهندي، كما أنها تمسك بمقدمة القرون الأفريقية وتحتضن البحر الأحمر والمحيط الهندي عبر منطقة خليج عدن وتربط حزام أمـن الجزيرة والخليج ابتداء من قناة السويس وانتهاء بشط العرب، وتتحكم بطرق الملاحة البحرية الصاعدة إلى آسيا عبر بحر العرب، ولذا فإن اليمن بباب منـدبها وخلـيج

عدنها تمثل أحد الشروط الرئيسية لاستقرار المنطقة وضمان استمراره فـي منـابع الثروة النفطية، وهي تشكل مع دول مجلس التعاون الخليجي كتلة إستراتيجية واحدة فإذا كان الخليج هو منبع حقول البترول فإن اليمن يمثل الدرع الأمني لخطوط نقلـه في المناطق الحرجة الممتدة على البحر الأحمر. (البيضاني، 1991: 115)

إن الإمكانات الهائلة التي ينطوي عليها الموقع الجغرافي لليمن لا تنسجم مـع محدودية القدرات اليمنية على استغلال تلك الإمكانات، فموقع اليمن المتميز والفريد في المنطقة يؤهلها لأن تقوم بدور مهم فيها غير أن اليمن لا تستطيع أن تحقق الأمن الاستراتيجي المطلوب بمفردها ومن هنا تبرز ضـرورة وأهميـة تـوفير رؤيـة إستراتيجية والتحرك لتنفيذها من قبـل الـيمن ودول مجلـس التعـاون الخليجـي. (الهيصمي، 1997: 17-25)

إن وظيفة التكامل تمثل بؤرة تبادل المصالح في أي نظام إقليمي هي وظيفـة تشمل كافة المجالات، وإن تكاملاً حقيقياً وفعالاً بين اليمن ودول مجلس التعاون من شأنه أن ينظم المصالح الإستراتيجية المشتركة لها في المنطقـة ويمنحهـا زخمـاً وحيوية، وإن التنافر في شبكة المصالح الحيوية لمنطقة الجزيرة والخليج من شـأنه أن يخلق بؤر توتر تمس مصالح واستقرار وأمن هـذه المنطقـة. (سـعيد، 1992: 273)

إن العمق الديموغرافي هو أحد المقومات الأساسية التي يناط بها قدرة الـدول على الحفاظ على إراداتها واستقلالها وأمنها وإن (النصر في أوقات الحروب مرهون بعدد من يمكن حشده من الرجال في الميدان وما يمكن تعبئته من الرجال والنساء في الجبهة الداخلية كقوى مساندة، فما كان لدولة أن تنال قسطها من العزة والمنعة إذا لم يتهيئ لها العدد اللازم من السكان)

لقد أدى صغر مساحة دول المجلس مع قلة عدد السكان إلى فقدان ميزة العمق الدفاعي الذي توفره الساحة الواسعة وكبر عدد السكان وانتشارهم، الأمر الذي ترتب عليه زيادة قابلية هذه المنطقة لأن تردع من قبل الآخرين دون أن يكون في مقدروها تكوين إمكانية ردع حيث لا توجد قدرة على توجيه ضربة ثانية، لهذا لم تجد إيـران

أي مقاومة حين احتلت جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى الإماراتيـة فـي مستهل السبعينات (أيوب، 1993: 27).

لقد أفرزت حرب الخليج الثانية تغيرات على مستوى الأمن في المنطقة تجلت في الوجود الأجنبي فيها وخاصة التواجد الأمريكي ولا يعقل أن يكون هناك وجـود أمريكي دائم في المنطقة ولا يعقل أن تعتمد دول الخليج في أمنهـا علـى القـوات الأجنبية كما أن شعوب دول المجلس لن تقبل هذا التواجد الأمريكي والأجنبي إلـى الأبد، وقد اعترف روبرت بليترو مساعد وزير الخارجية السابق بهذا الأمر حث أكد أن الخليجيين لن يستمروا بقبول التواجد الأمريكي في المنطقة إلى الأبد ، وهنا يكون الحديث عن مساهمة اليمن في إنشاء جيش خليجي ذو معنى سواء فيما يتعلق بحماية المنطقة أو في تجريد الوجود الأجنبي من الشرعية ومن ثم تحرير المنطقـة منـه، ويمثل هذا الجيش المدخل الحقيقي لسد الفراغ الأمني الناشئ في المنطقة.

إن الكلفة الاقتصادية – المالية للجوء دول مجلس التعاون المستمر إلى القوات الأجنبية هي من الارتفاع بمكان بحيث أصبح تكرار أرقامها مرهقاً لإقتصاديات دول الخليج العربي، وإن مقارنة بسيطة للإحتياطات المالية الخليجية قبل وبعـد حـرب الخليج الثانية تفصح عن التدهور المالي الذي أصيبت به دول المجلس، أما الكلفـة الإجتماعية لوجود قوات أجنبية على أراضي عربية فلا يمكن قياس تأثيرها البشري على العادات والتقاليد والنظم الأخلاقية لسكان عرب مسلمين محافظين بالـسليقة إلا بعد مرور سنوات عدة.

وهي أبعاد تفرض ذاتها للبحث عن مخرج عقلاني واقعي يتمثل أحد أوجهه في ضرورة العامل الأمني اليمني في المشهد الخليجي لتجنب الكلفة الاقتصادية والمالية والإجتماعية والسياسية الناشئة عن الوضع الراهن، وحتى في ظل التوجه نحو إنشاء جيش خليجي – جزيري حديث ومتطور فإن الكلفة المالية تظل أيضاً اقل منها فـي ظل اللجوء إلى الخارج.

لقد أدت عملية إعادة تحقيق الوحدة اليمنية إلى تعزيز الوضع العام في الـيمن بما في ذلك القطاع العسكري الذي تحرك من موقع أدنى فـي خريطـة التـوازن العسكري في المنطقة إلى موقع أعلى بفعل اندماج الجيشين في شطري اليمن، وهو

الأمر الذي يعزز الحديث عن إمكانات اليمن في المساهمة بإحداث التوازن المطلوب في منطقة الجزيرة والخليج فيما يتعلق بالاختلال بين قدرات دول المجلس الدفاعيـة وقدرات كل من العراق وإيران، وخاصة وأنه لا يتوقع أن تتمكن بـرامج تحـديث القوات المسلحة في دول المجلس التي تفتقر إلى الأعداد الكافية من الأفراد المدربين أن تجعل هذه الدول منفردة أو مجتمعة تعادل إيـران أو العـراق فـي المـستقبل المنظور، فيما من المتوقع أن يؤدي عامل مشاركة اليمن في جـيش خليجـي إلـى تحقيق توازن في المنطقة ينمي عناصر الوفاق فيها ويهمش عوامل الخلاف ويساعد على احتواء نوازع الهيمنة ذاتها خاصة وأن اليمن تتمتع بعلاقات متوازنة مع كـل من العراق وإيران من شأنها أن تعزز فرص إنبثاق نظام تعأوني جديد في المنطقة.

2-1-4 المفهوم اليمني لأمن الخليج

تكتسب الوحدة اليمنية قيمة إستراتيجية من منظور الأمن والاستقرار الإقليمي في الخليج وشبه الجزيرة العربية كونها قد أمنت المنطقة من مخـاطر المواجهـات الاقليمية التي كانت قائمة بين شطري اليمن السابقين، وخلقت مزيدا من الإحـساس بالأمن لطرق إمدادات النفط الخليجي عبر البحر الأحمر، وهذا الأمر لا ريب يجعل الوحدة اليمنية حينها: أن اليمن حريصة على أن تكون عنصرا من عناصر الأمـن والاستقرار في المنطقة.

وطوّرت دولة الوحدة مدركاتها الأمنية على الصعيد الإقليمي والى المـستوى الذي أضحى فيه الحديث عن العلاقات اليمنية الخليجية أو عن فكرة انضمام الـيمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية يجعل الحديث عن الارتباط العضوي بـين امن اليمن وبين امن منطقة الخليج العربي مسلمة إقليمية.

ويقوم هذا الارتباط العضوي على منطق مفاده أن ما تنعم به اليمن من أمـن واستقرار، أو ما تشهده من اضطرابات ينعكس بالضرورة على أمـن دول الخلـيج وشبه الجزيرة العربية إيجاباً وسلباً، وبالمثل فإن ما تنعم به دول الخليج والجزيـرة العربية (التي تعد اليمن جزءا منها) من أمن وإستقرار، أو ما تعانيه مـن اخـتلال

أمنية وحالات عدم استقرار ينعكس بالضرورة على امن اليمن واستقرارها.(غلاب، 1996)

هذا الارتباط العضوي ينطلق أيضا من تصورات ومدركات قومية تؤمن بها اليمن، ترى أن امن اليمن جزءا من الأمن القومي العربي، ولذا يستوي لدى الـيمن امن صنعاء مع امن الرباط والرياض والقاهرة والدوحة والمنامة ومسقط والكويـت وأبو ظبي، ولذا تهتم اليمن بأمن الخليج قدر اهتمامها بأمن شبه الجزيـرة العربيـة والبحر

الأحمر، كما لا تفصل اليمن بين أمنها وامن أي دولة عربية سواء كانت في الخليج العربي أم في المغرب العربي. (فقيرة، 2007)

شهد المسار العام للعلاقات اليمنية الخليجية جملة من القـضايا ذات الـصلة بالملفات الأمنية يأتي في مقدمتها: أزمة الخليج والحرب التي تلتها في 1991، حرب الخليج والاحتلال الأمريكي للعراق 2003، ملفات الحدود الأمنية مع كل من عمان والسعودية، انتشار السلاح في اليمن، الاضطرابات الأمنية في المحافظات الجنوبيـة اليمنية، الحروب الستة في صعده. تنامي خطر القاعدة، القرصنة في البحر الأحمر.

1-2-1-4 التعاون الأمني:

استأثرت قضية التعاون الأمني بقسم يعتد به من الاهتمام المـشترك للـيمن ودول شبه الجزيرة العربية لاسيما بعد حادثة تفجير المدمرة الأمريكيـة (يـ ر أس كول) في تشرين الأول / أكتوبر 2000 التي كانت تقف في مينـاء عـدن بهـدف التموين، وما تلا ذلك من أحداث جسام شهدتها الولايات المتحـدة الأمريكيـة فـي الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 ثم تدمير ناقلة النفط الفرنسية(لومبيرج) في تشرين الأول / أكتوبر 2002 قبالة ميناء المكلا.

وربما اكتسبت قضايا التنسيق الأمني بين السعودية واليمن أولوية خاصة في الاتفاقيات الأمنية بين الطرفين لاسيما بعد تنامي تهديد تنظـيم القاعـدة واسـتهدافه للعديد من الأهداف الإستراتيجية في كلا البلدين

ويكشف تحليل ودراسة العـلاقات اليمنية الخليجية في الفترة الممتـدة بـين 2004-2008م في هذه القضية أن درجة كثافة التفاعلات بين كل مـن الـسعودية واليمن في تسليم الاشخاص المطلوبين للقضايا الامنية كانت عالية مقارنة بعلاقـات اليمن ببقية دول الخليج، والجدول رقم (6) يبين حجم التفاعلات الأمنية بين الـيمن وبين دول مجلس التعاون الخليجي:(شامية،2009)

الجدول رقم (6)

حجم التفاعلات الأمنية بين اليمن وبين دول مجلس التعاون الخليجي

العام/ الدولة	السعودية	عمان	الإمارات	البحرين	قطر	الكويت	الإجمالي
2004	13	1					14
2005	10	1	2	3			16
2006	6						6
2007	4		4		1		9
2008	11	2	3		5	1	21
الإجمالي	44	4	9	3	6	1	66

نلاحظ من بيانات الجدول السابق مدى إدراك السعودية لأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه اليمن في الأمن الوطني السعودي لذا نجد أن هناك ارتفاع في درجة التفاعلات الأمنية السعودية اليمنية اعتماداً على تطور العلاقات بين الدوليتين.

إن البنية الأمنية الجماعية الخليجية تخلو من المكون اليمني، وهو أمر يتنافي مع حقيقة الارتباط بين أمن اليمن وأمن الخليج العربي ودول مجلس التعاون. وهـذه الحقيقة تستدعي إعادة التفكير في البنية الأمنية الخليجية المفترضـة، وعلـى نحـو يجعل من اليمن عنصراً رئيساً في الترتيبات الجماعية الخليجية، وليس فقط مجـرد قضية من قضايا الأمن في الخليج.

أن التعاون الثنائي بين اليمن ودول مجلس التعاون قد عزز التنسيق في بعده الأمني، وهو على درجة بالغة الأهمية، لكنه لن يؤسس لاستراتيجية أمنية مـشتركة بين الطرفين إذا ظلت اليمن بعيدة عن الترتيبات الأمنية الجماعية التي تأسست فـي

إطار مجلس التعاون الخليجي، إلا إذا تعاملنا معه من منطلق تكوينه مقدمة لتعـاون وتنسيق جماعي يقود إلى ضم اليمن في الترتيبات الأمنية الجماعية.

اما إذا ظل التعاون حبيس العلاقات الثنائية فانه سوف يفقد قيمته تدريجياً إذا شعرت اليمن انه لن يقود إلى ضم اليمن في البنية الأمنية الخليجية المفترضة.

قرر مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضم اليمن إلى بعض اللجان العاملـة فيـه (4 لجان في 2001-4 لجان في 2008) وهذه اللجان ظلـت بعيـدة عـن فكـرة الاندماج الحقيقي لليمن في مجلس التعاون ومنحها العضوية الكاملة.(غريمة،2001)

وعلى الرغم من اتخاذ القرارات بتأهيل اليمن ورفع مستوى المعيشة فيها إلى الحد الأدنى الموجود في دول الخليج، إلا أن تطور العلاقات بين الطرفين ظل حبيساً للقرارات واللجان، ولم يتبلور في الواقع في شكل ملموس .

وكما يبدو أن الارتباط العضوي بين أمن اليمن والخليج ، سيرتب فرضـيات إضافية في هذا الميدان تقوم على فكرة مفادها: "أن استمرار بقاء اليمن خارج إطار المنظومة الخليجية ممثلة في مجلس التعاون الخليجي سيعزز من احتمالات مصادر التهديد القادمة من اليمن".

وبناء عليه فان الوقت الذي سيظل معياراً حاسماً في العلاقات بين الطـرفين فكلما تباطأت دول الخليج في إدماج اليمن في المجلس، وزادت المشاكل في الـيمن على الأصعدة الأمنية والاقتصادية، كلما طالت تأثيرات هذه المشاكل وتداعياتها دول الخليج عموماً ودول الجوار الجغرافي ذات الحدود المشتركة خـصوصاً، فـالجميع يبحرون في قارب واحد، وغرق احدهما سيفضي حتماً إلى غرق الآخرين.

يثير الموقف الإيراني من سياسات الأمن في الخليج واليمن قلقاً مشتركاً لدى الطرفين . ويزداد الأمر تعقيداً لاسيما وأن اليمن ترى أن الأمن في الخليج العربـي لن يستقيم دون دور إيراني كجزء من المفهوم اليمني لأمن الخليج العربي، بيـد أن هذا الدور بات محل شك كبير حتى في سياق التفكير اليمني بالنظر إلـى الـشكوك والتصريحات اليمنية التي تدور حول دور إيراني في دعم حركة التمرد الحوثي في صعده.

وفي ظل الإصرار الإيراني على التمسك بالبرنـامج النـووي، وفـي ظـل الاستمرار في احتلال الجزر الامارتية الـثلاث، والتـصريحات المتعلقـة بـشأن البحرين.

وكذا في ظل الصراع الإعلامي الدائر بين إيران والسعودية، هذا الأمر فـي حاجة إلى المزيد من التنسيق الأمني بين اليمن ودول مجلس التعاون يقوم على تقويم مشترك لسياسات إيران في الخليج وشبه الجزيرة العربية وتعريف طبيعة الموقـف الإيراني من القضايا الخليجية حتى يتم وضع مصادر التهديد الإيراني لأمن الخلـيج أن وجدت في سياقها الحقيقي.

إن اندماج فرعي القاعدة في السعودية واليمن يؤشـر لمـستوى اسـتمرار مستوى التنسيق بين الطرفين ورفع وتيرته طالما أن البلدين مـستهدفين مـن قبـل القاعدة، والمؤشرات تؤكد أن تنسيق في مواجهة القاعدة إلى جانـب التنـسيق فـي مواجهة التمرد الحوثي سوف يحتل أولوية لدى صانعي القرار في البلدين.

يواجه التنسيق بين اليمن ودول الخليج معضلة اختلاف المـدركات الأمنيـة بشان الوجود العسكري الأجنبي ودوره كعنصر من عناصر الأمن أو كمصدر من مصادر التهديد .ولا يبدو أن هناك تقارباً في المفاهيم بين الطرفين، وربما يفـضي ضم اليمن إلى الترتيبات الأمنية الجماعية في الخليج وشبه الخليج العربي إلى فهـم مشترك بهذا الشأن.

في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، دخلت المملكة العربية السعودية في الصراع علناً عبر شنّ عمليات عسكرية كبيرة ضدّ الحوثيين. هذا الإجـراء أعقـب إشاعات متواصلة عن عمليات عسكرية سعودية سرّيّة على الحدود ضد المتمـردين الحوثيين. وجاء الهجوم السعودي عقب ورود تقارير عن عمليات توغّل حوثية فـي الأراضي السعودية أسفرت عن مقتل بعض من حرس الحدود السعوديين.

في الأيام التي سبقت الهجوم السعودي، سمح للجيش اليمني بعبور الأراضي السعودية لتطويق مواقع المتمردين الحوثيين. لعل القيادة الحوثية كانت تعتزم تدويل الصراع من خلال إطلاق النار على حرس الحدود السعودي. وربما كـان إطـلاق

النار محاولةً لمعاقبة السعوديين على تعاونهم الضمني مع الحكومة اليمنية. (شامية، 2009)

يعتبر السعوديون اليمن تحدّياً أمنياً كبيراً. فقد فرّ عدد كبير من المتشددين السعوديين (بمن فيهم أحد عشر من العائدين من معتقل غوانتانامو) إلى اليمن منذ أن كرس تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وجوده هناك، وهم يشكّلون تهديداً متزايداً للسعودية. وفي آب / أغسطس 2009 عاد أحد هؤلاء السعوديين إلى المملكة وحاول اغتيال مساعد وزير الداخلية الأمير/ محمد بن نايف المسئول عن ملف الإرهاب.

إن النظرة السعودية لليمن تقوم على اعتبارها الحديقة الخلفية للأمن الوطني السعودي، والتوجس والقلق اليمني المستمر من السياسة السعودية مصدره الضعف الامني لليمن داخلياً، إضافة إلى تراكمات المواجهات الساخنة والباردة التي كوّنت مناخ عدم الاطمئنان بين النُخب السياسية الحاكمة في عاصمة البلدين، وتحولت من ملف النزاع الجغرافي الحدودي إلى ملف خلاف ممتد على كل جوانب العلاقات.

إن نظرية الحدود الأمنية غير الجغرافية تنطبق بدرجة كبيرة على النزاع اليمني السعودي، وانطلاقاً من مفهوم قاصر متبادل أصبحت الحدود والأفكار والسياسات والمساعدات والعمالة ملفات خلاف مفتوحة، وأصبحت الانطباعات الشخصية وردود الأفعال والشكوك والهواجس العامة والخاصة هي المحرك الرئيسي للأحداث والتطورات التي مرّت بها العلاقات بين البلدين، ونادراً ما كانت هناك تناقضات حقيقية بين مصلحة الدولتين والشعبين تسبب الخلاف. (شامية، 2009)

وأمّا الوضع الأخطر في هذه العلاقة فيتمثل في أنه لا يوجد سوى وقائع نادرة تشير إلى أن أنظمة الحكم قد بذلت جهوداً لإعطاء خيار البحث والتمحيص ولو على المستوى النظري لمناقشة الخلافات في البلدين أو إعطاء أمن الدولتين أفضلية على أمن الأنظمة الحاكمة.

وربما قد يثور تساؤل هام حول أهم الفروق بين أمني الدولتين، ونقول إن الفرق الجوهري بينهما هو إعطاء الحق للمواطنين في كلا البلدين كي يكونوا مشاركين في رسم التوجّهات العامة للسياسات الأمنية أو استراتيجيات السياسات

الخارجية وكل ما يتعلق بتحديد جوهر أمن الدولة القومي. والمعروف في تاريخ قيام أنظمة الحكم في اليمن والسعودية أنها لا ترتبط بأي شكل من أشكال الشرعية والقبول الجماهيري، وإنما هي أقرب إلى التكوين العشائري والأسري والأمني والعسكري.

وبالمفهوم الأكثر شمولاً فلا أمن قومي للدولة دون تنمية شاملة في قدرات ومكوّنات المجتمع، وهذه التنمية ليست واردة في اهتمام من يعطون أولوية لأمن الحكّام وضمان بقائهم في الحكم أكبر وقت ممكن، أو من يفضّلون أمن الدول على ما يراه الحاكم ويعتقد فيه.

إن ما يمكن قوله بشأن العلاقات السعودية اليمنية في عقد التسعينات في الجانب الأمني تكاد تكون المشاهد والوقائع فيها سوداوية ومأساوية فيها مجموعة محطات من المواجهات والصراعات تجاه الوحدة والديمقراطية والسياسة الخارجية والعلاقات الإقليمية وحتى الصراع حول ما تنشره الصحافة أو ما يختلقه الصحافيون ما لا يقبل التعامل معها بنيّة حسنة ولا يجدي مع ذكرها القول أنه من باب التقليب فيما يجب إغلاقه. وأما الأمر المثير في كل تلك المواجهات أنها كانت محطات تختلط فيها دائرة الأمن بين اليمن والسعودية بدائرة الأمن الإقليمي.

دائرة الأمن الإقليمي:

وتتمثل في المحطات التالية:

1. **المحطة الأولى** كانت في الموقف اليمني من أزمة الخليج الرافض لاستخدام القوة والوجود الأجنبي في حل الأزمة العراقية الكويتية، وقد أخذت التصريحات والمواقف اليمنية في الأمم المتحدة على أنها تأييد يمني لاحتلال العراق للكويت وأخذت على أنها سياسة يمنية معادية لأمن وبقاء دول الخليج.
2. **المحطة الثانية:** فتمثلت في العقوبات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي فرضتها دول الخليج على اليمن وشملت الترحيل القسري لما يقارب من مليون عامل يمني من دول الخليج، وإلغاء المساعدات الاقتصادية والقروض التي كانت تقدم لليمن، وتحريض الدول الإقليمية والدولية على فرض عقوبات أخرى. وكان من شأن كل هذه العقوبات تأجيج الصراع الداخلي بين شريكي الوحدة "الحزب

الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام" من سنة 1992م - 1994م حتـى انـدلعت الحرب الداخلية.

3. **المحطة الثالثة**: وفيها برز ملف الاحتلال الإرتيري لجزيرة حنيش شمال بـاب المندب الذي وقع في 25 ديسمبر 1995م، وفيه مؤشرات تشير على مـساعدة بعض الدول للحكومة الاريترية في خلافاتها مع الحكومة اليمنية والأغـرب أن التهديد كان يمس بشكل مباشر وخطير أمن الدول المساندة والمساعدة حيث أن البحر الأحمر هو شريان للمصالح الحيوية والهامة لهذه الدول قبـل أن يكـون مهماً للمصالح اليمنية. (محمد،2010)

وقد لا نجد تفسيراً لهذا الوضع الغريب سوى افتقاد حكومات ودول المنطقـة لرؤية أمنية شاملة والإصرار على تفضيل أمن الحكّام والحكومات على أمن الـدول والشعوب التي بالتأكيد لا يمكن أن توافق على مثل هذه السياسات.

وقد لا يكون من المبالغة القول إن الدائرة الإقليمية للأمن اليمني والخليجـي كانت وستظل أهم وأخطر مجالات الفعل في مسار السياسات الحكومية، وفي الإطار الإقليمي أصبحت التصورات الرئيسية لتحقيق الأمن لا تنطلق من قواعد الـسياسات الصحيحة في هذا المجال بمعنى أن دول المنطقة لا تمارس اللعب مع بعضها حسب مقتضيات قواعد الأمن وإنما أصبحت الحكومات تلعب على بعضها.

وبشكل إجمالي يمكن القول إن التفاعلات السياسية والأمنية اليمنية في عقـد الستينيات إقليمياً، كانت وراء قرار الانسحاب البريطاني من شرق السويس. وبـذلك خلقت اليمن مشكلة الفراغ الأمني في الخليج عام 1968م، وفـي عقـد الثمانينـات والتسعينيات أدّت التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج وأهمهـا الحـرب العراقية الإيرانية وعملية عاصفة الصحراء، إلى إلحاق أضرار جسيمة بأمن الـيمن واستقراره وتهديد كيانه، ولا نجد في الوقائع السياسية علـى المـستوى الرسـمي الخليجي والأفعال اليمنية ما يسد النوافذ الخطيرة المفتوحة في هذه الدائرة بينما نجد تصورات وسياسات غريبة والأغرب منها هو الاهتمام بأمن إنتاج النفط دون النظر إلى أمن طرق مروره في البحر الأحمر والعربي حتى أسواق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا، وبما يعني النظر إلى الجزيرة العربية والمضايق الرئيسية في

العالم العربي بأنها جزء رئيسي واحد في أي خطة أمنيـة حقيقيـة وفاعلـة للـنفط ومتعلقاته.(عبد ا ،1997)

إن كثيراً من الدراسات العربية والأجنبية تنظر للجزيرة العربية بمـا فيهـا الدول الخليجية إيران والعراق ودوائر البحر المتصلة والموصولة بجغرافيتهـا مـن جبل طارق حتى المحيط الهنـدي ككتلـة إسـتراتيجية واحـدة وفـي النظريـات الجيوبوليتكية والإستراتيجيات الدولية نجد التوظيف الواقعي لهذا التـرابط، وتحديـد دائرة الصراع الدولي منذ القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن العشرين وإعطاء كل دولة في المنطقة حجمها وتأثيرها الحقيقي.

على المستوى الثنائي حاولت السعودية والـيمن تنظـيم علاقـات التعـاون والتنسيق الأمني بينهما في قضايا تتعلق بتسليم الفارّين، ومكافحة المخدرات، وتنظيم حركة المواطنين عبر الحدود، وضبط ما ينشر فـي وسـائل الإعـلام، والتـشاور والتنسيق فيما يتعلق بمكافحة الجريمة والإرهاب استناداً إلـى الاتفاقيـات العربيـة الموقّع عليها من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب الذي يرأسـه وزيـر الداخليـة السعودي. إضافة إلى ما ورد في نصوص مذكرة التفاهم التي وقّعها البلـدان فـي فبراير 1995م واتفاق التعاون والتنسيق الأمني الموقّع عـام 1998م إلا أن عمليـة التطبيق العملي لكلا الاتفاقيتين تعثّرت لعوامل عديدة لا يتسع المجال لذكرها جميعاً وتأتي في مقدمتها اتهام كل طرف للآخر بإيواء مطلوبين للعدالة.

أما ما يتعلق بالإطار الأمني الإقليمي فإن اليمن ظلّت بعد عام 1991م تبحث عن منظمة إقليمية تنتمي إليها للخروج من الحصار الخليجي الذي ضرب من حول اليمن كجزء من سياسة العقاب على مواقفه من الحرب ضد العراق، حيث انـضمت اليمن إلى تجمّع الدول المطلّة على المحيط الهندي. وتقدمت بطلب الانـضمام إلـى عضوية الكومنولث، وكانت دول الخليج قد استبعدت اليمن مـن عـضوية مجلـس التعاون كما استبعدت إيران والعراق، وجعلت من دستور المجلس نطاقاً مغلقاً علـى الدول الست يحول دون قبول عضوية أي طرف دون تعـديل النظـام الـذي يـتم بالإجماع.

وسبق لليمن (الشمالية) أن ردّت على ذلك الاستبعاد بالانضمام إلى مجلس التعاون العربي الذي ضم العراق ومصر والأردن – بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية – الأمر الذي دفع السعودية إلى توقيع معاهدة عام 1989م مع العراق يعترف بموجبها بالدوْر المركزي للسعودية في الخليج واحترام الوضع القائم وضمان أن لا يؤدي مجلس التعاون العربي إلى إضعاف ذلك الدوْر السعودي في المنطقة.

ولم تحدث متغيرات في هذا السياق بعد عام 1990م باستثناء أن اليمن تقدمت بطلب الانضمام إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي عام 1996م ورفض الطلب من قبل السعودية والكويت، فيما أيّدته قطر وسلطنة عمان. ولم يكن الطلب اليمني سوى تذكير حكومات الخليج بوجود اليمن، وربما رسالة تحذير من استمرار تجاهل اليمن، فيما يقدر آخرون ذلك الطلب بأنه نابع من إدراك يمني بأن دول مجلس التعاون الخليجي هي عمق استراتيجي في البعد الأمني والإنمائي لليمن مثلما أن اليمن عمق استراتيجي لدول المجلس في نفس البعدين.

وفيما يجب أن يكون عليه وضع اليمن في إطار أمن الخليج توجد تصورات يتم تداولها في المستوى النظري والبحثي وإن لم تكن هناك مؤشرات على وقائع رسمية هامة تدل على التقدم نحو تنفيذها سوى القبول المتأخر في ديسمبر من عام 2001م لعضوية اليمن في بعض مؤسسات مجلس التعاون الخليجي والتي ليس من بينها مؤسسات أمنية أو دفاعية، والأهم أن هذا التطور أتى في سياق الحرب الأمريكية ضد ما تسميه بالإرهاب.(البشيري، 2006)

ربما كانت هناك معضلة قائمة تتمثل بالتوفيق بين الطموح اليمني والممكن الخليجي فيا يتعلق بعلاقات الأمن ومن أبرز ملامح هذه المعضلة أن العضوية الكاملة لليمن في المجلس تتطلب تعديل النظام الداخلي، وهناك شكوك معززة بأن دول الخليج سوف تتخلى عن ذلك النظام وتندفع نحو تعديله، وظروف اليمن تمثل بالنسبة لهذه الدول موقعاً أسوأ مما كان عليه الحال حين قيام المجلس عام 1982م.

وبالإضافة إلى الاختلافات في النظم السياسية في هذه المعضلة فإن النظم الخليجية تخشى عبء الكلفة الاقتصادية التي تتطلبها عملية استيعاب اليمن. وفي رؤية كويتية غير رسمية كان ثمة مقترح حول عمل مشروع مارشال خليجي لتأهيل

اليمن اقتصادياً وأمنياً. بينما الرؤية اليمنية الرسمية ترى أن العـبء الأكبـر فـي مسئولية الدفاع عن الخليج تقع على كاهل الدول المطلّة عليه بما في ذلـك إيـران والعراق، مع معرفة ما يعني ذلك من رفض بعض الدول الخليجية لهـذه الرؤيـة، ومعرفة عدم اتفاقها مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الفاعل فـي هـذا الأمر.(المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2003)

2-4 دراسة حالة لحرب الحوثيين عام 2009وانعكاساتها على الدولتين

يتناول الباحث في هذا الفصل حرب الحوثية في اليمن وأثرها على العلاقات السعودية اليمنية بهدف التعمق، بهدف دراسة انعكاساتها على العلاقـات الـسعودية اليمنية، وسبب اختياري لهذه الظاهرة أنها تمس البعد الأمني للسعودية, والتي هـي موضوع الدراسة, وهي ظاهرة ملفتة للنظر وطرح حولها الكثير مـن التـساؤلات والغموض حول توجهات الحوثيين, وأيديولوجيتهم, وتوجهاتهم السياسية في الـيمن, وكيف أصبحت السعودية طرفًا في الصراع اليمني الحوثي, وفي الصفحات التاليـة سأستعرض لنشأة الحوثية, ومذهبهم, وتوجهـاتهم الفكريـة, وتحـولاتهم, وأسـباب نزوعهم للحرب, وانعكاسات هذه الحرب على السعودية واليمن . (أبو زينة، 2007)

أولاً: تعريف بالمذهب الحوثي.

تقع محافظة صعدة اليمنية على طول الحدود الشمالية مـع المملكـة العربيـة السعودية, ويوجد بها أكبر تجمع لأتباع المذهب االزيدي في اليمن, ويتبـع معظـم اليمنيين المذهب الشافعي السني, ولا يشكل أبناء الطائفة الزيدية سوى (35% إلـى 40%) من اليمنيين, ويعيش معظم أتباع هذا المذهب في اليمن. وكثيرا ما ينظر إلى الزيدية على أنها مذهب سني من الشيعة, كما ينظر إلى الشافعية على أنها مـذهب شيعي من السنة. (بوتشيك، 2010)

وعلى الرغم من ذلك فإن الكثيرين يـرون أن الزيديـة والأماميـة (الإثنـي عشرية)؛ تقوم على أساس واحد, لكن يؤكد الباحثون على أن الاختلاف بين هـذين الفريقين مثبت تاريخيا, وعقديا, وعلى الرغم من مـسائل الخـلاف بـين الزيديـة والإمامية (الإثني عشرية) فقد كان هناك آراء مشتركة بين الجارودية (وهـي مـن

فرق الزيدية, وينتمي إليها بدر الدين الحوثي, وغيره من المرجعيات المذهبيـة فـي صعدة) وبين الإمامية (ألاثني عشرية), ومن ثم يرى الباحثون أن الجارودية شكلت بوابة للاثني عشرية, وهذا ما يفسر الالتقاء بـين فكـر الحـوثيين المنتمـين إلـى الجارودية والثورة الإيرانية (ألاثني عشرية).

ويعتبر دور الإمام مركزيا في الاعتقاد الزيدي التقليدي, وعلى زعيم الطائفـة, أن يكون سيدا, أو من نسل النبي محمد صلى ا عليه وسلم, وقد حكمـت الإمامـة الزيدية الشيعية اليمن مدة من الزمن حتى قيام الثورة فـي العـام 1962, وعقـب الإطاحة بهذه الملكية تدهورت مكانة الطائفة الزيدية بشكل كبير, ويرى العديد مـن الباحثين أن الحكومة اليمنية تحارب أنصار الشيعة الزيديين الذين يريـدون إحيـاء مذهبهم, والذين كانوا يقاتلون في الأصل للاحتجاج على إضـعاف الهويـة ونفـوذ الزيديين، وحينما دخلت السلفية تلك المناطق بقيادة الشيخ مقبل الوادعي الذي (توفي عام 2001)، ركزت على مهاجمة أتباع المذهب الزيدي وعلمائهم وعقائدهم وفقههم وعاداتهم وتقاليدهم وهم يمثلون النسبة الأعلى من سكان المنطقة، مما أدى إلـى ردة فعل معاكسة دفعت بعلماء المذهب الزيدي نحو التصدي للسلفيين السنة, حيـث أدى دعم الحكومة للنشطاء السلفيين في صعدة إلى زيادة التوترات بين السكان الأصليين الشيعة الزيديين, والسلفيين السنة. (بوتشيك، 2010)

ثانياً: نشأة الحوثية كمذهب ديني وسياسي:

شرع الزيديون إلى الدعوة لمذهبهم في الثمانينات من خلال نشر الكتب, وعقد المناظرات, ونشطوا في تأسيس حلقات الدروس, وانتشروا في القرى لإلقاء الخطب والمحاضرات, مما جعل النشاط الديني لأتباع المذهب الزيدي يتصاعد ولكن بـبطء ومحدودية(أبو راس،2009).

ويعتبر بدر الدين الحوثي من كبار علماء الزيدية, وكان ابنه الأكبر حسين قـد نجح في انتزاع زعامة الشباب المؤمن, وتعهد بإنشاء نحو ستة وثلاثين معهدا دينيـا امتدت من صعدة حتى محافظات حجة وذمار وصنعاء(الشريف،2009).

والمفارقة أن هذه المعاهد كانت تدرس مذهب الحوثيين في غفلة من الدولـة, وكانت الدولة تدعم هذه المعاهد ماليا, قناعة بأنها على نقيض التيار السلفي الذي كان

يتزعمه الشيخ مقبل الوادعي, ومواجهة نشاطات المعاهد العلمية الدينية التي كان يشرف عليها الداعية الشيخ عبدالمجيد الزنداني، وفي عام 1986تم إنشاء "اتحاد الشباب", وهي هيئة تهدف إلى تدريس المذهب الزيدي لمعتنقيه, وكان بدر الدين الحوثي من ضمن المدرسين في هذه الهيئة.

وفي عام 1990 حدثت الوحدة اليمنية, وفُتح المجال أمام التعددية الحزبية, ومن ثم تحول اتحاد الشباب إلى "حزب الحق" الذي يمثل الطائفة الزيدية في اليمن (السرجاني، 2009), وكانت بعض الزعامات الحوثية تمارس نشاطاتها السياسية المشروعة بصفتهم نوابا في البرلمان, وأعضاء بارزين في "حزب الحق", والذي كان يفتقر لأي برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي لحكم اليمن, وقد كان أحد أعضائه حسين بدر الدين الحوثي, والذي لم يستمر فيه طويلاً؛ حيث قام بتأسيس "منتدى الشباب المؤمن" في عام 1997ولكنه تصادم مع أعضاء هذا المنتدى من مثقفي المذهب الزيدي بسبب أفكاره المنحازة إلى مذهب الاثني عشرية الأمر الذي أدى إلى تصدع هذا التيار وتحوله إلى اسم آخر هو "تنظيم الشباب المؤمن" تحت زعامته, ويربط بعض الباحثين (أبو راس, مجموعة باحثين من كتاب الحوثية في اليمن), بين ظروف المنطقة التي شهدت مولد الثورة الإيرانية, وكيف أن هذه الثورة بدأت تبحث عن موطن قدم لها في بقية المناطق التي يوجد فيها الشيعة, وكيف استطاعت التغلغل في اليمن؛ لتوجد نشاطًا ثقافيا وفكريا يتقاطع معها ويلتقي في قواسم مشتركة, وهذه هي حقيقة الخلاف بين الزيدية والحوثيين, عبر مناقشة فكرية وتقييم لمواقف الأطراف من بعضها البعض وتبادل الأدوار بينهم. (الشريف، 2009)

وفي رأيي أن الحكومة اليمنية لم تكن تعطي للحوثيين أهمية تذكر, فلم تكن تلاحظ اتساع نشاطاتهم, وتطورها, بل كانت تدعمها ظنًا منها أنها تضعف التيار السلفي, وهذا ما أثر لاحقًا على الساحة السياسية اليمنية.

ولم تتنبه الحكومة اليمنية لخطورة الحوثيين إلا في وقت متأخر من عام 2003, حيث ذاعت وعمت أشرطة الكاسيت التي تتضمن خطب الشيخ صلاح أحمد فليته وهو تلميذ بدر الدين الحوثي, وجاءت صحوة النظام على خطورتهم بعد امتداد

دعوتهم من صعدة إلى الجوف وعمران وحجة وذمار وتجنيد الآلاف من الـشباب, وتدريبهم على استخدام السلاح وقصف الصورايخ, وزرع الألغام.

وفي عام 2004 حدث تطور خطير, حيث خرج الحوثيون بقيادة حسين بـدر الدين الحوثي بمظاهرات ضخمة في شوارع اليمن مناهضة للاحـتلال الأمريكـي للعراق, وواجهت الحكومة هذه المظاهرات بشدة, حيث كان أول اتهـام للحـوثيين بالتآمر على قلب النظام الجمهوري والدعوة للعودة لنظام الأئمة إثر اندلاع ثورة 26 سبتمبر عام 1962(الشريف، 2009).

وذكرت الحكومة اليمنية أن الحوثي يدعي الإمامة والمهديـة, بـل ويـدعي النبوة, ويبث الأفكار الضالة, والتحريض على العنف, وإثارة الخلافـات المذهبيـة والعنصرية والسلالية, وارتباطهم بجهات خارجية. بينما كان الحوثيون ينكرون هذه التهم في مواقعهم على الشبكة العنكبوتية, من خلال المكتب الاعلامي للحوثي, وقـد دأب الحوثيون على الهجوم على أمريكا وإسرائيل لكسب الرأي العام اليمني. وقـد أعقب هذه المظاهرات قيام الحكومة اليمنية بشن حـرب مفتوحـة علـى جماعـة الحوثيين, واستخدمت فيها أكثر من ثلاثين ألفًا مـن الجنـود اليمنيـين, وأسـفرت المواجهة عن مقتل زعيم التنظيم حسين بدر الـدين الحـوثي, واعتقـال المئـات, ومصادرة عدد كبير من أسلحة الحوثيين(السرجاني، 2009).

ومنذ ذلك العام 2004 وحتى 2010 وقعت الحكومة اليمنية في صراع أهلـي متقطع لا يمكن الانتصار فيه عسكريا ضد الحوثيين, حيث كان للحرب ثمن بـاهظ غير متكافئ على غير المقاتلين, حيث أسفرت عن أزمة إنسانية واسـعة: فقـد تـم تشريد أكثر من (250) ألف شخص, وتدمير بنى تحتية مدنية كبيرة, ولـم تـساهم الحرب من تحسين الوضع الأمني والاستقرار في اليمن, وأضعفت النظـام أكثـر, وشجعت أطرافًا أخرى مثل تنظيم القاعدة, وربما يكمـن أخطـر تهديـد بالأزمـة الاقتصادية التي تواجه اليمن, فهو يواجه اقتصاد ضعيف, ومعدلات بطالـة عاليـة, ونمو سكاني مضطرد؛ بالإضافة للأزمة الاقتصادية فإنه يواجه حـراك انفـصالي جنوب اليمن, وخطر القاعدة.

ثالثاً: أسباب الصراع بين الحوثيين واليمن :

عندما بدأت الحركة الحوثية كانت ترفع شعارات مثل :" ا أكبر, الموت لأمريكا, الموت لإسرائيل.."، فهي تعلن أنها مستاءة من السياسات الحكومية في شأن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية, واليوم الحرب مرتبطة بغضب أوسع نطاقاً وبعدم الرضا عن النظام الحاكم؛ بالإضافة لذلك الشعور بالتهميش الطائفي, والأوضاع الاقتصادية المتردية, والمجموعة المعقدة من الهويات الطائفية المتنافسة, والشكاوى الاجتماعية والتظلمات التاريخية, والتناحر القبلي.

لقد كان الدافع للصراع في عام 2004 هو الشعور بالتهميش الطائفي والتخلف الاقتصادي وهو حاليا مرتبط بغضب أوسع نطاقًا وبعدم الرضا عن نظام الحكومة اليمنية برمته, وطوال فترة الصراع كانت الزعامة الحوثية حذرة للغاية إزاء تسمية مطالب عديدة محددة, في حين يمكن أن يعزى هذا في جزء منه إلى محاولة محسوبة لئلا تلزمها الحكومة بإعطاء رأي فإنه يدل على افتقار تلك الزعامة إلى الوحدة والرؤية المتماسكة, واليوم يبدو أن الموقف الحوثي يتمثل في معارضة الحكومة المركزية, وأن سبب وجود الحركة هو مقاومة الهجمات العسكرية اليمنية. وأدى هذا التحول بالابتعاد عن المطالب إلى تعقيد الصراع كثيراً, وكما لاحظت دائرة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي في تقرير لها أن الصراع" تحول من إيديولوجي/حركة إحياء ديني إلى تمرد كلاسيكي" وقد صورت الزعامة الحوثية موقفها بوصفه دفاعيا بحتًا ضد الأعمال القمعية التي تمارسها الدولة والهجمات التي يشنها الجيش اليمني, ففي تقرير صدر في 2009 لمحمد بدر الدين الحوثي, عن مسيرة أنصار ا وهو الاسم الجديد للحوثيين قائمة بالمطالب التي يريدون تحقيقها: ومنها الحرية الكاملة في ممارسة العقائد والشعائر وإقامة المدارس الدينية, وإقامة المناسبات الدينية, والمساواة بالفئات الأخرى من المجتمع فكرياً وتنموياً, ومادياً, وعدم التلاعب بمقدرات وخيرات البلاد, وإخراج البلد من مشاكل الفقر والبطالة, وعدم الولاء للأمريكيين, والخروج من الوصاية السعودية.

أما المطالب الجديدة بعد الحرب فهي: وقف الحرب، وإطلاق جميع الـسجناء بلا استثناء، والكشف عن جميع المفقودين، وإعادة إعمار ما دمرته الحرب, وغيـر ذلك من المطالب.

ومن خلال الاستعراض السابق نجد أن الهدف الأساسي للحروب المتتالية التي خاضها الحوثيون وإن كانت تحت عناوين مختلفة؛ ففي الحرب الأولى كانت تحـت عنوان الدفاع عن النفس وعن حرية التعبير، مما أكسبهم تعـاطف بعـض النـاس وتوسعت دائرة أنصارهم، وساعدهم على ذلك ما ظهر من استغلال خصوم المذهب الزيدي لتصفية حسابات طائفية من خلال مؤسسات الدولة، إلى جانـب أن بعـض وسائل الإعلام قدمتهم بصورة مذهبية معينة، وأوحت بأن ذلك أحد أهـم مبـررات قتالهم. (أبو راس، 2009)

أما قبل الحرب الأخيرة (السادسة)، فإن تصرفاتهم على الأرض كانت تـشير إلى أنهم دخلوا مرحلة جديدة، حيث استفادوا من حالة السلم فأخذوا في التوسع وبسط نفوذهم على المزيد من المناطق، وأصبحوا فيها بديلاً عن الدولة، مع استمرارهم في القول بأنهم يدافعون عن أنفسهم وأنهم يطالبون بحرية التعبير وأنه لا غرض لهم في السعي إلى السلطة وتغيير النظام، ومن الملاحظ أن أهـدافهم الـسياسية غامـضة، وتتغير وتتبدل حسب المراحل والأحوال، ولكن الإطار الديني يظل واحداً لا يتغيـر ويظل حاضراً بقوة في أدبياتهم التي يقاتلون بها، وربما من هنا تأتي صعوبة التوسط بينهم وبين الدولة، لأن تلبية المطالب التي يعلنونها لا تحقق الغرض ولا تقطع دابر الفتنة، إذ أن المطلب الحقيقي - الذي بسببه تكررت الحروب- غير مستقر وغيـر واضح في حين أن الإطار الديني الذي يؤجج الحـرب ويزكـي تكرارهـا لـيس باستطاعتهم التنازل عنه أو عن بعض صوره الاجتهادية بحسب الظاهر حتى الآن، لأنه في نظرهم حق شرعي لا يجوز التنازل عنه، وإن كان بعضهم قـد يـرى أن بالإمكان تجميده أو تعليقه حتى تتشكل الظروف المواتية. (أبو راس،2009)

رابعاً: مصادر القوة لدى الحوثيين

تكمن مصادر قوة الحوثيين بالنقاط التالية:

1. انطلاقها من بيئة حضنت المذهب الزيدي لأكثر من ألف عام, وتتميز بولائها له, وعاشت خارج سلطة الدولة, وتوفر السلاح؛ حيث تقدر كميات السلاح المتداول في اليمن بنحو ثلاثة أضعاف السكان البالغ عددهم مايقارب عشرين مليون نسمة, وللسلاح أسواق وتجار يمارسون نشاطهم في العلن, وهي إحد مصادر سلاح الحوثيين, غير ما يتسلمونه عبر اتساع رقعة اليمن التي تتخللها سلاسل الجبال والطرق الوعرة والشواطئ البحرية المترامية, وقد أدى الصراع الدامي في الصومال إلى تدفق المزيد من السلاح وتدني أسعاره.
2. طبيعة الحرب وتضاريس البلاد الوعرة, فيرى بعض الباحثين أن أسباب امتداد الحرب ضد الحوثيين بصعدة, كونها على عكس الحروب التقليدية التي يتواجه فيها جيشان أو أكثر ويتحدد النصر أو الهزيمة وفقًا لنتيجة المعركة, فالحوثيون لأنهم الطرف الأضعف من حيث: العدد, الأسلحة, الإمدادات فإنهم يستخدمون تكتيكات حرب العصابات, عبر التشكيلات القتالية الصغيرة, وزرع الألغام, ونصب الكمائن, واستهداف النقاط الأضعف للجيش, وشن الهجمات المباغتة, وسرعان ما يختفون, مع استثارة الجيش ودفعه للقيام بردود فعل.

ويستفيد الحوثيون من خاصتين للحرب الغير نظامية, الأولى أنها لا تحصر أساليبها في الهجمات العسكرية فقط, والثانية, أنها لا ترتبط بنطاق جغرافي معين, فيما تلعب الطبيعة الجبلية الوعرة في صعدة دورا هاما في نجاحهم في حرمان الجيش من تحقيق نصر نهائي عليهم (الشريف، 2009) .

ويجب التأكيد على دور القناصة الحوثيين في اصطياد الضباط من ذوي الرتب العسكرية تحديدا لإضعاف الروح المعنوية للجيش, عبر ما لديهم من البنادق الحديثة المزودة بالتليسكوبات.

3. التركيبة السكانية للمجتمع اليمني, والتي تزخر بتنوع عرقي ومذهبي, وسلالي, وطبقي, وذلك يجعلها قابلة للتفتت والتطاحن في حال أثيرت فيها فتنة؛ وهو ما قد يؤدي إلى حرب أهلية طاحنة .

4. الأوضاع الاقتصادية, والاجتماعية, والثقافية, والتعليمية المتردية .

خامساً: التدخل السعودي في الصراع اليمني مع الحوثيين

جرى إقحام السعودية في الصراع الدائر في صعدة في الخطاب التعبوي للحوثيين وعلى الصعيد الإعلامي لهم قبل استهدافهم لها بفترة طويلة, وكان الهدف من ذلك هو إشعار أتباع الحركة بوجود صراع طائفي سياسي تتولى السعودية جزءا منه.**(والخارطة رقم (1) ص 139 والخارطة رقم (2) ص 140 تبين طبيعة الحدود السعودية اليمنية)**

وقد أدركت السعودية خطورة تصاعد التمرد الحوثي على أمنها القومي خاصة وأن صعدة متآخمة لأراضيها, ومن الطبيعي إدراك حقيقة ما يردده البعض من المراقبين عن دعم السعودية لليمن بالسلاح وغير ذلك من المعلومات, حتى كان الأسبوع الأول من شهر نوفمبر2009م, عندما تسلل الحوثيون إلى داخل الأراضي السعودية وأطلقوا النار على حرس الحدود وقتلوا جنديا, وأصابوا آخرين, ولعل القيادة الحوثية كانت تعتزم تدويل الصراع من خلال إطلاق النار على حرس الحدود, حيث سيطروا على جبل دخان والذي يقع نصفه داخل الأراضي السعودية.

بعد ذلك تعرض الحوثيون لقصف مكثف من سلاح الطيران السعودي, وصدرت أوامر بإخلاء معظم القرى السعودية المتآخمة لجبل دخان حفاظًا على حياة السكان. ولا شك أن السعودية تحركت سريعا لتصفية الوجود الحوثي في أراضيها.

وقد أعرب المسؤولون السعوديون عن قلقهم إزاء تدهور الأوضاع في اليمن لبعض الوقت قبل عملية التوغل.

وتعتبر السعودية اليمن تحدياً أمنيا كبيرا, فقد فر عدد كبير من المتشددين السعوديين بمن فيهم أحد عشر من العائدين من معتقل غوانتانامو إلى اليمن منذ أن كرس تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وجوده هناك, وهم يشكلون تهديدا متزايدا للسعودية, وعندما عاد أحد هؤلاء السعوديين في أغسطس 2009 إلى السعودية وحاول اغتيال مساعد وزير الداخلية والمسئول عن ملف مكافحة الإرهاب.

وفي ضوء هذه التطورات فإنه لا يمكن تجاهل الدور الإيراني عما يحدث في صعدة، ذلك أن تمرداً بحجم التمرد "الحوثي" عدداً وعتاداً، تسليحاً، وتكتيكاً ميدانياً لا

بد وأنه يتلقى دعماً خارجياً مادياً ولوجستياً هائلاً، ما أعجز الجيش اليمني في خمس جولات من الحروب وأفشل كل محاولات ووسائل السلام لإنهائه أو حسمه، وتسبب في كل هذا الدمار والخراب والقتل والتهجير وخلف كل هذا الكم من الضحايا وسفك دماء أبناء الوطن الواحد، وهو في كل يوم يزداد توسعاً ويتسع نفوذاً علـى الأرض ويستولي على عتاد للجيش والأمن ويحاصر المعسكرات ويأسر الجنود ويهاجم نقاط الأمن ويحتل المدارس والمباني الحكومية والمديريات ويخضع المواطنين ورجـال القبائل لإرادته وسطوته بقوة السلاح في محافظة بحجم محافظة صعدة، ويتمدد فـي المحافظات المجاورة ويفتح فيها جبهات قتال ونفوذ متى أراد، ويقطع الطرق ويبني التحصينات في الجبال والوديان ويمتلك سلاحاً متطـوراً ويـزرع الأرض بـآلاف الألغام المتنوعة ولديه من التموين والمؤن والذخائر والعيادات الطبيـة والمطـابخ ووسائل الاتصالات ما يجعله يعتقد بأنه مؤهل لأن يكـون دولـة داخـل الدولـة. (مكرم،2009)

إن فشل الحكم في إخماد التمرد خلال خمس سنوات مـضت علـى انـدلاع شرارته في صعدة كان نتيجة أخطاء ينبغي الاعتراف بها ولا يجوز السكوت عـن تكراره، ذلك أن للدولة مسؤوليات شكل التنازل تفريط في شرعيتها وفـي مـصالح البلاد وفي حق الشعب في الأمن والاستقرار والتنمية. (أبو مطر،2009)

إن اليمن بإمكانياته وأزماته لا يمكنه أن يحتمل حرباً سابعة وثامنة في صعدة، ولا يجب أن يتحول مسرحاً لأطماع إقليمية، فإما أن ينتصر في حربه الـسادسة أو يعلن استسلامه قبل أن يتهيأ لحرب بعدها، فلا ينجيه منها وسيط ولا يأتيه من بعدها أكثر مما فقده قبلها. (مكرم،2009)

أما بالنسبة للسعودية، فليس لهؤلاء المتمردون المتسللون أي قبول أو تفهم على أي مستوى في المجتمع السعودي، ولم يحققوا أدنى مكسب، وغاية ما عملوه هو أنهم – بتصرفاتهم العدوانية والإجرامية المتكررة ضد السعودية وأمنها– نبهوا المجتمـع السعودي لخطرهم (وخطر من ورائهم) واستعدوه كلياً عليهم وتماديهم في عـدوانهم وغيهم لن يؤدي إلا إلى زيادة الاستعداء وتعميق النقمة عليهم، ومزيد مـن توعيـة المواطن السعودي بالأخطار المحدقة بالوطن، وأن عملية التسلل للحدود الـسعودية

تفتح جبهة جديدة تخفف عنهم ضغط هجمات الجيش اليمني وتخلق خلاف سعودي-يمني، وتوجد تفهماً وتعاطفاً لهم وخاصة الإيراني– لإيجاد إشكاليات أمنية للسعودية وتوطين «بؤرة توتر» لها في حدها الجنوبي يستخدمونها عند الحاجة كورقة ضغط لخدمة أجندتهم التوسعية ومساوماتهم الإقليمية والدولية. (مكرم، 2009)

لقد فُرضت المواجهة على السعودية، ولم تسعَى إليها أو ترغبها. وتعاطيها معها يؤكد حكمة سياستها. فتلخص موقفها الرسمي في أن السعودية تتعامل بحسم مع المتسللين الذين اعتدوا على قراها وحدودها الجنوبية وأنها تعمل على تطهير المنطقة من بقاياهم وردعهم عن تكرار اعتداءاهم، وأنها تنسق مع الحكومة اليمنية بشكل مستمر في هذا المجال وأن ما يحدث دليل على قوة العلاقات والتعاون بين البلدين وأن القوات السعودية لا ترغب في الدخول في الأراضي اليمنية,إن استخدام مصطلح «المتسللين» من قبل السلطات السعودية وصف واقعي ودقيق يوضح حقيقة اعتداء هذه المجموعات، والطبيعة الدفاعية للإجراءات السعودية، والابتعاد عن إطلاق تسمية الحوثيين. (السديري، 2010)

سادساً: مستقبل الحركة الحوثية

ليس من المتوقع مستقبل للحركة للحوثية في اليمن وإن استطاعت أن تلفت الأنظار إليها وأن تسيطر على بعض المناطق، لعدة أسباب أهمها: (الراشد،2009)

أ. أنها تنطلق من خلفية مذهبية طائفية تقيدها ولا تسمح لها بتجاوز نطاقها المذهبي، مع العلم أن الصورة العامة تشير إلى أنها تفرع ضيق من مذهب أكبر أي الزيدية.

ب. ليس للحوثية مشروع إصلاحي واضح المعالم والمسار، فهي ترتكز على مجرد التوقع بأن الأمور ستنصلح بمجرد عودة الولاية إلى أهلها، وليس من بعد ذلك تفاصيل يمكن الاتكاء عليها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

ج. اعتماد الحوثية على القوة كأداة للتوسع تزيد من خصومها وسرعان ما ستتشكل ضدها معارضة مناطقية محلية قد تطيح بها مع تكرار الأزمات والحروب وما يرافقها من تداعيات ونتائج على السكان.

د. اعتمادهم على فكرة أن الحق واحد وهو معهم، وأن البقاء للأصلح وقد تعين فيهم، سيغرقهم في وحل المواجهات والتصفيات الدائمة مع خصومهم.

إن أي تصعيد في المنطقة قد يؤدي إلى كارثة حقيقية، وفي هذا الكثير من الصحة، إلا أن الأكثر صحة أن علاقة العرب مع إيران عبر التاريخ فيها شيء من الريبة، وأن الأخيرة لها الرغبة في التوسع والتهديد، ناهيك عن خطابها الراهن الذي يفتقد إلى الدبلوماسية واللياقة، كما أنها أعادت وضع الخيارات الأمنية والعسكرية في سلم الأولويات على حساب الاستحقاقات الداخلية من وضع اقتصادي مترد وانفجار سكاني وترهل تعليمي واجتماعي، وهو ما دفع دول المنطقة إلى عقد تحالفات عسكرية مع الغرب خشية من التهديدات الإيرانية في الثمانينات، ويبدو أنها الآن بدأت تعود من جديد، فضلا عن الفارق المهول في القدرات العسكرية والبشرية بينها وبين إيران, وطالما أن الرياض وطهران هما اللاعبان البارزان في المنطقة، فهناك ضرورة لتنقية شوائب العلاقة ما بينهما ووضعها على الطريق الصحيح رغم الفتور الراهن، علماً بأن السعودية موقفها واضح تماماً حيث إنها تدعو إيران إلى عدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية وعدم زرع الفتن بين أهله، والحد من الصراع الطائفي، لكونه بات قنبلة موقوتة في المنطقة، كما أن السعودية تفضل دوماً الحلول السلمية، وهناك من يصف علاقتها بإيران بأنها شبيهه بالحرب الباردة، ومع ذلك فالسعودية مضطرة للدفاع عن القضايا العربية وأن تملأ الفراغ الذي أحدثه سقوط العراق، ولن تسمح بهذا المد الفارسي في المنطقة. (الحارثي، 2006)

إن الارتهان إلى لغة العقل والحوار والحكمة والموضوعية في حل هذه الملفات، تقتضي تعاوناً استراتيجياً مشتركاً فالمنطقة هي منطقتنا، وأمنها واستقرارها هدف الجميع، من أجل حياة كريمة لشعوب المنطقة. فالخليجيون لا ينتظرون تطمينات إيرانية بقدر ما حاجتهم تتجه لبلورة رؤية مشتركة وموقف جاد ومسئول مع إيران في إنهاء كل الملفات العالقة, لعل الاستناد إلى قاعدة المصالح المتبادلة بإمكانها أن تحقق أرضية صلبة لحل الخلافات، إذ من حق كل دولة أن تبحث عن مصالحها بشرط أن يكون في إطار وضعها الصحيح، أي دون إلحاق الضرر بدولة أخرى أو تكتل آخر، وهذا يهيئ المناخ لنشوء علاقات حسن جوار تساهم في النمو

والاستقرار، ومع أن النوايا الحسنة ضرورية، لكنها ليست منتجة طالما أنهـا لـن تترجم إلى أفعال على أرض الواقع، ومع ذلك، وطالما أن الحديث عن حرب اليمن، فإنه لا احد يمكنه أن يتكهن بما سيحدث في المستقبل، ولا أحد يستطيع التأكيد علـى قرب انتهائها أو عدم عودتها من جديد طالما أن الأسباب لم تعالج، وهل أنها ستقف عند نقطة محددة أم أنها سوف تتمدد إقليما. (الحارثي، 2009)

وهذا يستدعي مراعاة عدة أمور: أولاً، دراسة تعقيـدات وتـداخل التركيبـة الاجتماعية والثقافية لبيئة التمرد في اليمن، والعمل على حرمـان المتمـردين مـن انتهاز ذلك وتوظيفه لصالحهم. ثانياً، «تفكيك» النظرة «الكلية» للتمـرد بتوصـيف فئاته ودوافعها، والتمييز بين المتأصل إجرامهم والمغرر بهـم والمتحـالف معهـم (لأسباب ظرفية معينة) و "المستفيد" من تمردهم، والتعامل «المتعدد الأبعاد» مع كل فئة بالوسائل المناسبة لها (متى ما أمكن ذلك). ثالثاً، توضيح تبعية القيادة الرئيـسية للتمرد وانحرافها الفكري والعمل على أن تنال ما تستحق من جزاء رادع، مع بيـان اختلاف مصالحها عن مصالح فئات التمرد الأخرى (ومن المعروف تاريخياً أن مثل هذه الحركات «تدمر نفسها» نتيجة لخلافاتها الداخلية).

إن ترشيد الدور الثقافي والإعلامي مهم لخدمة هذه الإستراتيجية وهنـا يجـب تنبيه وسائل الإعلام لخطورة ما يلاحظ من استخدام الأحداث – بالإيحاء أو التلمـيح لتسجيل نقاط في مشاحنات فكرية محلية ضيقة ضد هذا الطرف أو ذاك.

أما بالنسبة للسعودية، فليس لهؤلاء المتمردون المتسللون أي قبول أو تفهم على أي مستوى في المجتمع السعودي. ولم يحققوا أدنى مكسب، وغاية ما عملوه هو أنهم – بتصرفاتهم العدوانية والإجرامية المتكررة ضد السعودية وأمنها– نبهوا المجتمـع السعودي لخطرهم (وخطر من ورائهم) واسْتَعْدَوْه كلياً عليهم وتماديهم في عـدوانهم وغيهم لن يؤدي إلا إلى زيادة الاستعداء وتعميق النقمة عليهم، ومزيد مـن توعيـة المواطن السعودي بالمتربصين بوطنه ومقدراته وأمنه.(الحارثي، 2009)

أهداف الحوثيين من الدخول إلى الأراضي السعودية أهمها:-

1 . إن النظام السعودي، وكما هو معلوم، يعتبر من قبل الغالبية العظمى للجمـاهير العربية الحليف الرئيس للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة ولذا فإن دخـول

السعودية كطرف في المعارك الدائرة بين السلطات اليمنية والحوثيين سيمنح نوعا من التزكية للحوثيين بكونهم ضد أمريكا وإلا كيف تقوم السعودية بضربهم، ومن جهة أخرى يطمح الحوثيون للحصول على تأييد بعض الجماهير العربية الحاقدة على أمريكا وعلى النظام السعودي.

2 . إن قادة الحوثيين يأملون من تدخل السعودية في النزاع أن يؤدي إلى تدويل موضوع القتال وذلك لدخول أطراف أخرى، غير السلطات اليمنية – والتي هي المسئولة عن حفظ الأمن الداخلي – أي دخول طرف ثالث في النزاع؛ وهو السعودية. وهذا ما يريده ملالي إيران ليتم خلق الكيان الصهيوني المقصود. وطبعاً فإن تدويل القضية ليس من صالح اليمن.

3 . وأخيرا نشير إلى أن إيران لم تكتف بإشعال فتنة الملف الحوثي في وجه اليمنيين إنما سعى إلى استدراج السعودية إلى الاشتراك صراحة في القتال الدائر في صعدة عبر التسلل إلى الأراضي السعودية وقتل جنود سعوديين.

تتصرف الدولة السعودية بضبط نفس وحكمة ومسئولية عالية وتسعى إلى تحقيق الأمن والسلام، ولكنها أيضاً دولة قوية وقادرة على حماية مكتسباتها وأمنها وترفض التعرض للإخلال بسيادتها وأمنها ومصالحها، ويعد استقرار اليمن وازدهاره من مصلحة السعودية ،وتنظر إلى أمن اليمن على أنه جزء من أمنها الوطني, وتعمل على مساندة اليمن من اجل بناء دولة حديثة تستطيع الدفاع عن مكتسباتها الوطنية, لإدراك السعودية أن ما تواجهه من فصعوبات اليمن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد يؤدي إلى حدوث من عدم الاستقرار، فالتمرد الحوثي الذي حدث في عام 2009 ترفضه المملكة لا تسمح بوجود مثل هذا التمرد المنظم والقوي. والحقيقة أن هناك سببان رئيسيان ومباشران وراء هذا التمرد: أولها، سعي زعامة التمرد إلى الحكم والسلطة بالقوة وانحرافها بأيديولوجية متطرفة (تتناقض مع اعتدال اليمن) لتحقيق ذلك. وقد حاولت الحكومة اليمنية لسنوات استيعاب زعامة التمرد، تخلل ذلك جولات من التفاوض والمصالحة والمواجهة، ولكن ذلك لم يساعد في الوصول إلى نتائج ملموسة مما دفع بالقيادة اليمنية إلى اتخاذ قرارها بمواجهة هؤلاء المتمردين. وثانيها، وهو الأكثر تأثيراً، وهو تدخل إيران ودورها في

تشكيل وتمكين حركة التمرد, فإيران حاولت استغلال الظروف والخلافات اليمنيـة، وسعت لمد نفوذها بإيجاد موطئ قدم استراتيجي لها في جنوب الجزيرة العربية من خلال الدعم المباشر للحوثيين في اليمن ومساندتهم في الحرب التي يخوضونها ضد الدولة اليمنية, وقد قامت المملكة بالرد على محاولات الحوثيين التسلل إلى الأراضي السعودية ومواجهتها والدفاع عن حدودها الجنوبية لإدراكها حجـم التهديـد الـذي تتعرض له.

الخاتمة

سارت العلاقات السعودية - اليمنية خلال العقد الأخير بمنحـى تـصاعدي يعكس حجم النمو المتصاعد بوتائر متصارعة للدعم الرسمي والـشعبي الـسعودي لأشقائهم اليمنيين في مختلف مجالات الحياة، وهذا التطور يعبر عن الشعور بالحاجة إلى الانفتاح والتواصل وتبادل المنافع.

إن التطور في مسارات العلاقات واتساع القاعدة الاجتماعية للمستفيدين منها يعكس حرص قيادة البلدين على جعل المواطن الـسعودي واليمنـي فـي صـدارة الأولويات ومهام توجيهات العملية وخياراتها السياسية المسخرة بدرجة رئيسية فـي خدمة وتلبية مصالح الشعبين واحتياجاتهم الاقتصادية والأمنية والثقافية والتربويـة، والعمل باتجاه خلق جيل جديد مترابط وعلى مدى عقد من الـزمن لتطـور البنـاء الفكري والتنظيمي للعلاقات اليمنية والسعودية وأدواتها السياسية القياديـة وآلياتهـا الاجتماعية ضمن خط فكري سياسي رسمي واضح يجد في هذه العلاقة كياناً حيوياً متطوراً ومنفتحاً على كل مجالات الحياة. في الحاضر والمستقبل ، وتعامل السعودية وخادم الحرمين الشريفين مع إشكالات وتحديات واستحقاقات إقليمية واضحة بالغـة الأهمية والخطورة.

لقد شكّلت قيادة الملك عبد ا بن عبد العزيز مرحلـة مهمـة فـي مـسيرة العلاقات بين البلدين، واتسمت بنمو راسي متصاعد في مستوى وحجم الدعم المادي المباشر وغير المباشر لليمن، ووجد اليمنيون من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد ا مواقف أخوية صادقة ومبدئية وقوية وثابتة لا شك انه ستنعكس إيجابيـاً علـى واقع الحياة لليمنيين وتسهم بمساعدتهم على تجاوز الكثير من صعوباتهم وتحدياتهم.

أن التيارات والجماعات الإرهابية قد استغلت هذا الانفتاح الكبير إلى أبعد حد في خدمة أهدافها ومشاريعها الإرهابية التدميرية المتطرفة وهو ما أتاح لها إمكانيـة استعادة نشاطها الإرهابي وتشكيل كيانها التنظيمي القيادي الموحـد علـى مـستوى السعودية واليمن. وربما سهل عليها إلى حد ما الحركـة والتنقـل ضـمن الإطـار الاجتماعي والجغرافي، وهو الأمر الذي حـتم علـى قيـادة البلـدين والمخربـون

وأصحاب التجارة غير المشروعة والراغبون في نسف هذه العلاقة وتدمير جسور التواصل الرسمية والشعبية.

وخلال السنوات المنصرمة فرضت إشكالات وتعقيدات الواقع اليمني نفسها في صدارة اهتمامات القيادة السعودية وضمن أجندة السيادة الدولية الاقليمية ، وهو الأمر الذي يعكس حقيقة القلق السياسي الرسمي والشعبي في دول الجوار من أية تداعيات سلبية أو مخاطر مترتبة عن بعض الإشكاليات والتحديات وتعقيداتها المحتملة على الأمن والاستقرار، وبالذات السعودية التي كرست جهوداً وإمكانات لا يستهلان بها في إخماد بؤر الأزمات والاضطرابات الملتهبة واحتواء مساراتها المتفاقمة وتداعياتها ومخاطرها المستفحلة على دول المنطقة بشكل مبكر .

يمثل الجانب الأمني محوراً هاماً في العلاقات اليمنية السعودية فبعد أن شهدت العلاقات السعودية اليمنية قفزة كبيرة بعد توقيع "اتفاقية جدة" عام 2000 التي أنهت الخلاف الحدودي بين البلدين الذي استمر قرابة الستين عاما كان للجانب الأمني النصيب الأكبر من هذه التطورات خصوصا بعد أحداث سبتمبر وبعد التفجيرات الإرهابية التي استهدفت السعودية ويبدو واضحا مدى تأثير العامل الأمني في العلاقات بين البلدين من عدد الزيارات المتبادلة ما بين مسئولي وزراء الداخلية في البلدين، وتوقيع البلدين في يوليو 2003 على 7 اتفاقيات، تأتي في مقدمتها الاتفاقية التي تتعلق بالتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب وعلميات التنسيق الأمنية اليمنية والسعودية التي لا تنقطع سواء من خلال ملاحقة المجموعات الإرهابية أو تبادل من تم المطلوبين امنيا للرياض أو صنعاء .

وهذا الاهتمام الأمني بين الدولتين يعد بديهياً إذا ما نظرنا إلى طبيعة المنطقة الحدودية الواقعة بين الدولتين كما أن التعاون الأمني بين الطرفين له أهميته للحد من عمليات تهريب السلاح .

إن الشراكة الأمنية المتنامية بين الدولتين تفرض المزيد من الجهود السعودية لتأهيل اليمن خليجياً لتعزيز الأمن الخليجي فضلا عن السعودي حيث تشن السعودية واليمن حملة واسعة النطاق على ناشطي تنظيم القاعدة الذين نفذوا سلسلة من الاعتداءات في البلدين وتظهر المؤشرات تعزيز التعاون الأمني بينهما في مجال

ملاحقة المتطرفين وتهريب البضائع والأسلحة عبر المناطق الحدودية النائية. وقد وصف الرئيس اليمني العلاقات السعودية اليمنية بأنها متميزة وحميمة وتشهد تطوراً متنامياً منذ توقيع " معاهدة جدة " التاريخية عام 2000م.

وبحسب الأرقام والإحصائيات فإن السعودية أصبحت خلال السنوات الأخيرة أهم المانحين والشركاء الرئيسيين لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وكشف مدير عام مصلحة الجمارك السعودية عن إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة بين السعودية واليمن.

ولعل حرص السعودية على تقريب المسافات واختصارها بين اليمن والمنظومة الخليجية وعلى تسريع عملية تأهيل اليمن للاندماج في اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي يقف وراءه العديد من الأسباب أهمها النظرة الواسعة التي أبداها الملك السعودي تجاه اليمن والتي مفادها أن تأهيل اليمن وتخطيها لحدود العجز والفقر سوف يشكل سنداً أمنياً وسياسياً واقتصادياً للمنطقة الخليجية بكاملها. كما أن رؤية الملك السعودي تنظر بحكمة إلى أهمية تأهيل اليمن والنهوض باقتصادها في وقت تمر فيه شبه الجزيرة العربية بفترة حاسمة وتحولات هامة في الوضع الأمني حيث تبدو الحاجة ملحة لمجلس التعاون الخليجي لكي يفرض رؤيته ونفسه ككيان للأمن الإقليمي على أنّ هذا الكيان لا يجب أن يهمل اليمن.

تضطلع السعودية بدور ريادي متميز في حشد المواقف والإمكانات الإقليمية والدولية الممكنة لمساعدة ودعم اليمن في إيجاد المعالجات والحلول العاجلة لأي إشكالات برؤية إستراتيجية تلبي الاحتياجات والمتطلبات الأمنية والتنموية لكل شعوب المنطقة، لاسيما في هذه المرحلة التي أضحت العلاقات السعودية اليمنية تفرض نفسها في المعادلة السياسية والاقتصادية والأمنية والمصالح المتبادلة بين الشعوب ودول المنطقة، وتمثل إحدى البوابات الرئيسية لتقدمها واستقرارها وازدهارها، والاهتمام بهذه العلاقة وتطويرها أضحى قضية حيوية تحتمها التطورات السياسية والأمنية وتحدياتها الحقيقية التي باتت تطرح بشكل يومي إما قيادات شعوب المنطقة مهمة البحث ومعالجات واليات واقعية لمختلف إشكاليات اليمن ضمن إطار الترابط الوثيق بين إشكاليات اليمن ضمن إطار الترابط الوثيق بين

إشكالات الواقع الإقليمي العام وتحدياته من جهة ومكوناته الجغرافية والاجتماعية والسياسية المختلفة من جهة أخرى .

وخلال أكثر من عقد من عمر معاهدة الحدود الدولية السعودية – اليمنية تطورت الكثير من العوامل والبنى والشروط السياسية الأمنية والاقتصادية المتطورة المعززة لحالات الاستقرار والازدهار والتطور للمنطقة وقد ألقت وبرزت متغيرات وتحديات أمنية واقتصادية وعسكرية خطيرة ، سارت باتجاهات اتسمت بالمزيد من التعقيد والتهديدات الجدية لمستقبل المنطقة. الأمر الذي وضع حكوماتها وشعوبها وأمنها الإقليمي ومستقبلها التنموي على المحك، ووضعها إمام امتحانات شديدة الأهمية تكشف عن حيويتها في التعاطي مع مجمل المتغيرات من حولها وقدرتها على الاضطلاع بدورها المشترك في مجابهة هذه التحديات على المستوى القطري والإقليمي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. أثبتت الدراسة أهمية البعد الأمني كمحدد رئيسي في العلاقات السعودية اليمنية خلال فترة الدراسة, فقد أثرت مشكلة الحدود والإرهاب وغيرها على الحاجة إلى التنسيق والتعاون في مواجهة التهديدات التي تواجه البلدين والتي ساهمت حرب الحوثيين في إبراز أهمية التنسيق الأمني بينهما , كما بينت الدراسة أن العامل الأمني يشكل هاجس رئيسي لكلا الدولتين في ضوء التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة الخليج العربي .
2. إن السعودية تنظر إلى علاقاتها مع اليمن بنوع من الخصوصية التي تتكامل فيها الجهود والمواقف لما يحقق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم؛ لذا فإن وقوف السعودية إلى جانب اليمن في مواجهة تمرد الحوثيين كان إدراكاً من القيادة السعودية لأهمية أمن اليمن للسعودية كعمق استراتيجي، وأن ترك اليمن وحده يواجه مشكلاته لن يكون في مصلحة الجميع على المدى البعيد.
3. كانت مؤشرات الصدام العسكري دافع قوي للدخول في مفاوضات جدّيّة عكستها مذكرة تفاهم مكة وقد توصلنا إلى أن النتائج الحاسمة في حل مشكلة الحدود تتم عبر لقاءات القمة والمراسلات بين زعماء البلدين.

4. العلاقات السعودية اليمنية خلال فترة الدراسة كانت امتـداداً طبيعيـاً لـشكل العلاقات بين البلدين خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ما بين مد وجَزْر، وكانت مرحلة الجزْر 1990-1994م والتي وصلت إلى حد الصدام العـسكري بين قوات البلدين، ثم تلتها مرحلة المد والتي تم فيها تطبيع العلاقات الـسياسية والاقتصادية بين البلدين.

التوصيات

توصل الباحث الى عدد من التوصيات من خلال دراستة لهذا الموضوع وهي كما يلي :

1. العمل على زيادة التنسيق والتعاون بين الدول العربية في المجال الأمني لمنطقة الخليج العربي في ضوء التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه دول المنطقـة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي .
2. الربط بين متطلبات الاستقرار الداخلي من خلال تحقيـق التنميـة ومتطلبـات الاستقرار الإقليمي، عن طريق منع النزاعات وحلها بالطرق السلمية، وقد فرض هذا الترابط التقارب الجغرافي ومنع التدخل بين شعوب تلك الـدول، وتعزيـز العلاقات لتحقيق السلام والاستقرار.
3. أهمية العمل على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية من أجل خلق جسور من الثقة المتبادلة، وإزالة رواسب الماضي بين السعودية ودولة اليمن.
4. أهمية دعم وتشجيع البحوث المشتركة بين الباحثين من البلدين، مع التركيز على البحوث التي تندرج فيها موضوعات التقارب بين البلدين من أجل تبادل وجهات النظر والخبرات البحثية، وخاصة منها البحوث المتعلقة بتصحيح صورة الطرف الآخر، وتغيير الصورة النمطية السلبية لدى كل طرف عن الآخر.
5. الحاجة إلى تعزيز البحوث التي تتناول بالدراسة والتحليل جهود البلدين في إدارة الأزمات السياسية والحدودية بينهما، والتغيرات التي عرفتها، والأساليب المتعددة التي استُخدمت فيها، وإمكانية الاستفادة منها في حل باقي المشكلات الحدوديـة بين الأقطار العربية.

المراجع

أ- المراجع العربية

أبو راس، محمد عزان، (2009)، **قراءة لنشأة الحوثيـة وأهـدافها ومـستقبلها،** مركز الجزيرة للدراسات.

أبو زينة, فريد, وآخرون, (2007) **مناهج البحث العلمي طريق البحـث النـوعي,** جامعة عمان العربية للدراسات العليا, ط2, عمان, الأردن.

أبو طالب، حسن، (1993)، العدد 111، القاهرة.

أبو مطر، أحمد (2009)، **من هم الحوثيـون ومـاذا يريـدون ؟**، علـى الموقـع الإلكتروني: http://www.almasdaronline.com

إدريس، محمد السيد، (2000)، **خلافات الحدود بين اليمن والـسعودية،** القـاهرة، ملف الأهرام الإستراتيجي، السنة السادسة، العدد 61، يناير، 2000.

الأزهري، عبد الفتاح، (2006)، **اليمن والخليج .. استراتجيات مـصير وشـراكة فاعلة،** الميثاق. نت.

الاشعل، عبدا (1990م) المملكة العربية الـسعودية وقـضايا الـصراع العربـي الإسرائيلي، جدة، دار الأصفهاني.

الأعظمي، وليد حميد، (1992). **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج،** لندن، دار الحكمة، ط1.

الأغبري، اكرم، (1998)، **اليمن ومجلس التعاون الخليجي: الأبعاد الإستراتيجية – مقاربة تحليلية،** مجلة الثوابت، العدد الثالث عشر، يوليو- سبتمبر.

أنتوني كورسمان ونواف عبيد (2005)**: الأمن الوطني السعودي: التهديدات وردود الفعل والتحديات،** واشنطن: مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية،.

أيوب، مدحت (1993). الرؤية السعودية لأمن الخليج، **أمن الخليج العربي- دراسة في الإدراك والسياسات،** ط1، مركز البحوث والدراسات السياسية.

برجا، فرانسوا وآخرون، (2002)، اليمن والعالم – تفاعل اليمن والعالم في العقـد الأخير من القرن العشرين، مركز دراسـات المـستقبل، مكتبـة مـدبولي، القاهرة.

البشيري، منصور علي، (2006). **محددات الشراكة الاقتصادية والتجارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي**، الرياض: مركز أبحاث الخليج.

بوتشيك, كريستوفر(2010) **الحرب في صعدة من تمرد محلي إلى تحد وطني, برنامج الشرق الأوسط**, العدد110,أبريل,2010, مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.

بوقنطار، الحسان، وعبد الوهاب معلمي، (1988)، **العلاقات الدولية: مفاهيم وإرشادات منهجية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

البيضاني، عبد الرحمن، (1991). **مأزق اليمن في صراع الخليج**، القاهرة: دار المعارف.

التقرير الاستراتيجي السنوي اليمني،2000

التقرير الاستراتيجي العربي، 2002.

الجهاز المركزي للتخطيط، (1989). **كتاب الإحصاء السنوي**، صنعاء.

جيمس راسل(2005)**: المملكة العربية السعودية في القرن الحادي والعشرين: معضلة أمنية جديدة**، مجلة سياسة الشرق الأوسط، المجلد12، العدد3.

الحارثي، زهير، (2006)، صحيفة 26 سبتمبر، العدد1529.

الحارثي، زهير، (2009)، **السعودية وتطورات الوضع في اليمن**، مركز الجزيرة للدراسات.

الحبيشي، حسين علي، (1992**). اليمن والبحر الأحمر، الموضع والموقع جغرافياً، تاريخياً، اقتصادياً، سياسياً، بحرياً، قانونياً**، بيروت: دار الفكر المعاصر.

حسين، زكريا، (2000)، **الأمن القومي**، إسلام أون لاين.نت.

حمزة، فؤاد، (2001)، **البلاد العربية السعودية ،** القاهرة، دار الأبحاث العربية، ط1.

حميد، علي محسن (2002)، "**اليمن ومجلس التعاون الخليجي**"، صحيفة الحياة.

الحوشان، بركه بن زامل،(2010)، **تعامل المؤسسات الأمنية السعودية**، موقع حملة السكينة للحوار، الرياض.

دائرة المعلومات والإحصاء، الهيئة العامة للاستثمار (2007)، **مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن 22 ابريل 2007**، صنعاء.

الراشد، عبد الرحمن (2009)، **اليمن واللعبة الحوثية**، مجلة الشرق الأوسط، العدد 11345، بيروت.

ربيع، محمد محمود(1994) موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت.

رجب، يحيى حلمي، (1997). **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، ج2، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والنشر، ص20.

الريس، رياض نجيب(1990م) رياح الجنوب، اليمن ودوره في الجزيرة العربية،(1990-1997م) مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة.

الزنداني، منصور عزيز (1989)، **العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين، 1912-1984**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

السديري، وليد بن نايف، (2010)، **أبعاد سياسية لتمرد اليمن والتسلل للسعودية والدوْر الإيراني، صحيفة الوكاد**:.www.alwakad.net

السرجاني، راغب، (2009)، **قصة الحوثيين**، مجلة طريق الإسلام:

سرحان، عبد العزيز محمد،(1980)، **مبادئ القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة.

سعيد، عبد الملك عبده، (1992). **العوامل المؤثرة في القرار اليمني**، بيروت: دار التضامن.

سعيد، محمد السيد، (1992). **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.

سلامة، غسان، (1980)، **السياسة الخارجية السعودية منذ سنة 1945**، بيروت، معهد الإنماء العربي.

سليم، محمد السيد، (1994). **الرؤية السعودية لأمن الخليج، في كتاب، أمن الخليج العربي- دراسة في الإدراك والسياسات**، تحرير: عبد المنعم المشاط، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1.

الشامي، الصقار، صلاح الدين، فؤاد عمر، (1985). **جغرافيـة الـوطن العربـي الكبير**، القاهرة، دار المعارف.

شامية، فادي (2009)، **كيف يهدد الحوثيون وحدة اليمن؟**، شبكة الشفا الإلكترونية، على الموقع الإلكتروني: www.ashefaa.com

الشريف, يوسف(2009) **التمرد الحـوثي فـي الـيمن لحـساب مـن؟**، شـؤون عربية,140, القاهرة, ص:82-90.

الشقحاء، فهد بن محمد، (2004)، **الأمن الوطني: تصور شامل (المفهوم، الأهمية، المجالات، المقومات)**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الشمري، خالد بن صالح، (1998). **دولة تحت مظلة الأمن**، الرياض.

الشهراني، سعد بن علي، (2003)، **اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات**، الرياض.

صحيفة 26 سبتمبر، صنعاء، العدد (733)، 1996/12/19.

صحيفة الوحدة، صنعاء، العدد (366)، 1997/10/8.

صلاح، محمد محمد(2010م) صحيفة26 سبتمبر، اليمن، العدد1529.

عايش، عواس، الرديني افاتك عبدا وآخرون، (2010م) العلاقات اليمنية السعودية في اليمن ودول الخليج العربي دراسة تحليلية توثيقية بعلاقات اليمن، مركـز البحوث والمعلومات، اليمن.

عبد ا ، أمين محمود، (1988**). أصول الجغرافيا السياسية**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية.

عبد ا ، عبد الخالق، (1997)، **علاقات اليمن بدول مجلس التعاون**، مجلة الزمان الكويتية، العدد (19)، مايو 1997، دولة الكويت.

عبدا ، عبدا لخالق، وآخرون، (2007)، ندوة اليمن ومستقبل مجلـس التعـاون الخليجي، دبي: **مركز أبحاث الخليج**، دولة الإمارات العربية المتحدة.

عبدا بشارة، (2001)، "**عودة الى اليمن ومجلس التعاون**" في جريـدة البيـان (الإمارات).

العجمي، ظافر محمد،(2006)، **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظـور العلاقات الدوليه والإقليمية،** سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز الدرسـات بيروت.

العلفي (2003م) "**الحل الودي لقضية الحدود اليمنية – السعودية.**

العلي (1997) "**العلاقات السعودية – اليمنيـة (1932 – 1962م) دراسـة فـي العلاقات السياسية"**

علـي، عـاطف، (1989). **الجغرافيـة الاقتـصادية والـسياسية والـسكانية والجيوبوليتيكس،** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

غلاب، سعيد حسن محمود، (1996)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجـاه منطقـة الخليج العربي 1969-1992م،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

غنيمة، عادل عبد الحميد، (2001)، **المشكلة الحدودية وأثرهـا علـى العلاقـات اليمنية السعودية،** دراسة تحليلية، جامعة الدول العربية، المنظمـة العربيـة للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قـسم البحـوث والدراسات السياسية.

الغنيمي، محمد طلعت، (1974). **بعض الاتجاهات الحديثة في القـانون الـدولي،** الإسكندرية: منشأة المعارف.

فقيرة، جلال ابراهيم، (2007). اتجاهات السياسة الخارجية للجمهوريـة اليمنيـة، صنعاء: **معهد الميثاق للدراسات والبحوث والتدريب.**

الفهيدي،عبد الملك،(2003)، العلاقات اليمنية السعودية..الأمن أولاً، المؤتمر نت، نقلا عن الرابط:www.almotamar.net

القاسمي، خالد بن محمد، (1992). **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً،** الشارقة: دار الثقافة العربية.

القباع، عبد ا سعود ، (1989)، **الاستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني فـي المملكة العربية السعودية،** الطبعة الأولـى، مطـابع الفـرزدق التجاريـة، الرياض.

القباع، عبد ا سعود القباع، (1992)، **العلاقات السعودية اليمنية**، مكتبة الملك فيصل المركزية للأبحاث والدراسات الإسلامية.

قدور، عمر احمد، (1997). **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي.

كريستوفر بوتشيك **, (2010) الحرب في صعدة: من تمرد محلّي إلى تحد وطني**.مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي , برنامج الشرق الأوسط، , العدد110, نيسان.

الكيالي، عبد الوهاب، (1979). **موسوعة السياسة**، (ج1)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مجلة السياسة الدولية، (1992)، **مركز الأهرام**، العدد110، اكتوبر.

مجلة المسيرة الجديدة(1997م) ابريل، العدد35، ص7.

مجموعة مؤلفين (2004): **الأزمة الأمنية في المملكة السعودية وآثارها على دول مجلس التعاون الخليجي- التداعيات والحلول**، المنامة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

محفوظ، عبد ا مرعي، (2010)، **معاهدة جدة بداية الطريق لتقوية العلاقات بين السعودية واليمن**، صحيفة 26 سبتمبر، العدد1529.

محمد، صادق علي(2010م) مقال بعنوان العلاقات اليمنية السعودية، متوفر عبر:www.aleshteraki.net

المحيشي، زيد يحيى (2009)، **الأهمية الجيوسياسية لتجمع صنعاء**، نقلا عن الرابط الالكتروني:www.al-mahashi.maktoobblg.com

المرهون ،عبد الجليل زيد (1997)، **امن الخليج بعد الحرب الباردة** ، دار النهار للنشر، الطبعة الأولى.

مطهر (2008) **الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمناطق التخوم اليمنية – السعودية (2000 – 2005م)**

مقلد، إسماعيل صبري، (1998). **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، (ط2)، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

مكرم، فيصل، (2009)، **التمرد الحوثي ومخرجاته الخطيرة على مستقبل اليمن والمنطقة**، معهد الميثاق:.www.almethaq.com

المنصوب، قاسم (2008) " **العلاقات اليمنية السعودية بعد "اتفاقية جدة" عوامل التباين وممكنات التعاون** . رسالة ماجستير.

مهيوب **(2008م) "أبعاد الدور اليمني في تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج العربي 1990-2004**م".

المومني، محمد احمد عقله، **الحرب العراقية الإيرانية**، الطبعة الأولى، عمان 1988، ص 58.

النعيم، مشاري عبد الرحمن، (2000)، **الحدود السياسية السعودية "البحث عن الاستقرار"**، دار الساقي للنشر والتوزيع.

الهيصمي، خديجة، (1997). الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية، **مجلة الثواب**، صنعاء، العدد العاشر.

يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.

ب- المراجع الأجنبية

Anthony H Corsman; Nawaf E Obaid: (2005), **National Security in Saudi Arabia : Threats, Responses, and Challenges**, Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2005.

Ismael, Ismael and Tarequ, Jaquelin, (1986). **Yemen Arab Repulic**. London: Frances Pinfer Publichers.

James A. Russell, (2005), **Saudi Arabia in The 21st Century: A New Security Dilemma, Middle East Policy, Vol.12, Issue 3.**

Peterson, Conflict in the Yemen and Superpower Involvement, op. cit. J. R., & Giordano, J. (1993). **Newspaper Coverage of the Political Campaign**: A content analysis of Character/Competence/Image issues verses Platform/Political issues. Ryu, Yong-Wook,, (2003). **The Asian Financial Crisis and ASEAN’s Concept of Security**, Harvard University.

The world Fact Book، 2007**: Saudi Arabia.**

الملحق (أ)

نص " مذكرة التفاهم" السعودية - اليمنية الخاصة بالعلاقات بين البلدين

الملحق

ملحق (أ)

نص " مذكرة التفاهم" السعودية - اليمنية الخاصة بالعلاقات بين البلدين

المادة الأولى: يؤكد الطرفان تمسكهما بشرعية وإلزامية معاهدة الطائف الموقعة في السادس من شهر صفر سنة 1353 هجرية الموافق 20 أيار 1934 ميلادية وملاحقها وهي المعروفة باسم " معاهدة الطائف " (التي يشار إليها لاحقاً باسم المعاهدة).

المادة الثانية: تشكل لجنة مشتركة من عدد متساو من الطرفين خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً تكون مهمتها تجديد العلامات المقامة طبقاً لتقارير الحدود الملحقة بالمعاهدة الموجود منها والمندثر وذلك ابتداء من نقطة الحدود عند رصيف البحر تماماً حتى آخر نقطة سبق ترسيمها في جبل الثأر، واستخدام الوسائل العلمية الحديثة لإقامة العلامات (الساريات) عليها وذلك بالاتفاق مع شركة متخصصة لتنفيذ ذلك يتم اختيارها من الطرفين وتقوم الشركة بعملها تحت إشراف اللجنة.

المادة الثالثة: تستمر اللجنة الحالية المشكلة من البلدين في عملها لتحديد الإجراءات اللازمة والخطوات التي تؤدي إلى ترسيم ما تبقى من الحدود بدءاً من جبل الثأر حتى منتهى حدود البلدين، بما في ذلك الاتفاق على كيفية التحكيم في حال الاختلاف بين البلدين.

المادة الرابعة: تشكل لجان مشتركة تتولى التفاوض في شأن تعيين الحدود البحرية وفقاً للقانون الدولي ابتداء من نقطة الحدود على ساحل البحر الأحمر المشار إليها في المادة الثانية أعلاه.

المادة الخامسة: تشكل لجنة عسكرية مشتركة رفيعة

الملحق (ب)

معاهدة جدة عام 2000

ملحق (ب)

معاهد جدة عام 2000

معاهدة حدودية دولية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنيـة ترسـيخًا لعرى الأخوة والمودة وصلة القربى التي تربط الشعبين الشقيقين فـي الجمهوريـة اليمنية والمملكة العربية السعودية. واستنادا إلى ما يجمعهما من أسس ومبادئ العقيدة الإسلامية وقوامها التعاون على البر والتقوى .

وانطلاقا من ما تنسجها روابط تاريخهما المشترك وأساسهـا التعـاون والتعاضـد وإشاعة الأمن والسلام والسكينـة بينهمـا .
وتأسيسا على ما تتميز به العلاقة الأخوية القائمة بين قيادتي البلدين الشقيقين ممثلـة بفخامة / الرئيس علي عبد ا صالح رئيس الجمهورية اليمنية وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك / فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكـة العربيـة الـسعودية حفظهما ا من مودة وصفاء وحرص على كل ما من شأنه ترسيخ وتوطيد العلاقات الأخوية الحميمة بين الشعبين الشقيقين وحرصا منهما على إيجاد حل دائـم لمـسألة الحدود البرية والبحريـة بين بلديهما بما ترتضيه وتصونه الأجيال المتعاقبة حاضرا ومستقبلا سواء لحدود التي عينتها معاهـ ـ ـدة الطائف الموقعة بين المملكتين فـي عام 1353هـ الموافق 1934م ورسّمتها هيئـ ـات مشتركة حسبما هو وارد ومبين في تقارير الحـ ـدود الملحقة بالمعاهدة أو تلك التي لم يتم ترسيمها . فقد تم الإنفاق على ما يلي المادة (1) يؤكد الجانبان المتعاهدان على إلزامية وشـرعية معاهـدة الطائف وملحقاتها بما في ذلك تقارير الحدود الملحقة بها كمـا يؤكـدان التزامهمـا بمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في 27/ رمضان / 1415هـ .
المادة (2) يحدد خط الحدود الفاصل النهائي والـدائم بـين الجمهوريـة اليمنيـة والمملكة العربية السعودية على النحو التـ ـالي :-

أ . الجزء الأول :

يبدأ هذا الجزء من العلامة الساحلية على البحر الأحمر (رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) وإحداثياتها هي خـ ـط عرض(8،14،24،16) شمالا وخط طول (7،19،46،42) شرقا ، وينتهـي عنـد علامـة جبـل الثـأر وإحداثياتها هـي(58،21،44)شـرقا،و(00،26، 17) شـمالا، وتفـصلهمـ ـا بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (أ)ويتـ ـم تحديد هوية القرى الواقعة علـى مسـار هذا الجزء من الخط وفقا لما نصت عليه معاهدة الطائف وملاحقها بما فـي ذلك انتماؤها القبلي ، وفي حالة وقوع أي من الإحداثيات على موقع أو مواقع قرية أو قرى أحد الطرفين فإن المرجعية في إثبات تبعية هذه القرية أو القرى هو انتماؤها لأحد الطرفين ويتم تعديل مسار الخط وفقا لذلك عند وضع العلامات الحدودية .

ب .الجزء الثاني :

هو ذلك الجزء من خط الحدود الذي لم يتم ترسيمه،فقـد اتفق الطرفان المتعاهـدان على ترسيم هذاالجزء بصورة ودية،ويبدأ هذا الجزء من جبل الثأر المحددة إحداثياته أعلاه وينتهي عند النسـق الجغرافي لتقاطع خط عرض (19) شمالا مـع خـط طول(52) شرقا وتفصيلها بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (ب) .

جـ .الجزء الثالث :

هو الجزء البحري من الحدود الذي يبدأ من العلامةالبريةعلى ساحل البحر (رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) المحددة وإحداثياتها أعلاه وينتهي بنهاية الحدود البحرية بين الدولتين وتفصيلها بالإحداثيات في المرفق رقم (ج) .

المادة (3)

1 . بغية وضع العلامات (الساريات) على خط الحدود بدءا من نقطة التقاء حدود البلدين مع حدود سلطنة عمان الـشقيقة عنـد النـسق الجغرافـي لتقـاطع دائـرة العرض(19) شمالا وخط طول(52) شرقا وانتهاء برصـيف البحـر تمامـا رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد بإحداثياته الواردة في الملحـق رقـم (أ) . فـان الطرفين المتعاهدين سوف يكلفان شركة دولية بالقيام بالمسح الميداني لكامل الحدود البرية والبحرية وعلى الشركة المنفذة المتخصصة والفريق المشترك من الجـانبين

المتعاهدين التقيد الصارم بالمسافات والجهات بين كل نقطة والنقطة التي تليها وبقية الأوصاف الواردة في تقارير الحدود الملحقة بمعاهدةالطائف،وهذه الأحكام ملزمـة للطرفيـن .

2 . سوف تقوم الشركة الدولية المتخصصة بإعداد خرائط مفـصلة لخـط الحـدود البرية بين البلدين وسوف تعتمد هذه الخرائط بعد توقيعها من قبل ممثلي الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية بصفتها خرائط رسمية تبين الحدود الفاصلة بـين البلدين وتصبح جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة ، وسوف يوقع الطرفان المتعاهدان على اتفاق حول تغطية تكاليف أعمال الشركة المكلفة بتشييد العلامات علـى طـول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين

المادة (4)

يؤكد الطرفان المتعاهدان التزامهما بالمادة الخامسة من معاهدة الطائف وذلك فيمـا يتعلق بإخلاء أي موقع عسكري تقل مسافته عن خمسة كيلو مترات على طول خط الحدود المرسم بناء على تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف . أما بالنسبة لخـط الحدود الذي لم يتم ترسيمه بدءا من جبل الثأر حتى نقط تقاطع خـط عـرض(19) شمالا مع خط طول (52) شرقا فيحكمه الملحق رقم (4) المرفق بهذه المعاهدة.

المادة (5)

تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد التصديق عليها طبقا للإجراءات المتبعة فـي كل من البلدين المتعاهدين وتبادل وثائق التصديق من قبل الدولتين .

عن المملكة العربية السعودية/سعود الفيصل وزيـر الخارجيـة عـن الجمهوريـة اليمنية/عبد القادر عبد الرحمن باجمال- نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية جـدة 1421/3/10هـ الموافق 2000/6/12م

الملحق (ج)

خط الحدود البحرية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية

الملحق (ج)

خط الحدود البحرية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية :-

1 . يبدأ الخط من النقطة البرية على ساحل البحر رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قـراد ذات الإحـداثيات التاليـة/ (8 ،14،24،16) شـمال ، و(7،19،46،42) شـرق .

2 . يتجـ ـه الخط في خط مستقيم مواز لخطـوط العـرض حتـى يلتقـي بخـط الطول(00،09،42) شـ ـرق .

3 . ينحني الخط في اتجاه الجنوب الغربي حتى النقطة ذات الإحداثيات التالية :

(8،14،24،16) شمـ ـال ، و (00،09،42) شـ ـرق .

4 . ومنـه في خـ ـط مستقيم مواز لخطوط العرض في اتجـ ـاه الغـرب حتـى نهاية الحدود البحريـة بين البلديـ ـن من نقطـ ـة ذات إحـ ـداثي

(24،17،16)،(00، 47، 41)(ثانية،دقيقة- درجة)

الملحق رقم (4)

لمعاهدة الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية حول تنظيم حقوق الرعي وتحديد تموضع القوات المسلحة على جانبي الجزء الثاني مـن خـط الحدود بين البلدين المشار إليه في هذه المعاهـدة واسـتغلال الثـروات الطبيعيـة المشتركة على طول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين .

المـادة (1)

أ . تحدد منطقة الرعي على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار إليه في هذه المعاهدة بعشرين كيلو مترا.

ب . يحق للرعاة من البلدين استخدام مناطق الرعي ومصادر المياه على جانبي هذا الجزء من خط الحدود استنادا إلى التقاليد والأعراف القبلية السائدة لمسافة لا تزيـد عن عشرين كيلو متـ ـرا .

جـ . سوف يجري الطرفان المتعاقدان مشاورات سـنوية لتحديـد نقـاط العبـور لأغراض الرعي بناء علـى ظروف وفرص الرعي السائـ ـدة .

المـادة (2)

يعفـ ـى الرعـ ـاة من مواطني كل من المملكـ ـة العربيـ ـة الـ ـسعودية ومـ ـواطني الجمهورية اليمنية من :-

أ. نظام الإقامة والجوازات وتصرف بطاقات مرور من السلطات المعنية التي ينتمي إليها هؤلاء الرعاة .

ب . الضرائب والرسوم على الأمتعة الشخصية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي يحملوها معهم وهذا لا يمنع أيا من الطرفين من فرض رسوم جمركيـ ـة علـ ـى الحيوانات والبضائع العابرة لغرض المتاجرة .

المـ ـادة (3)

يحـ ـق لأي من الطرفين المتعاقدين وضع القيود والضوابط التي يرونها مناسبة لعدد السيارات العابرة مـ ـع الرعـ ـاة إلى أراضيـ ـه وكذلك نوع وعـ ـدد الأسـ ـلحة النارية المسموح بحملها شريطة أن يكون مرخصا لهـ ـا مـ ـن السلطات المختصة في البلدين مع تحديد هوية حاملهـ ـا .

المـ ـادة (4)

في حالة انتشار مرض وبائي يصيب الثروة الحيوانية فلكل طرف الحق في فـ ـرض الإجراءات الوقائيـ ـة اللازمة وفرض قيود على اسـ ـتيراد وتـ ـصدير الحيوانـ ـات المصابة وعلى السلطات المختصة في البلديـ ـن التعاون فيمـ ـا بينهـ ـا للحـ ـد مـ ـن انتشارالوبـ ـاء قدر الإمكـ ـان .

المـ ـادة (5)

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين حشد قواته المسلحة على مـ ـسافة تقـ ـل عـ ـن عشرين كيلو مترا على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار إليه فـ ـي هـ ـذه المعاهدة ويقتصر نشاط أي طرف في كل جانب على تسيير دوريات أمـ ـن متنقلـ ـة باسلحتهاالاعتياديـ ـة .

المـ ـادة (6)

فـ ـي حالة اكتشاف ثروة طبيعية مشتركة قابلة للاستخراج والاستثمار علـ ـى طـ ـول خط الحدود بين البلدين بدءا من رصيف البحر تماما رأس المعـ ـوج شـ ـامي لمنفـ ـذ رديف قراد وحتى نقطة تقاطع خط عـ ـرض (19) شرقا مع خط طـ ـول (52)

شمالا فان الطرفين المتعاقدين سوف يجريان المفاوضات اللازمة بينهما للاسـتغلال المشترك لتلك الثروة .

المـ ـادة (7)

يعتبرهذاالملحق جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة ويصادق عليه بالطرق المعتمـ ـدة في البلديـ ـن .

ملحق رقم (3)

خارطة الحدود السعودية اليمنية



السعودية
عمان
صعدة
الجوف
حضرموت
المهرة
عمران
حجة
مأرب
المحويت
صنعاء
شبوة
الحديدة
ذمار
البيضاء
إب
الضالع
البحر الأحمر
أبين
تعز
لحج
البحر العربي
عدن
خليج عدن
باب المندب
سوقطرى